١

كتاب التحرير

السياسي

سقوط الامبراطورية

تأليف ادريس كوكس

ترجمة محمد رشاد خميس

١
كتاب التحرير
السياسى

سقوط الامبراطورية

تأليف إدريس كوكس

ترجمة محمد رشاد خميس

سلسلة كتاب التحرير السياسى

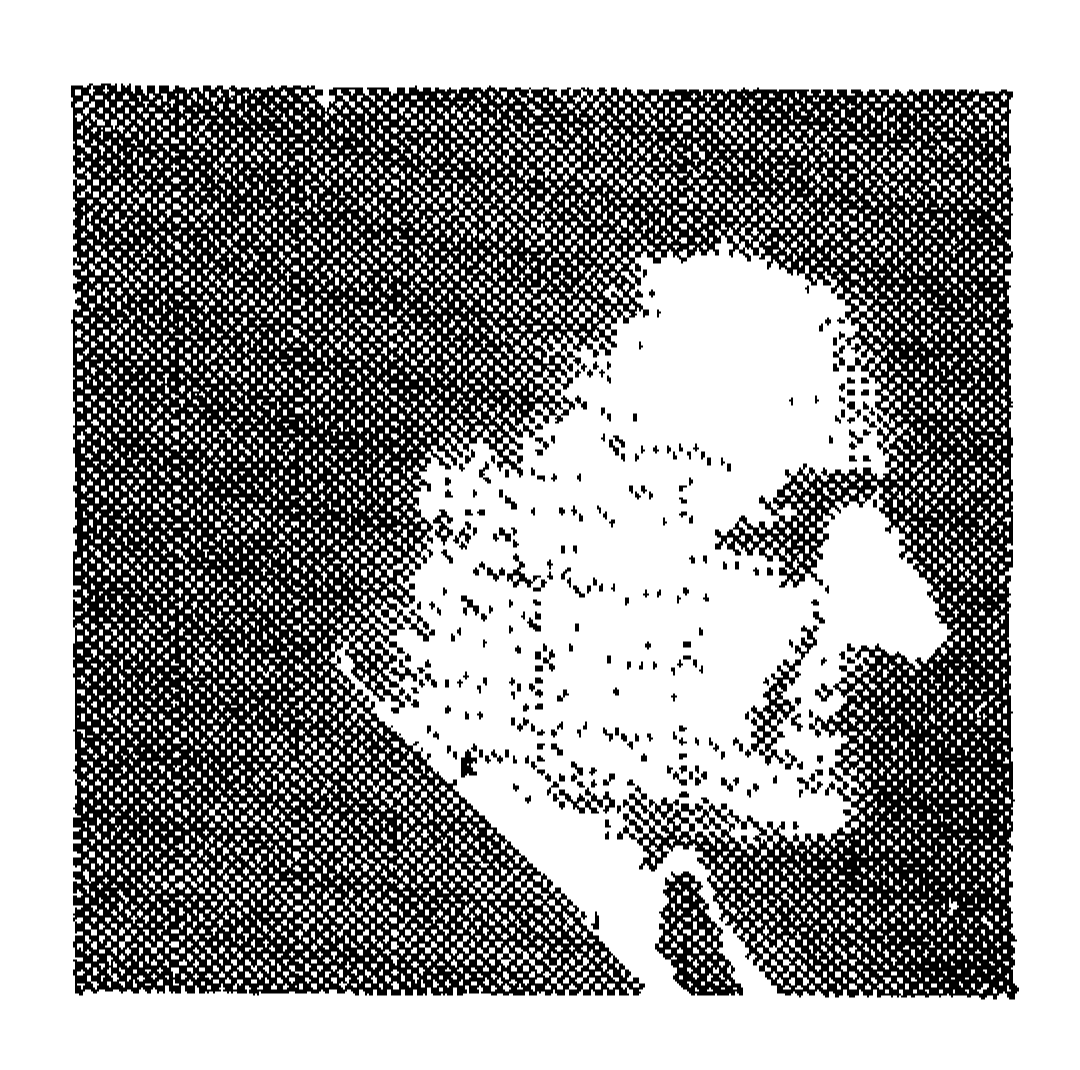
اشراف وتقديم
عبد العزيز فهمى

تصدر عن دار التحرير
للطباعة والنشر

رئيس مجلس الادارة
كمال الحناوى

تصميم الغلاف بريشة

الفنان حسن فؤاد

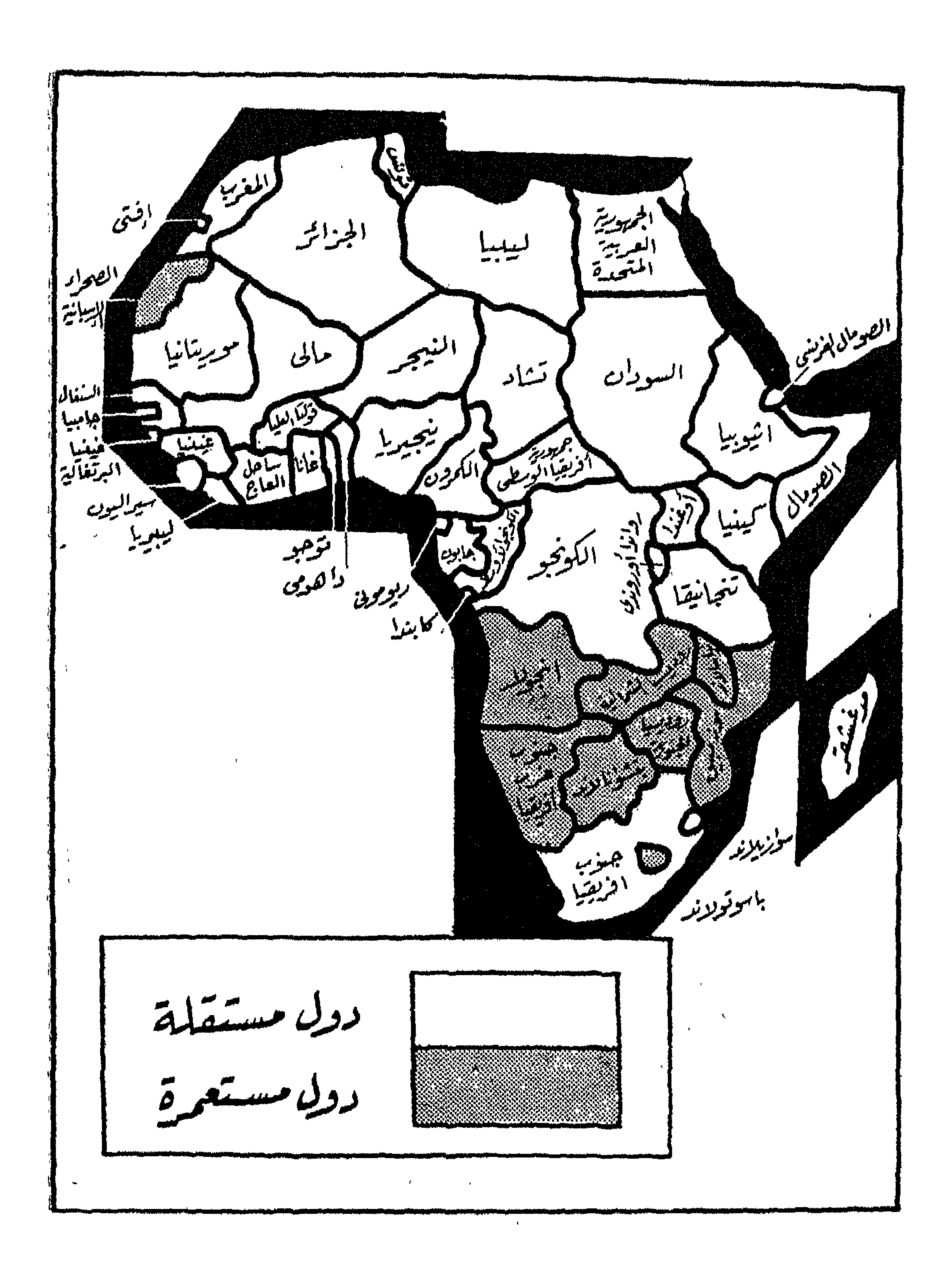


الرئيس جمال عبد الناصر

« ان عصور القرصنة الاستعمارية التى جـــرى فيها نهب ثروات الشعوب لصالح غيرها بلا وازع من القانون أو الاخلاق قد مضى عهدها . وينبغى القضاء على ماتبقى من ذكريات لها مازالت فيها بقية من الحياة خصوصا فى افريقية »

من الميثاق الوطنى ـ ٢١ مايو ١٩٦٢

الباب السادس ـ حتمية الحل الاشتراكى



المغرب
افنى
الجزائر
ليبيا
الجمهورية العربية المتحدة
الصحراء الإسبانية
موريتانيا
مالى
النيجر
تشاد
السودان
الصومال الفرنسي
السنغال
جامبيا
غينيا البرتغالية
غينيا
سيراليون
ليبيريا
ساحل العاج
غانا
فولتا العليا
توجو
داهومى
نيجيريا
الكمرون
جمهورية أفريقيا الوسطى
اثيوبيا
الصومال
كينيا
أوغندا
تنجانيقا
رواندا أوروندى
الكونجو
جابون
ريوموني
كابندا
انجولا
مدغشقر
جنوب افريقيا
سوازيلاند
باسوتولاند
دول مستقلة
دول مستعمرة



احمد بن بيلا
رئيس جمهورية الجزائر

احمد سيكوتورى
رئيس غينيا

كوامى نكروما
رئيس جمهورية غانا

جومو كينياتا
رئيس وزراء كينيا

كينيث كواندا
زعيم روديسيا

شيدى جاجان
رئيس وزراء غيانا

فهرس الكتاب

تقـــديم

بقلم عبد العزيز فهمى

نحن فى عصر التحرير

تحرير الشعوب من كل صنوف الاستغلال والاستعباد التى تمثلت ولا تزال تتمثل فى نظم الراسمالية والاستعمار والامبريالية ..

تحرير المجتمعات الانسانية من طرق الفوضى فى الانتاج والظلم فى توزيع ثماره والحرمان للمنتجين الكادحين من قوى الشعوب العاملة ، والاغداق على العاطلين الذين كدسوا رءوس اموالهم بطرق غير مشروعة عبر قرون من الزمن ، والذين توارثوها فى طبقتهم عن آبائهم وأجدادهم دون أن يبذلوا فى جمعها جهدا سوى الجهد المبذول فى السيطرة على جماهير الشعوب العاملة فى الارض والمصانع والتحكم فى هذه الجماهير بأساليب القهر والافقار والتجويع واخماد اصوات الاحتجاج والمقاومة .

ولئن كان القرن التاسع عشر قد شهد منذ بداياته تجمع رءوس الاموال فى غرب أوربا وفى أمريكا ونشاة الاحتكارات المالية والصناعية والتجارية والزراعية وتحكمها فى الموارد والثروات ، ثم انتشارها واندفاعها الى اقامة الامبراطوريات فى قارات الحضارات الانسانية القديمة : افريقيا وآسيا وامريكا الجنوبية ، فان القرن العشرين قد شهد ايضا منذ بداياته تفكك النظام الامبراطورى وكل ماقترن به من مظالم ومن نظم فاسدة عفى عليها الزمن .

ولقد بدات الحروب والثورات الوطنية كما بدات حركات المقاومة ضد الاستعمار منذ اللحظات الاولى التى نزلت فيها قواته أو تغلغلت امواله فى أراضى الشعوب الافريقية والآسيوية والامريكية بقصد السيطرة والتحكم واقامة الامبراطوريات ..

ولكن هذه الحروب والثورات والحركات لم تتمكن حينذاك من التغلب على القوى الاستعمارية المسلحة باحدث الاسلحة واشدها فتكا ، والمزودة أيضا بأساليب الاحتيال والمخادعة التى استخدمت لفرض المعاهدات وكسب الامتيازات

وانه ليكفى ان نذكر الحقيقة الواقعة وهى انه قبيل الحرب العالمية الثانية لم يكن فى افريقيا الا دولتان مستقلتان اسماهما مصر وليبيريا ، وقد كانت احداهما محتلة بالقوات البريطانية وكان هذا الاحتلال يشكل قيدا على الاستقلال ويفقده اية قيمة حقيقية .. كما ان ليبيريا – وهى فى الاصل دولة انشئت بدعوى اسكان العبيد المحررين الذين اعتقوا من العبودية فى امريكا الشمالية – صارت بحكم تغلغل رءوس الاموال الامريكية فيها منذ انشائها ، مستعمرة امريكية ايضا .

الا أن الكفاح المستميت الذى خاضته شعوب افريقيا وغيرها من شعوب المستعمرات قد أخذ يؤتى ثماره العملية حين اضطرت الدول الاستعمارية وبخاصة منها بريطانيا وفرنسا ، اللتان اقتسمتا القارة قبيل الحرب العالمية الاولى وبعد انتصارهما فيها الى التسليم لهذه الشعوب بحقها فى الاستقلال باوطانها والسيادة على أراضيها .

وعندما حلت سنة ٦٠ لم يكن فى القارة الافريقية الا تسع دول افريقية مستقلة ، ولكن ذلك العام شهد استقلال ست عشرة دولة جديدة وانضمامها الى الامم المتحدة .

وخلال السنوات الثلاث التالية توالت انتصارات الشعوب فى كفاحها ضد الاستعمار وضد النظام الامبراطورى (الامبريالية) وكان ابرز هذه الانتصارات اضطرار فرنسا الى الاعتراف باستقلال الوطن الجزائرى وقيام الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية ، كما اضطرت بريطانيا الى الاعترف باستقلال دول شرق افريقيا التى استعمرتها من بعد المانيا فى اعقاب الحرب العالمية الاولى .

واذا كان من المسلم به ان الكفاح الوطنى للتحرر من السيطرة الاستعمارية والامبراطورية كان على الدوام عاملا اساسيا فى انجاح الحركات الاستقلالية وبلوغها اهدافها القومية ، فان ثمة تغييرات بارزة طرات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وكان لها آثارها المباشرة فى انجاح هذه الحركات ، وقد لخصها ميثاق العمل الوطنى فى العبارات التالية :

اولا : تعاظم قوة الحركات الوطنية فى آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية حتى لقد استطاعت هذه الحركات ان تقود معارك عديدة ومنتصرة ضد القوى الاستعمارية ومن ثم اصبح لهذه الحركات الوطنية تاثير عالمى فعال .

ثانيا : ظهور المعسكر الشيوعى كقوة كبيرة يتزايد وزنها ، المادى والمعنوى، يوما بعد يوم فى مواجهة المعسكر الرأسمالى .

ثالثا : التقدم العلمى الهائل الذى حقق طفرة فى وسائل الانتاج فتحت آفاقا غير محدودة امام محاولات التطوير ، كما انه حقق طفرة فى اسلحة الحرب بلغت خطورتها الى حد انها أصبحت رادعا يحول دون نشوبها بسبب ما تقدر على الحاقه من الاهوال بجميع الاطراف فى اية معركة .

هـذا فضلا عن التغيير الاساسى المذهل الذى حققه هـذا التقدم العلمى فى وسائل المواصلات لدرجة ان تلاشت المسافات وسقطت الحواجز التى كانت تفصل ما بين الامم فعليا وفكريا .

رابعا : نتائج هذا كله فى محيط العلاقات الدولية واهمها زيادة تأثير القوى المعنوية فى العالم ، كالامم المتحدة ، والدول غير المنحازة وقوة الراى العام العالمى .

والواقع ان التطورات التاريخية خلال القرن ما بين النصف الاول من القرن

التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين ليست الا تعبيرا عن الانتقـــال من التبعية والخضوع للنظام الاستعمارى الى الاستقلال والتحرر .

فانه فى بداية هذا القرن الذى نعيش فيه كان الاستعماريون قد اقتســموا بينهم مناطق النفوذ والاستغلال والسيطرة وقسموا قارات افريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية الى مستعمرات ومحميات ومناطق تابعة وخاضعة للحكم الاجنبى والنفوذ الاجنبى وصار ما لا يقل عن ثلثى سكان العالم واقعين تحت وطاة القهــــر الاستعمارى والامبراطورى ..

أما اليوم فان الاغلبية الكبرى من شعوب تلك القارات التى اســـتعمرت واستعبدت قد تحررت من السيطرة السياسية للدول والقوى الاستعمــــارية والامبراطورية ، واخذت تشق طريقها بقوة الى التحرر الاقتصادى من ســـيطرة الاحتكارات المالية التى أقامت النظام الاستعمارى والامبراطورى لمصلحتها الخاصة على حساب الشعوب ومواردها وثرواتها القومية .

ومع أن التضامن بين شعوب آسيا وافريقيا كان موجودا على الدوام أثناء كفاحها الوطنى الطويل ضد الاستعمار والامبراطورية ، وكان يتخذ صورا متعددة أثناء المعارك البطولية ، التى خاضتها الشعوب الآسيوية والافريقية للتحرر من السيطرة الاجنبية ، فان هذا التضامن تجسد وتشخص وتبلور باوضح صـــورة واشدها فاعلية فى مؤتمر باندونج الذى عقد فى ابريل سنة ١٩٥٥ وضم أكبـــر مجموعة من الدول الآسيوية والافريقية وفيه ارتفعت صيحة العصر وصـــدرت قرارات عديدة تدين النظام الاستعمارى وتفضح مخازيه وتكشف أعماله الدنيئة ضد حريات الشعوب وحقوق سيادتها واستقلالها وضد تقرير مصائرها .

وطالبت الشعوب الآسيوية والافريقية وحكوماتها الممثلة فى المؤتمر حينذاك بضرورة انهاء الاستعمار بمختلف صوره واشكاله وتصفية علاقات التبعيـــــــة والاستغلال المقترنة به وأوضاع التخلف المترتبة عليه .

ولقد كان من أغراض حرب السويس بعد تاميم شركة القناة فى ٢٦ يوليـو سنة ١٩٥٦ امتحان قدرة التضامن الآسيوى الافريقى على الصمود فى وجه القوى الاستعمارية والامبراطورية .

والحـــق أن الشعوب الآسيوية والافريقية جازت بكل نجـــاح هذا الامتحان العسير الذى كشفت فيه قوى الاستعمار والعدوان عن بشاعة وحقارة تفكيرها

وتصرفها ، واوضحت ان تضامنها فى الكفاح ضد الاستعمار والصهيونية لم يكن مجرد قرارات كتبت على الورق ، او اتخذت فى مؤتمر باندونج فحسب ، بل كان حقيقة واقعة فعالة مؤثرة فى توجيه أفكار العالم وتصرفاته ومواقفه .

على ان التضامن الآسيوى والافريقى ضد الاستعمار لم يقف عند حـــدود التحرر الوطنى من السيطرة الاجنبية بل امتد للدفاع عن مجموعة هامة مـــن القضايا الكبرى فى هذا العصر هى قضية السلام العالمى والتعـــايش السلمى والتعاون الدولى، واتخذ هذا الدفاع سبيل المقاومة للاحلاف العسكرية والقواعد الحربية فى الاراضى الاجنبية ، فطالبت الشعوب الآسيوية والافريقية ، بتصفية هذه القواعد والاحلاف باعتبارها خطرا يهدد السلام العالمى ، وباعتبـــارها سلاحا من اسلحة الاستعمار ووسيلة من وسائله للسيطرة على الشعوب الصغيرة والتحكم فيها بطرق واشكال جديدة .

وفيما يتعلق بالقارة الافريقية ، فان ثورة يوليو عام ١٩٥٢ فى مصر كان لها آثارها المباشرة وغير المباشرة فى نجاح الحركات الوطنية الافريقيـــة وازدهارها وتقدمها الى اهدافها بقوة وتأييد .

ولقد نبه الرئيس جمال عبد الناصر فى كتابه ((فلسفة الثورة)) الى اهمية موقع مصر فى حراسة الباب الشمالى للقارة الافريقية واوضح الصلات الطبيعية والجغرافية والانسانية والتاريخية والمصيرية بين مصر وبلدان هذه القارة .

وليس مما يحتاج الى اثبات او تاكيد أن مصر ساهمت منذ قيام ثورة ١٩٥٢ بكل جهد ممكن فى انجا ح الحركات الوطنية ، والاستقلالية فى افريقيا ، ولم يقتصر دورها فى هذا الشان على البلدان العربية فى القارة مثل الجزائر وتونس والمغرب وليبيا فحسب ، بل كان لها مثل هذا الدور ايضا مع بلدان افريقية أخرى مثل الصومال والكنغو وبلدان شرق افريقيا وغربها • وامتدادا للعمل الكبير الذى تم فى مؤتمر باندونج توالت عدة مؤتمرات افريقية فى القاهرة واكرا وكوناكرى والدار البيضاء وكانت كلها تاكيدا للاتجاه السائد لدى جميع الشعوب وهو التخلص من الاستعمار أيا كانت صوره واشكاله واساليبه ، ثم لم تلبث الدول الافريقية كلها أن تجمعت فى يونية سنة ١٩٦٣ فى اديس أبابا حيث أنشأ أقطاب الدول الافريقية المستقلة وزعماء حركاتها الوطنية منظمة الوحدة الافريقية وجعلوا من مهامها الكبرى تخليص القارة نهائيا من السيطرة الاستعمارية وتقديم المساعدات

المادية والادبية الى الحركات الاستقلالية فى البلدان الافريقية التى لم تستقل بعد ولم تحصل على حقها فى تقرير مصيرها مثل انجولا وموزمبيق وروديسيا .

هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فان الاوضاع الاستقلالية فى الدول الاستعمارية نفسها لم تستقر على الدوام ، بل على العكس من ذلك تماما كان اشتداد الحركات الوطنية فى المستعمرات يواكبه ويسايره ويؤيده تقوض مستمر فى كيان النظام الراسمالى الاحتكارى الذى قامت على اساسه الامبراطوريات الاستعمارية .

واذا كانت الحركات العمالية التى قامت فى الدول الاستعمارية دفاعا عن مصالح قوى الشعب العاملة قد ساهمت بكفاحها المستمر فى اضعاف قبضة الحكومات الاستعمارية على المستعمرات ، فان هذه الحركات نفسها لم تسلم من الوقوع فى براثن قيادات الاحزاب الاشتراكية الزائفة فى فرنسا والمانيا وايطاليا وغيرها ، وكان من آثار ذلك أن ضللت جموع العمال الاوروبيين فترة من الزمن ووجهت توجيهات خاطئة ضد مصالحها نفسها وضد مصالح الشعوب المستعمرة .

غير أن اهم الاحداث فى تقويض بنيان النظام الاستعمارى كان خروج روسيا القيصرية أثناء الحرب العالمية الاولى من نطاق هذا النظام نتيجة مباشرة لثورة أكتوبر الشيوعية سنة ١٩١٧ التى أدت الى قيام اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بنظامها الاجتماعى المناهض اساسا ومبدا وتصرفا للنظام الاستعمارى.

وكان من أهم اعمال الدولة الاشتراكية ، اعقاب قيامها مباشرة انها نشرت وثائق الاتفاقات السرية التى عقدتها الدول الاستعمارية قبيل الحرب العالمية الاولى واثناءها لاعادة تقسيم مناطق النفوذ والاستغلال بخاصة فى منطقة الشرق العربى وغيرها من المناطق الافريقية والآسيوية .

على انه خلال الفترة التى انقضت منذ قيام ثورة اكتوبر سنة ١٩١٧ حتى قيام الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ لم يستطع الاتحاد السوفييتى أن يقدم معونات مادية كافية حيث كان من ناحيتهمشغولا بمشاكلهالخاصة ـ وهو حينذاك البلد الاشتراكى الوحيد فى العالم ـ ومن ناحية اخرى كانت الدول الاستعمارية قد استطاعت أن تقيم حواجز فكرية وعملية بينه وبين البلاد المستعمرة .

غير أن الموقف تغير أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها ، اذ كان انتصار الاتحاد السوفييتى فى هذه الحرب سببا فى خروجه الى العالم واتصاله ببلدانه

كما كان قيام النظام الاشتراكى فى مجموعة بلدان شرق اوربا سببا فى تدعيم المواقف التى اتخذتها الدول الاشتراكية جميعا لمناصرة البلدان المستعمرة وحركاتها الاستقلالية والوطنية .

ثم كان انتصار كل من الصين الشعبية وكوريا الشمالية وفيتنام الشمالية فى الشرق الاقصى حافزا لانتصارات أخرى للحركات الاستقلالية فى القـــارة الآسيوية وغيرها من القارات وبخاصة منها افريقيا .

هذا الى ان النظام الرأسمالى والامبراطورى أصيب من باطنه ومن طبيعته غير الانسانية وغير النظامية بكثير من العطب وتعرض خلال سنوات عمره لكثير من الازمات والنكسات والمتاعب التى كشفت عيوبه وفضحت مخازيه وشـددت ضده كفاح الملايين من الناس فى مختلف بقاع الارض .

وليس من شك أن التقدم العلمى والفكرى الذى أحرزه العالم خلال القرنين التاسع عشر والعشرين قد أزال كثيرا من الحواجز الفكرية ويسر التفاعل بين الشعوب وقرب ما بينها فى مجالات مختلفة ومتعددة ، وكان من آثار ذلك أن بدت للعالم كله حتى الدول الاستعمارية نفسها أن النظام الامبراطورى لم يعـد ملائما لروح العصر بل انه صار متعارضا وكل القيم والمثل الانسانية .

ولعل توصل الامم المتحدة الى قرارها بضرورة تصفية النظام الاستعمـارى وانهاء آثاره يؤكد اجماع الرأى العام فى العالم كله على هذا القرار .

على أنه يجب الا يستقر فى الاذهان لحظة واحدة أن اضطرار الدول الاستعمارية الى التسليم بالاستقلال السياسى لمســتعمراتها الســابقة يعنى بالضرورة زوال الاستعمار والامبراطوريات .

فان الاستعماريين والامبراطوريين قد حرصوا فى تجاوبهم مع تيار الحـركات الاستقلالية وهو تجاوب اضطروا اليه برغم انوفهم ، على أن يســتبقوا نفوذهم واستغلالهم لشعوب المستعمرات بطرق ووسائل خبيثة وملتوية .

ولقد شهدت السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الثانية ولا تزال تشـهد فى كل يوم كيف سارعت رءوس الاموال الامريكية والالمانية واليابانية وغيرها الى الحلول مكان رءوس الاموال البريطانية والفرنسية والايطالية ومشاركتها العمل والاستغلال فى المستعمرات السابقة ، وشعارها فى هذا « دعوا الوطنيين يحكمون ودعوا لنا المكاسب » ، وهم فى هذا يستندون الى حكومات رجعية ظاهرها انها

مؤلفة من أبناء البلاد وباطنها أنها أدوات للاستعمار يصرفها كيف يشاء ويوجهها الى حيث يريد خدمة لمصالحه واستبقاء لنفوذه .

وفى الوقت نفسه سعت الحكومات الاستعمارية وتسعى الى عقد المحالفات العسكرية والاقتصادية والسياسية مع البلاد التى كانت مستعمرات لها وتوهم حكوماتها بأنها تعقد معها هذه المحالفات على أساس من التساوى فى الحقوق والواجبات وان اقامة القواعد وبقاء القوات العسكرية فى أراضيها ليس انتقاصا من حقوق السيادة أو اعتداء على هذه الحقوق وانما هو دفاع مشترك أو اتفاقات ودية .

هذا الى أن الدول الاستعمارية تحاول دائما أن تترك وراءها حزازات وانقسامات وكتل متعارضة فى البلدان التى تضطرها الى التسليم لهابالاستقلال.

وقد كان الكونغو ولا يزال نموذجا لاستغلال الانقسامات القبلية والحدود المصطنعة فى احداث اضطرابات مستمرة فى صفوف الوطنيين ، كما أن مشاكل الحدود بين عدد غير قليل من الدول الافريقية التى نالت استقلالها لا تخلو دائما من عنصر استعمارى هو الذى يحركها ويثيرها ويستفيد منها فى البقاء والتدخل والتحكم .

ومن أمثلة هذه المشاكل ما هو حادث فى شرق افريقيا بين الصومال وكل من اثيوبيا وكينيا وفى غرب افريقيا بين نيجيريا الشمالية ونيجيريا الجنوبية وغيرها

وان هذه الطرق فى التغلغل والاستغلال والسيطرة التى تسلكها الدول الاستعمارية فى مرحلتها الجديدة بعد استقلال عدد كبير من الدول الآسيوية والافريقية لتؤكد الحقيقة الواقعة وهى أن النظام الاستعمارى والامبراطورى لم ينته تماما بل لا يزال يتبدى فى أشكال وصور جديدة .

ومن هنا تجىء أهمية السعى الذى تقوم به البلدان النامية بعد الاستقلال السياسى اتجاها الى التحرر الاقتصادى الكامل والى التغلب على التخلف الاقتصادى والثقافى الذى يتركه الاستعمار وراءه فى كل بلد ابتلى به .

ان الكونغو وغينيا والجزائر وغيرها من كل الدول الافريقية المستقلة لم يكن بها عند حصولها على الاستقلال عدد كاف أو أى عدد من الخبراء الفنيين الوطنيين الذين يقومون على المرافق والموارد القومية بعد الاستقلال .

وهذا الوضع نفسه ، تتخذه الدول الاستعمارية والامبراطورية التى خلقتـه بسياساتها وتصرفاتها طوال عشرات من السنين ، ذريعة للقول بانه ليس مـن الحكمة حصول البلدان المستعمرة على استقلالها دون تهيئتها بقدر كاف لممارسة الاستقلال وادارة شئون الدولة بعده .

الا أن مجرد الحصول على الاستقلال السياسى ، يعتبر فى حد ذاته حافزا الى السير فى طريق الاستقلال الاقتصادى ، وفى طريق التحرر الثقافى والاجتماعى .

ان الثورات السياسية على الاستعمار يعقبهـا حتما ثورات اجتماعية عـلى نظم الاقطاع والراسمالية المستغلة وعلى أوضاع التخلف والرجعية ، وهىثورات تجد صداها عند جميع الشعوب وتجد المساعدات المادية والادبيـــة من الدول المتحررة من الاستعمار والامبراطورية سواء منها الدول الاشتراكيـــة أو الدول المستقلة النامية .

ان من وحى هذه المعانى والافكار والوقائع الراهنة والحقائق التاريخيـــة كتب ادريس كوكس ، الكاتب الاشتراكى ، كتابة هذاالذى نستهل به سلسلة كتب التحرير السياسية تأكيدا لمفاهيم جديدة واتجاهات صاعدة فى حياة هذا العصر

٢ ابريل ١٩٦٤

عبد العزيز فهمى

١

تغيرات ضخمة

قليلون من ينكرون أن العقـــد الجـديد الذى بدأ فى ١٩٦٠ يفتح الطريق لاحتمالات حدوث تغيرات ضخمة فى العالم . فالظاهرة البارزة فى السنوات الاخيرة هى أن الشعوب المستعمرة قفزت الى الامام قفزة كبيرة .

ان مســـــتعمرة بعد أخرى تكسب اســـتقلالها السياسى . ولقد صارت سنة الف وتسعماية وستين تلقب بعام افريقية ، لان ثلثى الشعوب الافريقية بدأت تحيا فى ظل دولها المســـتقلة ذات السيادة قبل انتهائها ، وخلال هذا العقد ســـتكون كل المستعمرات الافريقية المتبقية قد نالت حريتها السياسية . ولقد كان لهـــذه التغيرات الضخمة وقع اخاذ فى دوائر السياسة البريطانية المتزمتة فمن قبل كانت « أمجاد الامبراطورية البريطانية » هى التى تنـــال الاحترام . أما الان فان المتحـــــدثين الرسميين باسم المحافظين والعمال يقولون لنا ان الامبراطورية القديمة تحولت الى « مجموعة » أو « كومنولث الامم الحرة » . وانهم ليزعمون جهارا أن الامبريالية قد انتهت ، وان كل المستعمرات المتبقية توجه نحـــو اقامة « حكم ذاتى ديمقراطى »

ان هذه الادعاءات تتجاهل كل مظاهر الامبريالية الاخرى وهى المرحلة الاخيرة للرأسمالية التى بدات منذ أواخر القرن التاســـع

عشر . فقد نمت امبريالية الولايات المتحدة دون اعتمـاد على تملك المستعمرات المباشر . ولكن هذا لايحول دون سيطرتها الاقتصادية والحربية على بلدان أخرى . فضــلا عن ان احراز الاستقــلال السياسى فى حد ذاته لايعنى ان الامبريالية البريطانية لم تعد قائمة .

وفى الوقت نفسه لايمكن أن يتطرق الشك الى ان تغيرات هامة قد حدثت فى هذا الجانب المعين من حكم الامبريالية البريطانيــة . ويلاحظ ذلك فى العلاقات الدستورية الجديدة القائمة داخل نطاق الامبراطورية البريطانية ، التى أعيدت تسميتها الان بالــكومنولث البريطانى . انها لاتزال تغطى ربع مساحة العالم وتشمل ربع تعداد السكان فى العالم ولكن نمطها الدستورى قد تغير تغيرا ملحوظا .

فمن مجموع تعداد سكانها البالغ ٦٠٠ مليون نســمة فى ١٩٤٦ كان أكثر من ٥٠٠ مليون تحت الحكم البريطانى الاســـــتعمارى مباشرة . وفيما عدا بريطانيا ذاتها ، كان الاعضـــــاء المستقلون الوحيدون هم كندا واستراليا ونيوزيلنده واتحاد جنوبى أفريقية وكان مجموع تعداد سكانها أقل من ١٠٠ مليون نسمة .

وفى ١٩٤٧ حصلت الهند وباكستان وسيلان على استقلالهــــا وأصبح لها عضوية كاملة فى الكومنولث . وفى ١٩٥٧ استقلت غانا وكذلك استقلت سنغافورة واتحاد الملايو وصارت كلها أعضاء فى الكومنولث . وفى أكتوبر ١٩٦٠ استقلت نيجيريا (وكانت حتى ذلك الوقت هى أكبر مستعمرة بريطانية) وصارت عضوا فى الكومنولث.

وعلى النقيض من الحال فى ١٩٤٦ عندما كان أكثر من ٨٠٪ من تعداد سكان الامبراطورية تحت الحكم الاستعمارى المبـــاشر ، لم

بتبق الا ٦ ٪ فقط . وبعد اكتوبر ١٩٦٠ شملت الحكومات المستقلة ذات السيادة ٩٤٪ فى مقابل أقل من ١٨٪ فى ١٩٤٦ وهذا مقياس يمثل التحول الذى حدث .

وعلى الرغم من أن الهند والباكستان وسيلان وسنغافورة والملايو وغانا قد حصلت على وضع دستورى جديد فانها لا تزال تخضع لاستغلال المصالح البريطانية ، اقتصادها لايزال متأخرا ومستويات المعيشة منخفضة للغاية . ان الاستقلال السياسى يتيح لهذه الدول الفرصة لتغيير هذا الوضع ، ولكن مثل هذا التغيير لن يحدث الا اذا استمر الكفاح ضد كل أشكال السيطرة الامبريالية .

وفوق ذلك فان الامبريالية البريطانية لا تزال تجاهد لاستعادة نفوذها السياسى فى هذه البلدان ، ومد تغلغلها الاقتصادى والاحتفاظ بقواعدها العسكرية وبسط سيطرتها الاقتصادية حتى فيما يجاوز الحدود الرسمية للامبراطورية .

ولقد فرضت التغيرات التى حدثت على الامبراطورية فرضا . فلم يكن الاستقلال السياسى منحة انما انتزع أساسا بعد كفاح صممت عليه الشعوب المستعمرة وان تكن استطاعت فى الوقت نفسه ان تحقق هذه الانتصارات فى الظروف المواتية التى خلقتها تطورات جديدة وهامة بعد الحرب العالمية الثانية .

لقد نشأ عن الانتصار على الفاشية فى الحرب العالمية الثانية وعن التقدم السريع من ذلك الحين فى البناء الاشتراكى فى الاتحاد السوفيتى أن خرج نظام الامبراطوريات وهو يعانى عجزا شديدا . ومن ثم وجد كفاح الشعوب المستعمرة من أجل الحرية دافعا قويا

وكان انتصار الثورة الصينية حافزا جديدا لحركة التحـــرر من الاستعمار فى كل أنحاء آسيا ، ممتدة الى البلاد العربية فى الشرق الاوسط وعبر القارة الافريقية كلها .

أما وقع هذه التغيرات الهائلة فيتبين فى التناقض المذهـــل فى الوضع السياسى للعالم فى ١٩٦٠ مقارنا بما كان عليه منذ عشرين عاما . واليك الصورة كما تعرض نفسها :

١٩٣٩ : خمسة أسداس العالم تحت السيطرة الامبريالية . الاتحاد السوفييتى هو البلد الاشتراكى الوحيد بعدد من السكان يقل عن ٢٠٠ مليون نسمة .

١٩٤٦ : ليس اقل من ١ر٥٠٠ مليون نسمة من الشعوب المستعمرة تحت سيطرة ست دول امبريالية ـ من بينها ٦٠٠ مليون فى الصين تحت حكم امبريالى غير مباشر .

١٩٦٠ : اكثر من ١ر٢٠٠ مليون نسمة من الشـــعوب المستعمرة السابقة قد أحرزت استقلالها السياسى واذا جمعنا معها السكان فى احد عشر بلدا اشتراكيا وعشرين بلدا استقلت حديثا منذ ١٩٥٤ فيكون هناك الآن ١ر٧٠٠ مليون نسمة « ثلثا سكان العالم » مستقلين عن الحكم الامبريالى .

وليس هذا هو كل شيء . فالكفاح من أجل الاستقلال فى البـــلاد المستعمرة المتبقية يشق طريقه سريعا الى الامام . وكل المحاولات التى بذلت لهزيمته سواء كان ذلك عن طريق القمع الصريح أوعن طريق الرشاوى السياسية « أو بكليهما معا » ، قد فشلت فى أن تكبح زحفه الى الامام . وفى افريقية التى اعتبرت لعهـــــد طويل

آخر معقل للحكم الاستعمارى تخرج الى الوجود فى كل عـــام دول مستقلة جديدة . كما ان الحركات الافريقية الوطنية قـــد اعلنت صراحة أن غايتها تحقيق وحدة افريقية اتحادية للدول الحـــرة والمستقلة .

وفى هذا الوضع العالمى المتغير أصبح الجو السياسى غـير ملائم بشكل واضح للحكم الاستعمارى . أن الدعامات التى أقيم عليهـا بناء الحكم الاستعمارى البريطانى آخذة فى الانهيار .

٢

معنى الامبريالية

كل هذا يؤكد الحاجة الى أن نعود فنقرر السمات الاساسية للامبريالية ، وان نفحص عن كثب كيف تعمل فى عالم اليوم .

فمنذ ما يزيد على قرن كشف كارل ماركس القناع عن السمات الاساسية للانتاج الرأسمالى وعملية الاستغلال المطردة . ومنذ ما يقرب من خمسين عاما اعطى لينين تحليلا علميا للامبريالية . وكتابه المسمى « الامبريالية أعلى مراحل الراسمالية » معروف الى حد ضئيل جدا فى أوساط الحركة العمالية البريطانية سواء من الناحية النظرية أو العملية الى حد يبرر ان نقرر من جديد تعريفه للملامح الخمسة الرئيسية فى الامبريالية :

١) تركيز الانتاج وراس المال يتطور الى حد خلق الاحتكار الذى يلعب دورا حاسما فى الحياة الاقتصادية .

٢) تداخل الراسمال المصرفى والراسمال الصناعى وخلق أوليجركية مالية (اقلية مسيطرة) على اساس راس المال المالى .

٣) تصدير راس المال الذى صار هاما للغاية باعتباره متميزا عن تصدير السلع .

٤) تكوين الاحتكارات الراسمالية العالمية التى تقتسم العالم فيما بينها .

٥) استكمال تقسيم المناطق فى العالم كله بين القوى الراسمالية الكبرى .

ان هذه السمات كلها كانت واضحة فى بريطانيا وفرنسا والمانيا والولايات المتحدة قرب نهاية القرن التاسع عشر ، بل ان بعضها وضح فى بريطانيا (وهى أول بلد رأسمالى) فى الربع الثالث من هذا القرن .

صحيح أن تغيرات كبيرة حدثت من ذلك الحين . ولكن أحدا لا يستطيع أن يتوقع أن يصلح التحليل الذى وضعه لينين منذ ما يقرب من خمسين سنة لشرح كل مشاكل اليوم . أما بيت القصيد فهو السؤال عما اذا كان تحليله صحيحا فى وقته ويمكن الاسترشاد به فى العالم الحديث . والواقع أن أى فحص موضوعى سوف يثبت ان المراحل الخمسة الرئيسية للامبريالية التى قال بها لينين تصلح فى الوقت الحاضر .

فالبرنامج الرسمى لحزب العمال فى ١٩٥٨ المسمى « المستقبل الذى يقدمه لك حزب العمال The Future Labour offers toyou يؤكد نمو الاحتكار . انه يبرز أن « هناك اليوم أقل من ٦٠٠ شركة مملوكة ملكية خاصة بالغة الضخامة تسيطر على الانتاج والاستثمار والمالية والتجارة فى القطاع الخاص والاقتصاد البريطانى » .

وثانيا : فان تداخل راس المال المصرفى مع راس المال الصناعى حقيقة واقعة لا يمكن انكارها ، فالبنوك ترتبط ارتباطا وثيقا بالتجارة والصناعة كما أن لاقطاب المال الكبار قبضة قوية على اقتصاد بريطانيا .

وثالثا : أن تصـدير راس المال البريطانى تزايد تزايدا سريعا فى العقـد الاخير . حقا أن الارصـدة البريطانية فى الخارج تناقصت بمقدار الثلث ابان الحرب العالمية الثانية . ولكن بعد ١٩٤٨ أرتفعت مرة أخرى ، وأما فى ١٩٥٨ فان « الفينا نشيال تيمز » (٨ أغسطس ١٩٥٩) تعطى حدا أدنى ٦٫٥٠٠ مليون جنيه وحدا أعلى يمكن أن يصل الى ١٠٫٠٠٠ مليون جنيه .

ورابعا : ان الاتحادات الاحتكارية الدولية قد نمت بخطى سريعة وخاصة فى البترول والمطاط والذهب واللآلىء والنحاس والصفيح والالومنيوم والكهرباء واليورانيوم .

وخامسا ليس فى استطاعة أحد أن يغض الطرف عن الصراع الناشب حول اعادة تقسيم العالم . لقد كان يعبر عن هذا الصراع أواخر القرن التاسع عشر فى التدافع لزيادة الاملاك المستعمرة مما أدى الى الحرب العالمية الاولى فى ١٩١٤ . وزاد هذا الصراع حدة فيما بين الحربين العالميتين . وأحيت ألمانيا النازية المطمح الخاص باستعادة المسـتعمرات التى أخذت من ألمانيا بعد الحـرب العالمية الاولى .

والآن فان امبريالية الولايات المتحدة هى التى تتغلغل فى البلدان و « مناطق النفوذ » التى للقوى الامبريالية الاخرى ، وتسعى جاهدة لفرض السيطرة على العالم .

٣

الامبراطورية وبريطانيا

لقد نمت الامبريالية اتجاها تطفليا فى الاقتصاد البريطانى ٠ ويقـــدر ج ٠ ا ٠ هوبســـون J. A. Hobson أن رؤوس الاموال البريطانية المستثمرة فى الخارج فى ١٨٩٣ كانت تمثـــل ١٥ ٪ من مجموع الثروة البريطانية . أماالدخل من الاستثمارات فيما وراء البحار فقد تضاعف تسع مرات فى السنوات الثلاث والثلاثين فيما بين ١٨٦٥ و ١٨٩٨ ٠

بل ان الاستثمارات البريطانية فيماوراء البحار نمت بسرعـة أكبر فى العقد السابق على الحرب العالمية الأولى من ٢٫٠٠٠ مليون جنيه فى ١٩٠٠ الى ٤٫٠٠٠ مليـــون جنيه فى ١٩١٤ وارتفعت ارباح هذه الاستثمارات من ١٠٠ مليون الى ٢٠٠ مليون جنيه .

ومنذ ١٨٧٠ فصاعدا كانت بريطانيـــا قد تحولت فى سرعة وصارت مركزا للاقتصاد **الامبريالى** واعتمدت أكثر فأكثر على الأرباح الضخمة من الاستثمارات فيما وراء البحار . وكما أوضح موريس دوب Maurice Dobb فى كتيبه « الرأسمالية بين الامس واليوم » Capitalism Yesterday and Today : « ان الجزر البريطانية لم تكن أكثر من مركز لامبراطورية منشورة الاجنحة تعتمد عليهـا اقتصاديا وسياسيا » ٠

كانت الزراعة فى بريطانيا قدبلغت حافة الخراب · وفيما بين ١٨٧١ و ١٩٣٩ انكمشت الارض الصالحة للزراعة فى بريطانيا بما يزيد على الثلث . اما مساحة الارض المخصصة للمحاصيل فقد نقصت بما يساوى ٤٠ ٪ ونقصت المساحة المخصصة للقمح الى ٥٠ ٪

وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر أهملت الصناعة فى بريطانيا التى توصف بأنها مصنع العالم · ولقد كشف البروفسور كلابهام Professor Clapham فى التاريخ الاقتصادى لبريطانيا الحديثة Economic History of Modern Britain أن صناعة الفحم سنة ١٩١٣ صارت « أشد ركودا مما كانت منذ ١٩٠٠ » وأنه « لم يحدث تحسن أساسى فى أفران الصهر وقطع غيارها فيما بين ١٨٨٦ و ١٩١٣ »

أما آلات صناعة النسيج فقد كانت غير متناسبة مع العصر بطريقة مشينة ، كما أن الآلات المستخدمة فى صناعة الفحم لم تلق أى تحسين على الاطلاق فيما بين ١٨٦٠ ــ ١٩١٣ ·

وكانت هذه الاتجاهات الطفيلية واضحة كذلك عند المقارنة بين قيمة التجارة البريطانية مع ممتلكاتها الاستعمارية والمبالغ المتزايدة التى تصرف على التسلح . ويشير ج.ا . هوبسون فى كتابه الامبريالية "Imperialism" الى أن قيمة التجارة الاستعمارية تزايدت من ١٨٤ مليون جنيه فى ١٨٨٤ الى ٢٣٢ مليون جنيه فى ١٩٠٣ ــ أى زادت بنسبة ٢٦٪ . أما الاموال التى كانت تصرف على التسلح فقد ازدادت من ٢٨ مليون جنيه الى اكثر من ١٠٠ مليون (اى بنسبة ٢٦٠٪) .

ومع نمو الامبراطورية الاستعمارية جاء التوسع الهائل في عدد الموظفين المدنيين فى الداخل وفى الخارج . فلكى يحتفظ بالسيطرة البريطانية فى الخارج عين الحكام الاستعماريون والسيكرتيريون الاول والموظفون القانونيون وهلم جرا . حدث هذا جنبا الى جنب مع ارسال القوات البريطانية المسلحة الى الخارج . وفوق ذلك اتخذت خطوات محكمة لاعداد قوات استعمارية مسلحة من بين هؤلاء الذين اما يرغمون على الدخول فى هذه الخدمة أو يخنعون بقدر يكفيهم لاستخدام القوة ضد مواطنيهم أنفسهم .

وكذلك شملت الزيادة فى عدد أصحاب السندات المالية أولئك الذين نجحوا فى جنى الارباح من الاسهم فى الخارج وموظفى المستعمرات المدنيين الذين مكنتهم دخولهم العادية ومعاشات تقاعدهم الكبيرة من أن يحيوا فى بذخ . ولا يتردد ج.ا . هوبسون فى توضيح هذه الحقيقة فيقول :

« لو أن الدخول التى تصرف فى مقاطعات انجلترا وفى الاقاليم الاخرى الكبيرة فى جنوبى بريطانيا امكن تعقبها الى مصادرها لوجد أن نسبة كبيرة منها اعتصرت فى معظمها من الكدح الذى سخرت له جموع غفيرة من الوطنيين السود والسمر والصفر بفنون لا تختلف جوهريا عن تلك التى ساعدت روما فى عهد الامبراطورية الرومانية على الاسترخاء والاغراق فى الابهة » (الامبريالية ص ١٥١).

ولقد خلقت الامبريالية تربة خصبة للمصالح المكتسبة .. نفذت الى كل جوانب النشاط الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والثقافى . ومارست الاحتكارات الضغط فى البرلمان واستطاعت

ان تجعل مرشحيها يختارون لمناصب رئيسية كما جعلت الاخرين يخدمون مصالحها من وراء ستار . وأضحت صحافة الاحتكار صوت المصالح الكبرى اما المنح المالية للجامعة (مع من ترشحهم ضمن هيئاتها) فقد وضعت خطتها لتكون ضمانا ضد التعليم المتمرد ، وكذلك استخدمت نفوذها فى البرلمان وحلقات اتصالاتها فى جهاز الحكومة لتضمن أن تعطى الكتب المدرسية تركيزا كاملا على (منافع) العصر الامبريالى .

وكان هذا كله مرتبطا بالتوسع الهائل للدولة الرأسمالية — قوات مسلحة وقوات شرطة أكبر وعدد من القضاة أكثر ومزيد من الموظفين المدنيين فى بريطانيا وتوسع متزايد على الدوام فى الاقاليم المستعمرة . ولم يعد جهاز الدولة بعد مقتصرا على انجلترا بل اصبحت دولة امبريالية تمارس سلطتها لمصلحة الاحتكارات الكبيرة فى الداخل والخارج .

ولقد استمسك لينين برأيه فى أنه خلال القرن التاسع عشر لم تكن الاحتكارات وحدها بل كذلك ، اقلية ملحوظة ، من العمال فى بريطانيا هى التى جنت فائدة مؤقتة من الارباح الضخمة التى تحصل عليها الاستثمارات فيما وراء البحار . وفى بساطة رسمت الخطوط العريضة العملية على أساس أنها : ١ — استغلال هذه البلاد (بريطانيا) للعالم كله ٢ — ضمان مركزها الاحتكارى فى السوق الدولية ٣ — ضمان احتكارها الاستعمارى . أماالنتائج فكانت هى : ١ — تحول جزء من العمال البريطانيين الاجراء الى الطبقة الوسطى ٢ — سماح جزء من الاجراء البريطانيين لنفسه بأن يسلس قياده لرجال بيعوا أو على اقل تقدير قبضوا الثمن من الرأسماليين .

تلك كانت العوامل التى ساعدت على نشوء ما وصفه لينين بأنه اتجاهان فى الحركة العمالية البريطانية . وهما الاتجاه الاصلاحى (أو الانتهازى) والاتجاه الثورى . والاتجاه الاول كان التضحية بالاغلبية فى سبيل مصالح الاقلية والتعلق بمصالح قصيرة الامد على حساب المصالح الطويلة الامد للطبقة العاملة .

وكانت (الاقلية الملحوظة) هى العمال المدربون والمنظمون ، وذلك لانه حتى فى عام ١٨٩٢ لم يكن هناك الا مليون ونصف مليون نقابى من مجموع العمال البالغ عددهم ١٤ مليونا . حقا انه حتى العمال غير المنظمين لم يحرموا من فوائد غير مباشرة . وهذا أمر قد حصلوا عليه من خلال التوسع فى الخدمات الاجتماعية (كالاسكان والتعليم .. الخ) أثناء النصف الثانى من القرن التاسع عشر ــ وخاصة فى العقد الاول من القرن العشرين .

الا أن هذا ليس معناه ان العمال البريطانيين « يعيشون عالة على أكتاف الشعوب المستعمرة » وذلك لانهم أيضا كانوا يستغلون ولكنه يعنى مثلا أن وضع الاحتكار البريطانى فى القرن التاسع عشر مكن أقلية من العمال البريطانيين أن تستخلص أجورا أكبر بقدر طفيف . وكانت النتيجة السياسية هى أن تشرب قادةالعمال فكرة أن الاحتفاظ بالامبراطورية فى صالح العمال البريطانيين .

ولم تكن وجهة نظر لينين قطعا أن الامبريالية تخدم المصالح الاساسية للطبقة العاملة لان حكمة العام كان :

«أن نير الفئة القليلة من الاحتكاريين المفروض على بقية الشعب يصبح أشد قسوة وأثقل أعباء وأصعب تحملا مائة مرة » .

وفوق ذلك فقد جعل هناك تمييزا واضحا بين القرن التاسع عشر عندما كان لبريطانيا احتكار عالمى وبين بداية القرن العشرين الذى كان وضع بريطانيا فيه آخذا فى التقوض بفعل قوى امبريالية منافسة . وكانت النتيجة العامة التى انتهى اليها فيما كتبه سنة ١٩١٦ هى :

« أن السمة المميزة للوضع الراهن هى استحكام الظروف الاقتصادية والسياسية التى لايمكن أن تسفر عن شىء الا أن تزيد العجز عن امكان التوفيق بين الانتهازية وبين المصالح العامة والحيوية لحركة الطبقة العاملة » .

ويؤكد الاقتصاديون والاحصائيون البريطانيون هذه التفرقة بين القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . ففيما بين ١٨٥٠ وبين ١٨٧٥ ارتفعت الاجور الحقيقية (النقد الفعلى مقدرا بالنسبة الى الاسعار) بحوالى ٣٣٪ وفيما بين ١٨٧٥ وبين ١٩٠٠ ارتفعت مرة أخرى بنسبة ٤٠٪ . ومن ناحية أخرى تدهورت الاجور الحقيقية بنسبة ١٠٪ فيما بين ١٩٠٠ وبين ١٩١٣ ولم ترتفع مرة أخرى (فيما عدا فترة الحرب العالمية الاولى) حتى ١٩٢٤ . وعلى العكس ارتفعت الارباح ٥٥٪ بين ١٩٠٠ وبين ١٩١٣ أما الارباح من الاستثمار فيما وراء البحار فقد زادت أكثر من الضعف .

وليس من المستغرب أن يتميز العقد الاول من القرن العشرين فى بريطانيا بنشوء حركة ثورية بين عمال الصناعة وتكوين حزب العمال فى ١٩٠٦ ـ وهو يعتبر امتدادا للجنة تمثيل العمال فى ١٨٩٩ . وقد اجبرت هذه اليقظة السياسية الجديدة الامبريالية البريطانية على تقديم بعض الامتيازات الاجتماعية تصورا منها أن فى هذا ضمانا ضد المد الصاعد للصراع الطبقى .

ومهما تكن الامتيازات التى استخلصت فى النصف التانى من القرن التاسع عشر فان مستويات المعيشة البريطانية كانت لا تزال منخفضة للغاية فى بواكير القرن العشرين . وقد كتب سير هـ كامبل بانرمان Sir H. Campbell Bannerman زعيم حزب الاحرار فى ١٩٠٣ : « هناك نحو ٣٠ ٪ من سكاننا مصابون بسوء التغذية وهم على حافة الجوع .. يعيشون فى قبضة الفقر الدائم . أما سير ليو شيوزا منى Chiozza Money فى كتابه (الثروات والفقر Riches and Poverty الصادر فى ١٩٠٥ فقد أحصى أن من بين مجموع السكان البالغ تعدادهم أربعة وثلاثين مليونا فى ذلك الوقت ليس أقل من ثلاثة وثلاثين مليونا قد تدهوروا ليندرجوا فى فئة (الفقراء) وأن ثلاثة عشر مليونا منهم كانوا « على حافة الجوع » .

وفى ١٩١١ كان يعتقد أن ٣٠ شلنا فى الاسبوع هى الحد الادنى الذى يستحيل دونه الاحتفاظ بمستوى معيشة ملائمة ولكن ليس أقل من خمسة ملايين من الثمانية ملايين من العمال اليدويين الذكور فى بريطانيا كانوا دون هذا المستوى . ولهؤلاء الملايين الخمسة كان المتوسط الفعلى للدخل ٢٢ شلنا فى الاسبوع لا غير . وكشف الاحصاء فى ذلك العام أيضا أن ٥١ ٪ من ٠٠٠ر١٠٠ امرأة يعملن فى أعمال كتابية فى التجارة والصناعة

ينلن دخلا أقل من ٤٠ جنيها فى العام (١٦ شلنا فى الاسبوع) وأن ٣٢ ٪ يحصلن على اقل من ٦٠ جنيها فى العام .

أن الأمبريالية لم تخلق قطعا عصرا ذهبيا للطبقة العاملة البريطانية ! والتحسينات المحدودة التى كانت قد تحققت فى

مستويات المعيشة قبل ۱۹۰۰ انما كانت نتيجة ضغط منظم من العمال أنفسهم . تؤيدهم العناصر الاكثر تقدما فى الحركة المعارضة فى ذلك الوقت .

ان الامبريالية كانت دائما ضد المكاسب العامة للطبقة العاملة. وهذا ظاهر من الاعباء المتزايدة للتسلح التى تضاعفت فيمـــا بين ۱۸۷٥ وبين ۱۸۹۷ وتضاعفت مرة أخرى مع عام ۱۹۱۳ . ولقــد لمست آثاره فى الحروب الاستعمارية العديدة والحرب العالميـــة الاولى ثم الحرب العالمية الثانية وفى تتابع الحرب الاســتعمارية خلال الخمسة عشر عاما الاخيرة والنفقات الهائلة لبرنامج التسلح الراهن والاسلحة النووية التى تهدد الآن بزج العالم كله فى كارثة جديدة مروعة .

٤

المستعمرات و (المساعدة الاقتصادية)

لقد حان الآن الوقت لفحص أثر الامبريالية على المستعمرات والشعوب المستعمرة وهذا الامر أشد ما يكون ضرورة لان الطبقة الحاكمة الانجليزية مشغولة الآن بحملة أيدولوجية واسعة الانتشار لاقرار الدعوى بأن بريطانيا الحقت المستعمرات بها لا لشيء سوى خير هذه المستعمرات . وثمة كتب جديدة وجرائد ومقالات فى الصحف وندوات فى الاذاعة والتليفزيون تكرس من أجل الفكرة القائلة بأن « الوصاية » البريطانية على المستعمرات تضع نهاية « للبربرية والوحشية » فى البلدان (المتخلفة) والارتفاع بها الى المستويات « المتحضرة » واعدادها « للحكم الذاتى الديموقراطى » .

وبالرغم من أن تغيرات كثيرة قد حدثت فى المستعمرات فان نمطها الاقتصادى الاساسى ظل على حاله . أنها تعمل لمد بريطانيا بالمواد الخام والمنتجات الاولية والمعادن (أو تبيعها للولايات المتحدة لتحصل على الدولارات) لخدمة المصالح الامبريالية البريطانية . والنتيجة هى وجود اقتصاد مشوه لمصلحة جانب واحد والامثلة على ذلك ما يلى :

الملايو : المطاط والصفيح .
سيلان : الشاى والمطاط .
روديسيا : النحاس .

كينيا : الشاى والبن .
نيجيريا : الكاكاو والفول السودانى .
جامايكا : السكر والموز .

غير أن الامبريالية لم تقتصر فى الماضى على تعمد تحديد نمو الاقتصاديات المتوازنة فى المستعمرات فحسب ، بل حرصت على ذلك التحديد أيضا فى خططها للمستقبل . والدليل على ذلك منشور رسمى صدر فى الفترة الاخيرة عن الحكومة البريطانية يعلن بعد الاشارة الى الاستثمار الخاص فى عمليات التعدين :

« ان تصنيع افريقية الاستوائية قد بدأ بالتأكيد ، ولكن — وهذا أمر ذو أهمية أساسية — يجب ان يقوم اقتصادها دائما على أساس الفلاحة » (أهداف بريطانيا من افريقيا ص ٢٥) .

ولقد علق اهتمام شديد على مشروعات الولايات المتحدة السخية للمساعدات الاجنبية .

ولكن ماحدث فى الحياة الواقعية فى الفترة مابين ١٩٤٩ و١٩٥٥ هو ان ٧٠٪ من برامج الولايات المتحدة الخاصة «بالمساعدات الاجنبية » (ومنها مشروع مارشال ، والامن المشترك ، وتقديم القروض للحكومات ، ونقطة ترومان الرابعة الخ) ذهبت للبدان النامية فى غرب أوروبا ولم يذهب الى آسيا سوى ٢٠٪ والى افريقية ٨٪ بما فيها الشرق الاوسط والى أمريكا اللاتينية ٢٪ . ومن هذا المجموع لم يخصص للمساعدة الاقتصادية المباشرة الا ١٠٠ مليون جنيه — أى أقل من ٧٪ . بل كانت هذه المساعدة أساسا لانشاء طرق وكبار ومطارات لخدمة أغراض حربية استراتيجية .

وشبيه بهذا مجموع المساعدات البريطانية التى تقـدم تحت اسم قوانين تنمية المستعمرات وزيادة رخائها فى السنوات ١٩٤٦ـ ١٩٥٦ قد وصلت الى ١١٣ مليون جنيه وكذلك القروض المقدمة تحت اسم وكالة تنمية المستعمرات الى ٥٤ مليون جنيه ـ وكلها اقل من ١٧ مليون جنيه فى السنة ! اما المنح المخصصة للتنمية الصناعية فكانت بمعدل جنيه واحد لكل ٣٠٠ جنيه ، ومن قروض الوكالة ذهب الجزء الاكبر الى الشركات البريطانيـة فيما وراء البحار .

والسمات الاساسية لكل هذه الخطط الرسمية للمساعدة الاقتصادية ، يمكن تلخيصها فيما يلى :

١) انها تتمشى مع خطط الامبريالية للحرب الاستراتيجية ولا شأن لها بالارباح الضخمة للاحتكارات الكبرى .

٢) انها تستهدف تقديم الخدمات الجوهرية الاساسية التى تكلف أصحاب الاستثمارات الخاصة كثيرا (الطرق والكبارى والسكك الحديدية ومحطات القوى وخزانات المياه والمدارس الخ) وذلك حتى تتزود الاحتكارات بالقوى الرخيصة ووسائل النقل والمياه وقوى العمل لكى تتمكن من جنى أرباح أوفر .

ويلخص التقرير الصادر من منظمة التعاون الاقتصادى الاوربى سنة ١٩٥١ والذى يناقش مشروعات التنمية فى أفريقية جنوبى الصحارى الموضوع كله بالمقارنة بين رأس المال « العام » ورأس المال « الخاص » .

« يقتضى الاعداد الاولى لكثير من المشروعات الانتاجية قدرا

كبيرا من التجهيز الاساسى الذى يتطلب بدوره قـدرا كبيرا من رأسى المال وغالبا مايتعذر الحصول على أى ربح لعدة سـنوات تالية . وهذا هو السبب فى أن رأس المال الخاص يحجم احيـانا كما أنه السبب أيضا فى أنه يجب على رأس المال العام أن يحـل مكانه مثلما فعل فى عدة ميادين » .

وبالمثل فان كل المناقشات التى جرت فى الامم المتحدة حول المشروع المقترح بانشاء صندوق للامم المتحدة للتنمية الاقتصادية ، تقوم على رأس المال العام باعتبار انه يمهد الطريق لاستثمار رأس المال الخاص .

« يتحتم أن يكون هناك حد أدنى من الطرق ومحطات القـوى والمدارس والمستشفيات والمساكن والمبانى الحكومية . فقد أظهرت التجربة أنه لايمكن للانتاج أن ينمى فى يسر وأن المبادرة الخاصـة لاتستطيع أن تقوم بدورها كاملا الا حين تقام على هذا الاساس »

(نشرة الامم المتحدة يونية ١٩٥٥) .

ان المتحدثين باسم الاتحاد السوفييتى فى الامم المتحدة بينما قبلوا مبدئيا مشروع (صندوق الامم المتحدة للتنمية الاقتصادية) حثوا فى اصرار على أنه يجب أن تكون المساعدة الاقتصادية خلاقة وأن التنمية يجب أن تنمى عملية التصنيع وتكون قائمة على فوائد قليلة وخالية من الشروط التى يفرضها البنك الدولى .

ومن السهل ادراك السبب فى هذه التحفظات السوفيتية من دراسة للتقرير الرسمى للبنك فى الفترة ما بين ١٩٤٦ ــ ١٩٥٣ حيث يشير الى أن :

« معظم قروض البنك مخصصة للخدمات الاساسية ..الطرق والسكك الحديدية وتسهيلات القوى والرى ومشاريع استصلاح الاراضى وما أشبه .. التى تعتبر شرطا أساسيا لنمو المشروعات الخاصة . أن تركيز الاهتمام المتزايد على الصناعة لمجرد التصنيع وفوق كل شيء الصناعة الثقيلة قد يترك البلد المتخلف وقد حصل على رمز الصناعة وليس على جوهرها الحقيقى .. وبوجه عام فان رأس المال يجب أن يستخدم حيث يحصل على أكبر عائد » .

وحتى تقرير حزب العمال الرسمى عن المساعدة الاقتصادية يقبل هذه المقدمة . أنه يشرح أن غرض وكالة تنمية المستعمرات هو :

« ... تمويل المشاريع التى تروج تجاريا ، أنها مؤسسة استثمارية وليست مؤسسة تعطى المنح . ولكن الشركات الخاصة كما رأينا مستعدة لان تتعهد فى وضوح المشاريع التجارية الرابحة فى المستعمرات . واذا أريد أن يكون للوكالة أى نفع فعليها اذن أن تقوم ببعض المخاطرات » .

فهنا نجد أن رأس المال « العام » يقبل المشروعات طويلة المدى والمحفوفة بالمخاطر لكى يمكن رأس المال الخاص من الحصول على ارباح أسرع وأوفر . ولنزيد ذلك وضوحا فان برنامج حزب العمال الرسمى يشير الى أن الوكالة « يجب أن تتحمل من عبء المسئولية الاجتماعية قدرا أكبر مما هو متوقع من المنشآت الخاصة » .

ومع هذا ، فهناك أحجام عميق الجذور من جانب الحكومات الامبريالية حتى عن الارتباط فى استثمار عام طويل المدى . أن

زحف الصراع التحررى والاصرار من جانب الشعوب المستعمرة على نيل التحرر الاقتصادى (تماما مثل الاستقلال السياسى) كانا من السرعة والقوة الى حد جعل الحكومات تفزع من تحمل المخاطرات الكبيرة حتى مع (الاستثمار العام) .

ويقترن بهذا الازمات الاقتصادية والسياسية فى الدول الامبريالية وتزايد المنافسة بينها تم التحدى الذى تلقيه المساعدة الاقتصادية الاشتراكية بعدما صارت الآن ممكنة نتيجة للتقدمات الاقتصادية الهائلة فى العالم الاشتراكى .

٥

النهب الاستعمارى

ان القياس الدقيق للاستثمارات البريطانية فيما وراء البحار والارباح التى تجنيها « سر من أدق الاسرار » وبالمثل من الصعب ان نميز فى الميزانيات الخاصة التى تنشرها الشركات الكبرى فيما وراء البحاربين نسبة الارباح التى تجىء من الاستغلال للمستعمرات وبين نسبة الارباح التى تجىء من مصادر أخرى .

وتقتصر التقارير الاخرى السنوية لبنك انجلترا على الشركات العاملة كلية أو غالبا فى الخارج وتستبعد هذه التقارير الكثير من الشركات التى تعتبر أرصدتها فيما وراء البحار ذات أهمية جوهرية » كما تستبعد كذلك شركات التأمين والملاحة . ويصور تقرير وزارة الخزانة الرسمى لعام ١٩٥٨ أن المجموع الاجمالى بالاسترلينى للممتلكات فيما وراء البحار فى الربع الاخير من تلك السنة قد ارتفع الى ٣٩٦٩ مليون جنيه . وهذا أيضا ما اعتبرته الفيينانشيال تيمز تقديرا منخفضا جدا (٨ أغسطس ١٩٥٨)وذلك بالنسبة لتقديرها البالغ حدا أدنى مقداره ٦٫٥٠٠ مليون جنيه وحدا أقصى يمكن أن يرتفع الى ١٠٫٠٠٠ مليون جنيه .

وتشير الفيينانشيال تيمز (٢٣ يونية ١٩٠٩) عند تحليلها لدورية نشرة الصناعة التى تصدرها وزارة الخزانة الى أن شركة « سيتى أوف لندن وشركات النفط وغيرها » تملك فائضا قيمته

٣٧٤ مليون جنيه وشركات الملاحة ١٦٧ مليون جنيه وتبلغ قيمة الفوائد والارباح والاسهم ٥٣ مليون جنيه أى اجماليا قدره ٥٩٤ مليون جنيه (١) .

ولو أننا أطلعنا على الجدول الدورى للارباح التى تجنيها الشركات كما هى منشورة فى الفينانشيال تيمز لامكننا أن نرى لاول وهلة أن الشركات التى تعمل فى البترول والنحاس والشاى والبن والصفيح والمطاط (كلها من منتجات المستعمرات أساسا) تحقق ربحا سنويا بمتوسط حوالى ٦٥٠ مليونا من الجنيهات . وتحقق شركات البترول وحدها ربحا يزيد على ٤٠٠ مليون جنيه سنويا .

وهذا ليس معناه أن مجموع الاستثمارات البريطانية الخارجية لا يوجد الا فى المستعمرات وغيرها من البلدان المتخلفة . ومن المهم أن نضع تمييزا واضحا بين الاستثمارات والارباح ، وذلك لان استثمار رأس مال قليل فى المستعمرات يدر أرباحا أكبر من مثيله فى البلدان المتقدمة اقتصاديا .

وتركز الاستثمارات الرأسمالية فيما وراء البحار أساسا على انتاج المعادن وغيرها من المواد الخام فى المستعمرات لخدمة الصناعة (والارباح الكبيرة) فى الدول الامبريالية . ومن ثم فان أضخم الاستثمارات الاجنبية فى البلاد المستعمرة تعمل فى النحاس والمطاط والصفيح والبوكسيت والذهب واللآلىء .

---

(١) تذييل : أن كثيراً من المصادر المتعلقة بأرباح ماوراء البحار لاتعلن رسميا ويقدر مستر هيو راثبون فى عدد ابريل ١٩٥٨ من مجلة لابورمانثلى الاجمالى لسنة ١٩٥٦ وتقدر بحوالى ١٠٠٠ر١ مليون جنيه .

أن نسبة ضخمة من الارباح من المستعمرات لا تأتى مباشرة من أطراد عملية الانتاج ولكنها تكتسب من أطراد العلاقات التجارية كما أن الفائدة الاساسية للاستغلال الاقتصادي والامبريالى هى ضمان مورد متزايد على الدوام من المواد الخام الرخيصة من المستعمرات بينما يحتفظ بأسعار الاحتكارات للسلع الجاهزة والتى يعاد بيعها مرة أخرى اليها .

كذلك نجد أن كل خطوط الملاحة العالمية تجنى أرباحا ضخمة من تكاليف الشحن المرتفعة ـ وهى جميعا جزء من الارباح الاحتكارية التى تعتصرها شركات ماوراء البحار من استغلال شعوب المستعمرات .

وتكشف التقارير السنوية الرسمية عن البلدان المستعمرة (الكلونيال تريتوريز) التى تصدرها وزارة المستعمرات اتساع نطاق الاستغلال الاستعمارى ومنها يؤخذ أن النمط العام فى السنوات الاخيرة هو زيادة حجم انتاج المستعمرات مع هبوط مستمر فى القيمة الاجمالية . ويرجع هذا الى تدهور الاسعار العالمية للمعادن والسلع الاولية ـ المأخوذة من المستعمرات والبلدان المتخلفة . ولقد قدرت الامم المتحدة أن تدهور الاسعار سلب هذه البلدان مالا يقل عن ٢٫٠٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٥٨ ـ أى حوالى ٧١١ مليونا من الجنيهات . ويعتز الكتاب الابيض «ميزان المدفوعات العام» بأن ميزان الائتمان البريطانى يبلغ ٢١٠ مليونا من الجنيهات ولكنه اضطر الى أن يعترف بأن ١٩٠ مليونا منها قد تم الحصول عليه ، بدفع أسعار أقل لمنتجات المستعمرات .

وما يثير قدرا مماثلا من الدهشة أن المستعمرات تصدر نسبة

من انتاجها المحلى (اكبر) مما تصدره بريطانيا . أن هذا يعنى أن عليها أن تستخدم قدرا أكبر من انتاجها لتدفـــع أرباح ما وراء البحار ووارداتها ـ ويحدث هذا فى بلاد معروف عنها تماما الفقــر المدقع ! لقد قدرت صادرات المســـتعمرات فى ١٩٥٥ بما قيمته ١٣٩٥ مليونا من الجنيهات وهى تمثل ٤٤٪ من الانتـــاج المحلى الاجمالى المقدر قيمته بـ ٣١٠٠ مليون جنيه . وهـــذا فى مقـــابل الصادرات البريطانية التى تمثل ١٨٪ من مجموع الانتاج المحلى فى ذلك العام . وكانت هناك نسبة مشابهة مقدارها ٤٤٪ فى ١٩٥٨ عندما تضاءل مجموع الانتاج المحلى فى المســــــتعمرات (بسبب انخفاض الاسعار) الى ماقيمته ٢٨٥٠ مليونا من الجنيهات كما ان قيمة الصادرات وصلت الى ١٢٥٦ مليونا من الجنيهات .

حقا أن ارتفاع أسعار سلع المستعمرات (المطاط والصـــفيح والنحاس الخ) خلال الحرب الكورية والازدياد التقليدى فى الاسلحة قد زاد من قيمة صادرات المستعمرات حتى ١٩٥٥ ، وحتى أبان ذلك حصلت المستعمرات على القليل أو هى لم تحصل اطلاقا على شيء منها . أن مكاسب صادراتها قد تكدست على شكل أرصدة استرلينية فى لندن . وبلغت الارصدة الاسترلينية للمستعمرات اجماليها الهائل المقدر بـ ١٤٤٦ مليونا من الجنيهات عند نهاية ١٩٥٥ مما جعل برنامج العمال الرسمى عن المساعدة الاقتصادية ، يشير اليها بقوله « بدلا من تمويلنا للمستعمرات كانت هى التى مولتنا »

واقد كانت المستعمرات أفضل ممول لبريطانيا بالدولارات خلال السنوات العشر الاخيرة . بل ان مستر روى هارود Roy Harrod المتحدث بلسان رجال الاعمال الضخمة عبر عن ذلك معلقا علـــى تقرير ميزان المدفوعات فى ١٩٥٥ بهذه الكلمات :

« لقد بلغ صافى ارباح المستعمرات ما قيمته ١٢٠ مليونا من الدولارات . وقد ذهب هذا المبلغ ليواجه عجزا فى بلاد منطقة الاسترلينى عدا المملكة المتحدة فى الدولار يرتفع الى ١٠٨ مليون من الجنيهات . والسؤال الذى اثاره البعض عما اذا كان هذا نمطا مقبولا وعما اذا كانت الدول الاغنى فى منطقة الاسترليني فيماعدا المملكة المتحدة يجب على حد قولهم أن تتطفل على المستعمرات لتغطى احتياجاتها من الدولارات يجاب عليه بأن هذا على أى حال هو النمط الطبيعى » (نيوكومنولث ٢٦ مايو ١٩٥٦) .

وهكذا يرى المستر روى هارود أن هذا « نمط طبيعى » . وقد كان من جراء استخدام حصيلة المستعمرات من الدولارات لمواجهة العجز فى الدولارات فى ذول الدومنيون ان ضاقت أيضا هوة الدولار بالنسبة لبريطانيا ـ وفى بعض السنوات استخدمت هذه الحصيلة مباشرة لسد الثغرة في حصيلة بريطانيا من الدولارات .

اما بالنسبة للمستعمرات والبلدان المستقلة حديثا التى تحصل على قدر أقل فى مقابل صادراتها وتدفع قدرا اكبر لوارداتها فقد حدث تدهور فى موازينها من الاسترلينى بينما اشتدت فى الوقت نفسه حاجة البلدان المستقلة حديثا الى موازين استرلينية اكبر لتمويل اقتصادياتها الخاصة وتنميتها ولم يعد أمامها الا أن تختار بين تخفيض ارصدتها من الاسترلينى الى ما دون (مستوى الخطر) او الاقتراض من سوق لندن الحرة ومن ثم التفاوض للحصول عليها بنسب عالية من الفوائد بحيث تتعرض لمزيد من الاستغلال وتتحقق بتجربتها الخاصة من أن الاستغلال الاستعمارى يبقى طالما بقيت الامبريالية .

وقبل الحرب العالمية الثانية كانت امبراطورية بريطانيا بالشاسعة الارجاء هى الوسيلة لضمان توفير المواد الخام وزيادة التبادل التجارى بين بلدان الامبراطورية . ولا تزال الامبريالية البريطانية تحكم قبضتها على المواد الخام فى المستعمرات ولكن خضوعها المتزايد لسوق الدولار كان له أثره فى تضييق نطاق التجارة البريطانية داخل الامبراطورية . ولقد تبددت منذ سنة ١٩٤٥ ، الأسطورةالقائلة بأن ممتلكات بريطانيا هى وسيلة لزيادة تجارتها مع المستعمرات .

ان نصيب بريطانيا من مجموع التجارة لكل بلاد الامبراطورية تناقص من ٤٦٫٣ ٪ فى ١٩٥٢ الى ٤٤ ٪ فى١٩٥٦ فى حين ارتفع نصيب الولايات المتحدة بنسبة ١٧ ٪ ومن ١٩٣٨ الى ١٩٥٥ ازدادت صادرات الولايات المتحدة الى بلاد الامبراطورية البريطانية اربعة أضعاف ، ومنذ ١٩٤٩ ازدادت بنسبة ٤٠٪ . أما وارداتها من ١٩٣٨ حتى ١٩٥٥ فقد ارتفعت ٧ أضعاف ونصف وازدادت بنسبة ٦٦٪ بعد ١٩٤٩ .

ومما يدعو الى المزيد من الدهشة تدهور تجارة بريطانيا مع مستعمراتها نفسها . فنسبة صادراتها الى المستعمرات نقصت من ٢٩٪ فى ١٩٥٤ الى ٢٢٪ فى ١٩٥٨ أما نسبة وارداتها فمن ٢٧٪ الى ٢٣٪ . وفى الفترة نفسها ارتفعت نسبة صادرات المستعمرات الى الدول خارج منطقة الاسترلينى من ٤٦٪ الى ٥٢٫٥٪ أما الواردات فمن ٤٠٪ الى ٥٤٫٨٪ .

اى بعبارة أخرى فان نصيب بريطانيا من التجارة الاجمالية لمستعمراتها الخاصة صار أقل من الربع وتهبط نسبة مالها من هذه

التجارة عاما بعد آخر . ومن ناحية أخرى فان أكثر من نصف تجارة المستعمرات البريطانية تذهب الى خارج المنطقة الاسترلينية . ويتزايد ما يذهب منها الى الولايات المتحدة شيئا فشيئا ولكن فى السنوات الاخيرة أخذت اليابان والمانيا الغربية تحصل على نصيب يتزايد فى سرعة شديدة ـ وذلك مع نصيب ضئيل يذهب كذلك الى الدول الاشتراكية .

٦

الفقر والفاقة

حتى هؤلاء الذين يذرفون الدمع على مستويات المعيشة المنخفضة فى المستعمرات يحاولون ان يسروا عن أنفسهم اعتقادا بأن هذه المستويات قد تحسنت فى السنوات الاخيرة . والحق ان الوانا من التقدم حدثت فى محيط التعليم والخدمات الاجتماعية ومع ذلك فمن الاهمية بمكان ان تذكر العوامل التى كانت مسئولة عن هذه التغيرات والى أى حد عملت على تحسين المستويات العامة للحياة عند شعوب المستعمرات بشكل عام ــ باستثناء الاقلية الضئيلة .

والعامل الأساسى وراء هذه التغيرات هو ذلك الكفاح المتصل من الشعوب المستعمرة للنهوض بمستويات معيشتها ولتأمين تسهيلات أحسن للتعليم وللحصول على التوسع الشامل فى الخدمات الاجتماعية . وايا ماكانت التغيرات التى جرت فى هذا المجال فانها فرضت فرضا على حكام المستعمرات البريطانية .وفى الوقت نفسه مثلما اعترفت الطبقة البريطانية الحاكمة فى القرن التاسع عشر (حين ووجهت بضغط الجماهير المطالبة بمستويات أعلى فى المعيشة وتعليم للجميع بالمجان) بالحاجة الى مزيد من العمال الذين يستطيعون القراءة والكتابة اعترفت أيضا بأن نشر القدر الادنى من التعليم والتدريب الصناعى انما هو فى البلدان المستعمرة ضرورة ايضا . وعندما نجىء الى فحص الوضع الراهن

فان اشد مايدعو الى الدهشة ليس هو التقدم ولكن الحالة المخزية لمستويات المعيشة المنخفضة وامكانيات التعليم فى هذه البلاد .

ولنبدأ اولا بوطأة الامبراطورية على ملكية الارض فى المستعمرات . وحيث كانت الملكية الاقطاعية أو الملكية الخاصة لمساحات واسعة من الارض قائمة فان كل ثقل الحكم الامبريالى وضغطه بذلا (ولا يزالان) للابقاء على امتيازات الحكام الاقطاعيين واصحاب الملكية الخاصة . أما الجمهرة الكبيرة من شعوب المستعمرات فترغم على العمل فى الحقول والمزارع الكبيرة أو فى المناجم ووسائل النقل أو أجهزة الحكومة .

وفى أجزاء كثيرة من غرب أفريقية كانت الارض موقوفة على ملكية قبلية بالمشاع وتسلم من جيل الى جيل ولو انه فى السنوات الاخيرة صارت نسب متزايدة من الارض قابلة للبيع . وفى أجزاء اخرى من افريقية استولى حكام المستعمرات البريطانية على الارض علنا أو شجعوا (المستوطنين البيض) على انتزاعها من الافريقيين .

أما الوضع فى كينيا فهو أن ١٦٧٠٠ ميل مربع من أجود الاراضى (ما يقرب من ١/٥ مجموع مساحة بريطانيا) - تعرف باسم (اراضى البيض المرتفعة) - يملكها الاوربيون ويحتفظ بها لهم . ومع أن هناك مائة افريقى فى مقابل كل اوروبى فانه لم يترك لهم سوى ٥٢٫٠٠٠ ميل مربع من أفقر الاراضى - أى بنسبة ١٧٨ فدان لكل أوروبى (رجلا أو امراة او طفلا) وخمسة ونصف فدان لكل افريقى . ويشتد الازدحام فى المناطق المحجوزة للافريقيين ويحصر آلاف من الافريقيين فى مناطق مجدبة أما عمال التراحيل

الذين في أراضي الاوروبيين دون أى ضمان قانونى فلا يقل عددهم عن ربع مليون .

وتبلغ مساحة الاراضي المحجوزة للاوروبيين في روديسيا الجنوبية أكثر من ٥٠٪ من مجموع الارض و ٣٤٪ فقط للافريقيين بالرغم من انه يوجد أربعة عشر أفريقيا مقابل أوروبى واحد . وأكثر من نصف مليون من الافريقيين يملكون ٣٨ر٩٠٠ر٠٠٠ فدانا ونسبة الفلاحين بينهم ٩٥٪ ولكن ٢٠٠ر٠٠٠ أوروبى (أقل من ١٠٪ من مجموع الافريقيين) يملكون ١٠٨ر٩٨٣ر٠٠٠ فدان (اى مايقرب من ثلاثة أضعاف) كما أن ٩٧٪ منهم يعيشون في المدن .

أما في روديسيا الشمالية فان ٦٠ ٪ من الاراضي تعطى كأمانة بالرغم من أن هناك ٣٠ افريقيا مقابل أوروبى واحد ! وفي نياسالاند تبلغ الاراضي المعطاة كأمانة ٨٧٪ ولكن ٩٩٪ من مجموع السكان من الافريقيين . وفي اتحاد جنوب افريقيا هناك أكثر من ٩٥ ٪ من الاراضي مقصورة على الاوروبيين ـ وهم أقل من ثلث تعداد السكان .

واذ كانت السياسة الانجليزية الرسمية غير راضية بالمدى الذى وصل اليه نهب الارض فانها تعمل على أن تزيد الضغط على الافريقيين بقدر أشد وطأة لكى تجعل أرضهم قابلة البيع للاوروبيين . وهذا هو الهدف الجوهرى من خطط (توحيد الارض) التى تفرض فرضا لكى تنفذ في شرق أفريقية وروديسيا الشمالية ونياسالاند .

وبالرغم من تزايد ملكية الاوروبيين للاراضي التى كانت ملكا

للافريقيين من قبل فان الارض التى يزرعها الاوروبيون آخذة فى التدهور وليس فى الزيادة ومن بين سبعة واربعين مليـــونا من الفدادين من أرض « المستوطن الاوروبى » فى روديسيا الشمالية تشير المصادر الرسمية فى ١٩٥٦ الى أن مليونا واحدا فقط قـد تمت زراعته كما أن من بين الاربعة ملايين ونصف المليون فدان التى يملكها الاوروبيون فى روديسيا الشمالية تمت زراعة ٥٪ فقط . وثمة قطع كبيرة من الاراضى تستخدم عند الاوروبيين لا للزراعة ولكن للصيد والمتعة .

وقد تفشت المضاربة بأثمان الاراضى من ناحية اخـــرى فى المناطق المدنية . وارتفعت قيمة العقار الاوروبى فى لوساكا (عاصمة روديسيا الشمالية من ٢/١ ٢ مليون جنيه فى ١٩٥٢ الى ٢٥ مليونا من الجنيهات فى ١٩٥٩ . وفى نيروبى (عاصمة كينيا) ارتفعت من ٤ مليون من الجنيهات فى ١٩٤٥ الى ٤٨ر٥ مليون فى ١٩٥٩ .

لقد كان أثر الحكم الاستعمارى من وجهـــة نظر شـــعوب المستعمرات تقوية قبضة الحكام الاقطاعيين وكبار ملاك الاراضى . وفى كينيا وروديسيا الجنوبية وجنوب أفريقية كان معناه سرقة الاراضى لصالح الاوروبيين .

ولكن ما هى الظروف التى وقع فيها هؤلاء المزارعون السابقون والفلاحون والحرفيون للعمل نظير اجور ؟ من الواضح انه ما من زعيم محافظ أو عمالى يجرؤ على محاولة تبرير مستويات الاجور المنحطة فى المستعمرات ولكنهم يبذلون قصارى جهـــدهم لاعطاء الاحساس بأن فئات الاجـور والاحوال أخـــذت فى التحسن فى السنوات الاخيرة .

حقا أن هناك اختلافا متزايدا فى معدلات الاجور ـ فهنـــاك اقلية ضئيلة من عمال المستعمرات (خاصة فى أفريقية) تتقـدم الى الدرجات العليا فى الوظائف الحكومية والاعمـــال التى تتطلب خبرة فى الصناعة . ولكن الغالبية العريضة من عمال المستعمرات ليس لديهم الا القليل من الفرص أو ليست لديهم أى فرص على الاطلاق لكى يصبحوا مدربين . وفى هذه البلاد التى تحكمها أقلية أوروبية لا يحصل العمال الافريقيون الا على أجـــر يتراوح مابين ١/١٠ ـ ١/١٥ من أجر العمال الاوربيين .

وأحدث سجل لفئات الاجـــور ورد فى (كـوارترلى ديجست أوف كولونيال ستاتيستكس رقم ٤١ أبريل ١٩٥٩ وهو مقصورعلى عشر مستعمرات بريطانية ـ هى نيجيريا وكينيا واوغندةوتنجانيقا وروديسيا الشمالية وجامايـــكا وغيـاناالبريطانيـــة وترينيـــداد وموريتيوس وهونج كونج . والجدول التالى يوضح المقارنةبين الاجور فى نيجيريا فى ١٩٥٤ وفى ١٩٥٧ وهى نموذج لفئات الاجـــور فى المستعمرات البريطانية .

نيجيريا : الحد الادنى لفئات الاجر اليومى

المهنة	درجة الكفاية	١٩٥٤		١٩٥٧	
		شلن	بنس	شلن	بنس
الزراعة	غيرمدرب	٢	٤	٢	٩
	متوسط التدريب	٤	٢	٤	٩
	مدرب	١٠	٦	١٤	٠
العمل فى الغابة	غيرمدرب	٢	٧	٣	٢
	متوسط التدريب	٤	٠	٤	٥
	مدرب	١٠	٦	١٤	٠
أعمال المناجم	غيرمدرب	٢	٢	٤	٤
	متوسط التدريب	٤	٠	٤	٩
	مدرب	١٠	٠	١٢	٣
التعدين	غيرمدرب	٢	٢	٣	٠
	متوسط التدريب	٣	٦	٥	٠
	مدرب	١٢	٠	١٢	٣

ويمثل العمال المدربون فى نيجيريا أقل من ١٠٪ من مجموع العمال أما الفالبية العظمى منهم ففير مدربين . واذا ادخلنا فى الاعتبار ان القائمة الرسمية لتكاليف المعيشة ارتفعت فى نيجيريا فى الفترة نفسها من ١٠٠ الى ١١٦ لكان هناك مجرد تغيير طفيف فى الاجور الحقيقية ، وهبوط فعلى بالنسبة للعمال المدربين ومتوسطى التدريب . وفى يناير سنة ١٩٦٠ خلال زيارة رئيس الوزراء البريطانى (هارولد ماكميلان حينذاك) لمستعمرة اسكانية جديدة للعمال فى لاجوس عاصمة نيجيريا وضح مراسلو الصحف البريطانية ان ايجار المنزل الصفير المؤلف من أربعة غرف يبلغ ٥ جنيهات شهريا وان متوسط أجر العمال ٦ جنيهات شهريا .

وفى ١٩٥٩ وضعت النقابة النيجيرية لعمال الشركة الافريقية المتحدة (وهى فرع من اليونيليفر ليمتد) برنامجا من أربعة عشر بندا لاصحاب العمل تقرر فيه أنه لم تمنح أى زيادات فى الاجور يمكن مقارنتها بما أعطاه أصحاب العمل الاخرون للموظفين منذ ١٩٥٤ ، كما أن أجور العمال الاحداث جمدت لمدة تزيد على تسع سنوات .

وتعطى الديجست أيضا المتوسط الشهرى فى أوغنده فى ١٩٥٧ على أنه لايزيد عن ٣ جنيهات الا قليلا وانه حوالى ٥ جنيهات فى كينيا ، وجنيهان فقط فى تنجانيقا ويرتفع الى ٨ جنيهات فى روديسيا الشمالية و١٤ جنيها لعمال مناجم النحاس الافريقيين .

وفى كل هذه الدول تتراوح فئات الاجور الاوربية ما بين ١٥ و ٢٠ ضعفا بالنسبة لتلك التى يتقاضاها الافريقيون . ويوضح تقرير رسمى للهيئة العليا لشرق أفريقية (منشور فى سبتمبر ١٩٥٧) عن الاجور والتوظف فى كينيا فى يونية ١٩٥٦ أن متوسط الاجر للاوروبى سنويا كان ١٠٦٠ جنيها وللاسيوى ٤٥٦ جنيها والافريقى ٥٦ جنيها .

ويتقاضى العامل الاوروبى الزراعى ٢٩ ضعفا بالنسبة لمتوسط أجر الافريقى . وفى الصناعة الخاصة يتقاضى ١٤ ضعفا ، وفى الوظائف العامة ١٩ ضعفا بالنسبة لمتوسط ما يتقاضاه الافريقى .

وواضح من هذا كله أن التفرقة العنصرية بالنسبة لاجور الافريقيين ليست شيئا يفرضه أصحاب الاعمال الخاصة فحسب بل هو السياسة المقررة للحكومة ذاتها . وعلى هذا النمط نجد أن

الحد الادنى للاجر الشهري فى روديسيا الجنـــوبية للافـريقيين العاملين فى المزارع الاوروبية هو ٣ جنيهات لا تزيد وفى المـــدن ٦ جنيهات و١٠ شلنات فى حين يبلغ الحد الادنى الشهرى للاوروبى ٦٥ جنيها .

أن الاجور الافريقية هى أقلها جميعا ، ولكن الاجـور فى كل المستعمرات البريطانية دون مستويات الحد الادنى للمعيشة بشكل كبير . ويبلغ متوسط أجر عمال السكر الجامايكيين فى ١٩٥٧ ــ ١١ شلنا فى اليوم . وفى غيانا البريطانية ١٠ شلنات فى ١٥٧ــ١١ شلنات لا غير . ولم تتلاءم زيادة الاجور الضئيلة مع ازديادتكاليف المعيشة وكانت النتيجة فى جامايكا هبوط شامل فى الاجورالحقيقية ما بين ١٩٥٣ وبين ١٩٥٧وكذلك فى غيانا البريطانية فيما عدافئة قليلة من عمال البوكسيت المدربين وفى ترينداد فيما عـــدا فئـة قليلة من عمال السكر المدربين .

بل واكثر من هذا زراية أجور الفاقة التى تدفع فى مستعمرة هونج كونج البريطانيـــة وذلك لان الاجر اليـــومى لغزالى القطن ونساجيه فى ١٩٥٤ وهو أربعـة شلنات وثمانية بنسات قد نقص عمليا الى ٣ شلنات و٩ بنس فى ١٩٥٧ . وظلت فئات الاجـور فى بناء السفن متجمدة عند ١٠ شـــلنات يوميا ورفع عمال المعـادن اجورهم بما قيمته بنسين يوميا أى من ٤ شلن و١٠ بنس الى ٥ شلن .

وهذه القصة نفسها نجدها فى كل ركن من أركان الامبراطورية دون أى اعتبار للتفاوت القائم فى بنائها الاقتصـــادى وتقاليـدها وتركيبها العنصري ــ فقر وفاقة فيما عدا أقلية ضئيلة من العمال المدربين والعمال ذوى الياقات البيضاء .

وبالرغم من أن الوانا من التقدم الهام قد تمت فى حقل التعليم الاولى فان ما يبعث على الدهشة البالغة هـــــو هذه النسبة الضئيلة للغاية من الاطفال الذين بلغوا سن التعليم فى المستعمرات البريطانية ممن توافرت لديهم الفرص للالتحاق بالمدرسة . ففى تلك المستعمرات التى تخضع لحكم أقلية أوربية نجد أن الفارق بين نسبة الاطفال الاوربيين والافريقيين الملتحقين بالمدرسة أشد دعوة للدهشة — وكذلك يقال عن مستوى التعليم ومقدار ما يصرف على تعليم الفرد الواحد .

وقد اشارت لجنة الامم المتحدة لجمع المعلومات من الاقاليم التى لا تتمتع بالحكم الذاتى على سبيل المثال فى أحدث تقرير لها عن هذا الموضوع الى انه من بين الاطفال الذين بلغوا سن الالتحاق بالمدارس :—

« فى مناطق شاسعة يذهب أقل من عشرة فى المائة الى المدرسة كما أن كثيرين منهم لا يبقون فى المدرسة أقل فترة مطلوبة لارساء الاسس الثابتة لمعرفة القراءة والكتابة بصفة دائبة » .

كذلك رسم اطار للوضع فى المستعمرات الافريقية فى «جورنال كومنولث أند كولونيال أفيرز »فى مارس ١٩٥٨ . وقد أوردت الاقاليم المتعددة بالنسبة المئوية الفعلية للاطفال فى سن المدرسة ممن التحقوا بالمدارس .

نيجيريا (غرب)	٦٢	أوغنــــده	٣٠
نيجيريا (شرق)	٤٠	كينيــا	٣٢
نيجيريا (شمال)	٥	نياساند	٤٧
سيراليون	١٢	روديسيا الشمالية	٥٥
تنجانيقا	٢١		

والوضع الاجمالى ان ما يزيد عن ٣٠٪ من الاطفال يلتحقون بالمدرسة واذا ما أخذنا نيجيريا كلها (باعتبار استقلالها فى ١٩٦٠) فان حوالى ٢٥٪ هم الذين يلتحقون بالمدرسة وليست هذه هى القصة كاملة ، فان الفترة الدراسية العادية لا تستغرق الا ٦ سنوات وليست ١٠ سنوات كما هى فى انجلترا ٠

والتعليم الثانوى أشد سوءا ٠ وقد أجرى صحفى هو د٠ج ٠ مونكهوس D. J. Monkhouse تحليلا للبلدان الرئيسية المستعمرة فى أفريقية فى أوائل ١٩٥٩ (المانشستير جارديان فى ١٥ يولية ١٩٥٩) أوضح فيه أن عدد أطفال المدرسة الثانوية يختلف من ١ فى ٤٠٠٠ من تعداد السكان فى روديسيا الشمالية الى ١٠ فى الالف فى نيجيريا الغربية .

والوضع الحقيقى فى كل منها كان كما يلى :

	فى كل ألف من السكان
نيجيريا (شمال)	٢٥ر
نيجيريا (غرب)	٠ ر١٠
نيجيريا (شرق)	٧ ر٢
نيجيريا (شرق)	٧ ر٢
سيراليون	٧ ر٢
اوغنده	٥٨ر
كينيا	٦٦ر
رودبسيا (جنوب)	٤ ر١
تنجانيقا	٣٦ر
روديسيا (شمال)	٨١ر
نياسالاند	٤٥ر
السودان	٥٩ر

وفى هذه الدول الافريقية التى تحكمها أقلية أوربية تفـــرض التفرقة العنصرية بأسلوب فظ حتى بين الاطفال ، فقد بلغت قيمة ما صرف فى كينيا فى ١٩٥٦ لتعليم الطفل الاوروبى ٨٧ جنيهـــا والطفل الاسيوى ٢٠ جنيها ولكنه بالنسبة للطفل الافريقى ١٧شلنا و ٧ بنسات لا غير .

وكذلك فى روديسيا الشمالية يستطيع كل الاطفال الاوروبيين الذين بلغوا سن التعليم أن يلتحقوا بالمدرسة ولكن أقل من نصف الاطفال الافريقيين يستطيعون ذلك . وفى التقرير السنوى لعـــام ١٩٥٦ أشير الى انه ليس فى منطقة حزام النحاس (الكوبربلت) الا ١٦٥٠٠ طفل قد سجلوا من بين المجموع الاجمالى البالغ ٤٠٫٠٠٠ وذلك بالنسبة لسنوات التعليم الابتدائى الاربع وحدها أماالتقرير الحكومى عن التعليم الافريقى لتلك السنة فيقرر :

« هؤلاء الذين فشلوا فى الحصول على أمكنة سوف يحرمون من كل التعليم المدرسى . وفى السنوات السابقة عانى كثير منالاطفال المصير نفسه . ومطلوب فى الحال ٧٥٠ فصلا فى كل المناطق المدنيـة ل ٤٥٫٠٠٠ طالب ممن ليسوافى المدرسة فى الوقت الحاضر،ونفس العدد من المدرسين الاضافيين » .

ويسجل التقرير الخاص بروديسيا الشمالية فى ١٩٥٧ « يمكن القول بأن هناك الآن حوالى ٥٠٫٠٠٠ من الاطفال من سن الثامنة الى الخامسة عشر فى المدن خارج المدرسة » .

واذا ما كان هذا هو الوضع فى المدن فمن المعقول أن نفترض أن الامر فى القرى أكثر سوءا .

وثمة وضع مشابه لهذا فى المستعمرات البريطانية فيما يختص بالخدمات الصحية وكل ما يتصل بالحياة الاجتماعية .

حقـا أن هنـاك عـددا أكبر من المسـتشفيات ومن الاطبـاء والممرضات ولكن الثغرة بين الوضع فى بريطانيا والوضع فى مستعمراتها أوسع مما كانت من أى وقت مضى . وفى احـدى المطبـوعات عن المستعمرات البريطانية وهى « الصحة فى البلدان التابعة للمملكة المتحدة » يورد المكتب المركزى للاعلام بيانا عاما عن الوضـع فى المستعمرات عن الفترة من ١٩٥٠ ـ ١٩٥٤ .

« أن هذا يوضح أن عدد الاشخاص الذين يعتمدون على طبيب واحد يتفاير من أدنى الارقام ١٫٦٧٠ فى هونج كونج الى أعـلى الارقام أى ٦٦٫٠٠٠ فى نيجيريا . وهو فى كينيا يبلغ طبيبا واحدا لكل ١٢٫٠٠٠ فرد أما فى روديسيا الشمالية فهو واحد لكل ١٠٫٠٠٠ وان كان هذا يتضمن الاطباء العاملين فقط لخدمة الاوربيين . أما اذا أعطى الرقم الخاص بالقاصرين على علاج الافريقيين فسيكون من البديهى أن هناك عددا أقل من الاطباء لكل ١٠٫٠٠٠ شخص فى هذين البلدين اذا ماقورنا بنيجيريا .

ويتضح التناقض مع بلاد أخـرى اذا ماعـرفنا أن المتوسط الاجمالى للمستعمرات البريطانية كان طبيبا واحدا لكل ١٦٫٠٠٠ فرد فى حين انه فى بريطانيـا كان طبيبا لكل ١٫٠٠٠ وفى الولايات المتحدة ١ : ٧٧٠ وهو فى الاتحاد السوفييتى ١ : ٦٦٠ .

٧

التفرقة العنصرية

ان الاستغلال والقهر من الامور المألوفة فى كل مستعمرات بريطانيا ،ولكن القهر يتضاعف فى تلك المستعمرات الخاضعة لسيطرة المستوطنين البيض من الاوربيين . انه يمارس من خلال كل أشكال التفرقة العنصرية وفيما يختص بالاجور والعمالة وحق الإنتخاب والكلام والاجتماع وكل مظاهر النشاط الانسانى على وجه العموم .

على أنه أكثر رذالة فى اتحاد جنوب أفريقية وفى « مستعمرة الحكم الذاتى » كروديسيا الشمالية · حقا أن الحكومة البريطانية لم تعد بعد تمارس حقوقها الدستورية المباشرة فى هذين البلدين ومع ذلك فقد ظلت فى داخل الامم المتحدة تغض الطرف دائما عن نظام « التفرقة العنصرية الخبيث » فى جنوبى افريقية وترفض الاشتراك باستمرار فى دمغ هذا النظام عالميا . ولا يزال لها فى روديسيا الجنوبية الحق الدستورى لممارسة سلطات تحفظية ضد أى تشريع من شأنه التفرقة فى المعاملة ضد الافريقيين منذ أن حصل هذا الاقليم على الحكم الذاتى فى ١٩٢٣ ولكنها لم تمارسة مطلقا .

ان قوانين التفرقة العنصرية الآثمة التى تطبق فى جنوب افريقية أمر معروف للعالم كله وقد أثارت السخط بين الشعب البريطانى ولكن ليس هناك الا فرق طفيف بين جنوب افريقية وبين روديسيا

الشمالية حيث يوجد أقل من ستين قانونا من قوانين التفـــرقة مطبقة ضد الافريقيين . ان التفرقة العنصرية تفرض فرضـــا فى السكك الحديدية وسيارات الركاب وفى دور السينما والفنـــادق والمطاعم والحدائق العامة والحـــوانيت والمصـــاعد والمــدارس والمستشفيات ومكاتب الحكومة .

وهناك قانون يعاقب الافريقى الذى يحاول ان يجادل المـوظف الحـــكومى ويعتبر ذلك جنحة ، وقانون النشـــــاط الهدام الذى يجعل من نقد الافريقى أو شكايتـه من الحكومة أمرا غير قانونى وكذلك القـــانون الخاص بما يسمى خدش الحيـــاء وقانون النظام العـــام وقانون المنظمات غير القانونية وقانون بطاقات المرور للوطنيين بل انه فى جميع مراكز البعثات التبشـــيرية دون استثناء توجد مناطق اقامة متفـــرقة للفصـــل بين الاوربيين والافريقيين من القساوسة والمدرسين .

والحق أن الاكراه عن طريق القانون ليس بمثل هذه الصـــورة من الفحش فى المستعمرات البريطانية .

وان أكبر العوامل فىمعارضة الافريقيين فى نياسالاندوروديسيا الشمالية للاتحاد القائم هو هذا الخطر الواضح من أن تتسرب هذه القوانين المرذولة الى بلادهم .

والواقع انه فى خلال الاعوام الســـتة التى قام فيها الاتحـــاد الفيدرالى وجدت فعلا أدلة وفيرة على أن « أســـلوب الحياة » فى روديسـيا الجنوبية ينشر بأطراد فى هذين البلدين أيضا .

ولا تقتصر التفرقة العنصرية ضد الافريقيين على فئات الاجور

والتعليم والخدمات الصحية فى كينيا وأوغنده وتنجانيقاوروديسيا الشمالية ونياسالاند فحسب بل تطبق كذلك على حق الافريقيين فى الانتخاب وحقوقهم فى الخطابة أو الاجتماع وعلى ألوان النشاط الخاص بالحركات الوطنية الافريقية .

وفى كل هذه البلاد يقصر حق الافريقيين فى الانتخاب على أولئك الذين لهم حد أدنى من الدخل أو الملكية أو مستويات معينة من التعليم الثانوى . وفيما عدا تنجانيقا (التى لها نظامها الخاص بها) يوجد درجتان للانتخاب ــ عادية وخاصة . وفيما يختص بالنظام العادى تختلف المؤهلات المطلوبة من توفر دخل سنوى مقداره ٧٥٠ جنيها الى ملكية عقار يقدر بما قيمته ١٥٠٠ جنيه الى الفئة الثانية التى لها دخل سنوى مقداره ٤٨٠ جنيها أو ملكية قدرها ١٠٠٠ جنيه بالاضافة الى التعليم الابتدائى الى الفئة الثالثة وهى ادنى الفئات وهى ٣٠٠ جنيه للدخل السنوى أو ملكية قدرها ٥٠٠ جنيه بالاضافة الى أربع سنوات فى التعليم الثانوى .

ويلاحظ أنه حالما تقل الشروط الخاصة بالدخل والملكية تزيد مستويات التعليم ــ الامر الذى يبدو موحيا (وربما كان هذا صحيحا) بأن الدخل والملكية العقارية لا تتطلب مستويات تعليمية عالية واذا ذكرنا أن هناك أقل من طفل من ألف طفل من مجموع السكان تتاح له الفرصة لتلقى تعليم ثانوى فى هذه المستعمرات ادركنا أن هذا الشرط يزيد الجرح ايلاما . بل أشد من ذلك وأنكى أن أولئك الافريقيين الذين لهم الان حق الانتخاب كانت الفرص المتاحة لهم للحصول على تعليم ثانوى أقل من الآن . ومن ثم يصبح من السهل أن ندرك السبب الذى يجعل أقل من ١٪ من البالغين تتوفر لديه الشروط لان يكون من الفئة العادية .

ووجود قائمة خاصة للافريقيين تسليم بهذا الوضع . ولهـذا تتفاوت الشروط من دخل سنوى يبلغ ١٠٠ جنيه فى أوغنده الى ١٥٠ جنيها فى روديسيا الشمالية ـ أو ١٢٠ جنيها بالاضافة الى قضاء سنتين فى التعليم الثانوى . ومع هذا فان هـذه الشروط تستبعد الجميع فيما عدا قلة ضئيلة من ذوى الدخل المرتفع من الافريقيين ، وهـذا ما يتضح من أن ٧٨٠٫٠٠٠ أفريقى فقط قد أدرجوا فى القوائم (يناير ١٩٦٠) فى البلدان الست (بما فيها روديسيا الجنوبية) وذلك من المجموع الاجمالى لحوالى ثمانية وعشرين مليونا ـ أى أقل من جزء من ثلاثين .

وبالرغم من كل هذه المناورات فان من المزايا الضخمةللحركات الوطنيةالافريقية أنالغالبية العظمى من هؤلاء الناخبين الافريقيين القليلى العدد نسبيا (والافريقيين الاحسنحالا) أعطوا أصواتهمكاملة العدد نسبيا (والافريقيين الاحسن حالا) أعطوا أصواتهم كامـلة فى الانتخابات لاولئك المرشحين الافريقيين الذين عاهدوا علىمقاومة الامبريالية وحكم الاقلية الاوربية .

٨

القهر الاستعمارى

لقد بدات الطبقة الحاكمة الانجليزية تسجل دورها فى الغزو والنهب الاستعماريين على عتبات بابها . وكانت ايرلنده هى الضحية الاولى . ثم كانت هناك الغزوات المتتابعة على ويلز التى استمرت من القرن الثانى عشر الى السادس عشر وبلغت ذروتها بانتصار الانجليز فى استصدار قانون الاتحاد فى ١٥٣٦ ثم الغزوات المماثلة لاسكتلنده التى انتهت بقانون الاتحاد فى ١٧١٧ .

ومن القرن السادس عشر فصاعدا ارتبطت حروب انجلترا للغزو الاستعمارى ارتباطا وثيقا بتجارة الرقيق . كانت تجارة الرقيق هى التى « صنعت » ميناء ليفربول وبريستول الحديثين ودرت ثروات طائلة على الارستقراطية الانجليزية وطبقة التجار النامية . وساعدت على ملء الخزائن الملكية البريطانية وبعد قانون منع الرق ، توالت الفتوحات الانجليزية واحدة بعد أخرى وفى أساليب مستحدثة لاتزال الطبقة الانجليزية الحاكمة تحاول أن تبسط من رقعة امبراطوريتها الاستعمارية .

ولا عجب أن ارنست جونز (وهو من أشد زعماء الميثاقيين وقارا) فى « مذكرات الى الشعب » التى أصدرها فى مايو ١٨٥١ كتب معقبا على النظام البريطانى الاستعمارى فقال :

« عن مستعمراتها لا تغيب الشمس قط ولكن الدم لا يجف

ابدا » لقد أطرد القهر الاستعمارى من ايرلنده الى تجارة الرقيق على الشاطىء الغربى الافريقية ومن هناك الى جزر الهند الغربية ثم الى غزو الهند الى ضرب الاسكندرية بالقنابل فى ١٨٨٢ وفتح السودان .

وحوالى نهاية القرن التاسع عشر ومنه الى الحرب العالمية الاولى كان نمو الراسمالية الاحتكارية يحفز الطبقة الحاكمة حفزا للقيام بمزيد من الفتوحات الاستعمارية وعندما قامت الحرب العالمية الاولى في ١٩١٤ كانت قد غزت أو ألحقت بها ربع مساحة العالم وحكمت ربع سكانه . ولم يحدث فى التاريخ قط أن وجد مثيل لهذا السجل الطويل الملح على الفتوحات المخضبة بالدماء . وبازدياد المعركة الدائرة رحاها بين القوى الامبريالية المتنافسة قبيل الحرب العالمية الاولى وفيما بعدها سعت الامبريالية البريطانية بشق النفس لتحكم قبضتها على الامبراطورية الاستعمارية . بل ولتوسع نطاقها حيثما وجدت الى ذلك سبيلا . وفيما بين الحربين العالميتين كان لها سجل حافل من اعمال القمع واطلاق الشرطة الرصاص على المضربين فى جزر الهند الغربية والقهر والعنف والمذابح البشعة فى الهند وكذلك قدف القبائل العزلاء فى العراق بالقنابل والحكم الاستعمارى فى فلسطين ومد السيطرة البريطانية على الدول العربية فى الشرق الاوسط . ولقد شاركت حكومة العمال الاولى فى ١٩٢٣ — ١٩٢٤ والثانية فى ١٩٢٩ — ١٩٣١ حكومات المحافظين سواء بسواء فى هذا السجل المجلل بالخزى والعار .

ويحاول المحافظون والمتحدثون الرسميون باسم حزب العمال أن يرسموا لوحة وردية للتغيرات الكبرى فى الحكم

الإستعماري منذ الحرب العالمية الثانية • ويحفزنا ذلك الى القاء نظرة على الهند والباكستان وسيلان وبورما وغانا وسنغافورة واتحاد الملايو ـ ونيجيريا وغيرها من المستعمرات التي حققت استقلالها •

حقا أن تغيرات ضخمة حدثت منذ ١٩٤٦ ولكنها بعد لم تنبع من « تغير في القلب » من جانب الامبريالية البريطانية ، انه المد الصاعد لحركة التحرر الوطني في كل هذه الدول هوالذي كسب الاستقلال السياسي • ان القبضة الاقتصادية للامبريالية البريطانية لا تزال باقية وبعض هذه الدول (مثل سنغافوره واتحاد الملايو) ربطت نفسها بالتحالف عسكريا مع الامبريالية •

ولقد كانت الاستراتيجية الرئيسية للأمبريالية البريطانية (سواء كانت تحت حكم المحافظين أو العمال) مزدوجة الطابع ولكنها موحدة الهدف فهي :

أولا : تقديم تنازلات سياسية في وجه المقاومة الكاسحة للحكم الاستعماري •

ثانيا : التشديد من اجراءات القمع في الاقاليم المتبقية وهكذا أجبرت الأمبريالية البريطانية على أن تسلم للهند بالاستقلال السياسي في ١٩٤٧ ولكنها في يونية ١٩٤٨ شنت حربا عدوانية على شعوب الملايو أستمرت مشتعلة أحد عشر عاما • وهكذا أيضا اجبر المحافظون البريطانيون على أن يسلموا لغانا بالاستقلال السياسي في مارس ١٩٥٧ ولكنهم بدأوا جولة جديدة من اجراءات القهر في نياسالاند وروديسيا بشطريها في مارس ١٩٥٩ • وهكذا اتخذوا

اجراءاتهم اليائسة فى حرب السويس فى ١٩٥٦ (بعد أن أجبروا على الجلاء فى ١٩٥٦) وفى محاولة أحكام قبضتهم العسكرية على قبرص .

وفيما عدا العدوان المسلح المباشر فى الملايو وكينيا وقبرص ونياسالاند ومصر وعمان فأن الوضع السياسى العام فى المستعمرات البريطانية يقوم أساسا على كل أنواع الأساليب القهرية ـ مقترنة بجهود للتحالف مع العناصر الاقطاعية والرجعيـــة الأخرى فى المستعمرات ويسير مع هذا جنبـا الى جنب توسيـــع الحملات الأيدولوجية الدائمة ومدها لكسب عقول شعوب المستعمرات .

وقليلون فى بريطانيا هم الذين يدركون مدى ما تصل اليـه المستعمرات من وقوع فى قبضة بريطانيا السياسية . وأيا كانت درجة التقدم السياسى فان كلا منهـــا لها حاكم بريطانى ، هـــو صاحب الكلمة النهائية . أن له الحق فى أن ينقض التشريع وأن يمارس السلطات التحفظية ليقدم تشريعا جديدا . ومع الحاكم هناك ثلاثة من الموظفين البريطانيين الرئيسيين وهم السكرتير الأول والنائب العام والسكرتير المالى . أما كل ما يتعلق بالسياســـة الخارجية والدفاع والاشراف على القوات المسلحـة فهى فى أيدى الحـاكم البريطانى ـ وعندما لاتكون هذه الأساليب المعهودة ، فى الحكـم البريطانى كافية بعد ، يكون من السهل دائما أن تعلن ، حـالة الطوارىء ، وهذا ماحدث فى الملايو فى ١٩٤٨ ، وساحل الذهب وتنجانيقا فى ١٩٥٠ وكينيا فى ١٩٥٠ و١٩٥٢ وغيانا البريطانية فى ١٩٥٣ وقبرص فى ١٩٥٤ وفى مناسبات مختلفة خلال السنوات القليلة الماضية فى أوغنده وتنجانيقا وعدن الخ . وبموجب هذه السلطات الخاصة كان فى استطاعتهم ان يوقفوا العمل بالدستور

فى غيانا البريطانية وأن يقيلوا الحكومة المنتخبة (حكومة شيدى جاجان) وان يخلعوا كاباكا بوغنده (أو غنــده) فى ١٩٥٤ وأن يقبضوا على آلاف عديدة دون أتهام أو محاكمة فى كينيا والملايــو وقبرص ونياسالاند وروديسيا الشمالية ٠

ومن الممكن فى المستعمرات البريطانية أن يؤخذ أى قول أو مقال يهاجم سياسة الحكومة على أنه «تمرد» ٠ أما الاجتــــماعات والمظاهرات فيمكن منعها ٠ كذلك يتحتم على النقابات أن تسجل رسميا وأن كان من حق المسجل أن يوقف التسجيل وان يمنع عضوية مجلس الأدارة عمن يحكم عليهم ، بأنهم غير « اكفاء » وبهذه الطريقة منعت عشرات من النقابات فى سنغافورة ومنع اتحــاد النقابات فى الملايو وأعتبرت جميعا غير قــانونية وهذا الأســلوب يطبق كذلك على تسجيل الجمعيات التعاونية فى المستعمرات ومعظم تلك التى يسمح بتسجيلها هى فى الواقع جمعيات حكومية وليست روابط مستقلة قائمة على أساس من الاختيار الحر ٠

ويرفض منح الجوازات لمعظم الزعماء المناضــــلين فى الحركات التحررية ٠ ولا يقتصر منعهم من حق السفر عــلى أوروبا وغيرها من الدول بل يمتد حتى للبلدان المجاورة ٠ وبالرغم من أن سكان نياسالاند قد أصبحوا خاضعين للحكومة الاتحادية فأن الزعمــاء الوطنيين الافريقيين من المناضلين (حتى قبل حالة الطوارىء) كانوا يمنعون من السفر من اقليم الى آخر ٠ وكان قادة النقابات المعترف بها والتى تعنى بأمور العمال فى أقليمين أو أكثر يمنعون من السفر من أقليم الى آخر ٠ وفى أحدى القضايا أحيلت الدعوى التى اقامها أفريقى لقى الأضطهاد فى روديسيا الشمالية الى المحكمة العليا فى روديسيا الجنوبية ولكنه حرم حق السفر للمثول أمام المحكمة العليا ٠

وحتى حين يحصل الأفريقيون على جوازات السفر تحتفظ السلطات الحكومية بحقها فى منعهم من السفر الى الخارج وحقها فى أن تسحب هذه الجوازات فعلا • وبالمثل فان أى طبيب بريطانى أو ممرضة أو صحفى يتعاقد للعمل فى أحدى المستعمرات البريطانية يمكن منعه فى اللحظة الأخيرة من السفر بموجب مذكرة مقتضبة صادرة من وزارة المستعمرات البريطانية يقرر فيها أنه أو انها « مهاجر غير مرغوب فيه » وعندئذ يوضع حد للمسألة ولا يعطى اى سبب لذلك كما لايكون للمعترض عليه الحق فى اقامة أى دعوى •

ولقد أصاب زعماء المحافظين الذعر عندما وصفت لجنة دفلن نياسالانه فى تقزيرها بأنها (دولة بوليسية) وكان هذا وصفا صادقا للوضع حتى قبل « حالة الطوارىء » • أنه تقرير يكاد ينطبق على كل اجزاء الأمبراطورية الاستعمارية • وان كلمات سيرونستون تشرشل الشهيرة أبان الحرب العالمية الثانية « الدم والكد والدموع والعرق » لتعتبر وصفا ملائما للحياة التى تحياها معظم الشعوب الخاضعة للحكم البريطانى من المستعمرات

٩

الاستقلال السياسى

أن تحقيق الاستقلال السياسى هو الخطوة الأساسية الأولى فى الاتجاه لأنهاء كل أشكال السيطرة الأمبريالية ، وبدونها لايكون من الممكن المبادرة باتخاذ اجراءات فعالة لتحويل الاقتصاد الاستعمارى المتخلف ، وحتى يكتسب هذا النصر يكون كل التشريع الذى يحكم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية مفروضا لتحقيق مصالح الامبريالية الاجنبية ، وعندما تتحطم فقط هذه القبضة السياسية يصبح من الممكن للشعوب المستعمرة أن تحرز ألوانا حقيقية من التقدم ،

وحتى تحت الحكم الأمبريالى يكون هناك قدر معين من النمو الاقتصادى ، فالطرق والكبارى والسكك الحديدية والموانى ضرورية لتوفير الخدمات الأساسية اللازمة للشركات الاستغلالية فيما وراء البحار وخدمة نقط الأرتكاز العسكرية أستراتيجيا ، ونتيجة لضغط الشعب من جانب وحاجة الأمبريالية الأجنبية لحشد قوة عاملة ذات حد أدنى من المستويات التعليمية من جانب آخر ينشأ قدر ضئيل من المدارس نسبيا كما تؤدى خدمات اجتماعية أولية ،

على أن هذه الأمور تظل بعيدة عن حد الكفاية لتوفير « نقطة الانطلاق » لخلق اقتصاد متوازن ليستطيع أن يوفر الجهاز الضرورى لتنمية رأس المال فى الصناعة والزراعة ، والنتيجة هى أن كل

مستعمرة كسبت استقلالها السياسى تواجه بمشكلات ضخمة من مشاكل البناء الإقتصادى وحشـــد قوة مدربة وكافيـة تصبح من القوة بقدر كاف حتى تقف على قدميها ضد المحاولات المتجددةلفرض السيطرة الأمبريالية ٠

وحتى عندما يكون الاستقلال السياسى قد تحقق تبقى السيطرة الإقتصادية للأمبريالية وكذلك أيضا تبقى رواسب حكم الإقطاع٠ والخطوة الأولى مزدوجة الطابع وهى من ناحية إقامة الصناعة الثقيلة المتحررة من السيطرة الأجنبية ومن ناحية أخرى نزع الملكـــيات الضخمة لكبار ملاك الأراضى من الاقطاعيين وتقديم القدر الكافى من الارض للفلاحين الكادحين ٠ وهذا وحده هـــو الطريق الذى يمكن من خلاله تحطيم قبضة الأمبريالية الباقية ووضع حدلسلطة ملاك الأراضى الأقطاعيين أو اضعافها ٠

أما المدى الذى يمكن لهذه النواحى الايجابية أن تتحقق منه فهذا أمر يعتمد على العلاقة القائمة بين القوى الطبقية داخل نطاق البلد التى حصلت على استقلالها السياسى وكذلك على علاقاتها مع دول العالم الاشتراكية النامية ٠

أن كفاح الهند من اجل الاستقلال قد شمل قطعا الغالبيـة العظمى من عمالها وفلاحيها ولكنه كان كفاحا تصدى لقيادته حزب المؤتمر الذى تعتبر البورجوازية الوطنية فيه (الطبقـة الرأسمالية الهندية النامية) القوة الرئيسية والقائدة سياسيا ٠ وهذا عكس ماحدث فى الصين حيث تجمعت الطبقات الأربـع (العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة والبورجوازية الوطنية) كلها بقيادة الحزب الشيوعى وحيث يعتبر العمال والفلاحون القوة السياسية الرئيسة ٠

والنتيجة هي أن الهند بالرغم من حصولها على استقلالها السياسي في ١٩٤٧ لم يكن في مقدورها أن تحقق التقدم الاقتصادي الذي حدث في الصين منذ تحررها في ١٩٤٩ فقد استطاعت الصين بقيادة الشيوعيين ومع العلاقات الوثيقة بالعالم الاشتراكي أن تتقدم من الثورة الوطنية الى الثورة الاشتراكية في غضون فترة قليلة من الزمن . أما في الظروف المغايرة للهند فلا يزال الوضع باقيا لتحقيق المهام الرئيسية للثورة الوطنية ـ أى تطوير التصنيع الثقيل وتوزيع الارض على الفلاحين .

وفي الوقت نفسه فأن العلاقات الودية الوثيقة بين الهند والعالم الاشتراكي قد جعلت من الممكن اتخاذ الخطوات الأولى الفعالة تجاه الأستقلال الاقتصادى عن الأمبريالية . أن الاتحاد السوفيتي كان الدولة الأولى التى مكنت الهند من أن تشرع في الخطوة الجبارة لبناء صناعة الصلب الحديثة القوية . حقا أن هذا قد دفع بريطانيا (وفيما بعد الولايات المتحدة والمانيا الغربية) للدخول فيما وصفه خروشوف رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي بأنه المساعدة السوفيتية غير المباشرة » ولكن على أساس بعيد كل البعد عن نطاق المستوى السخي وعلى معدل يبطء كل البطء عن المساعدة السوفيتية . انه التقدم الذى أحرزه العالم الاشتراكي هو الذى حرر الهند من ان تكون معتمدةاعتمادا (كليا) على الدول الأمبريالية اقتصاديا .

وفي لوقت نفسه لم يكن من الممكن احداث تحول سريع فعال في الاقتصاد الهندى المتخلف مثلما حدث في الصين بعد ١٩٤٩ . ويرجع هذا الى وجود العلاقات الطبقية داخل نطاق حزب المؤتمر

وضغط القوى الداخلية الرجعية والاثر المتبقى الذى كان للامبريالية فى الدولة ٠

ان الخطة الخمسية الأولى للهند (١٩٥١ ـ ١٩٥٦) لم تبدأ فى الواقع تحويل الاقتصاد ٠ كان هدفها رفع مستوى الانتاج الصناعى والزراعى وتحقيق اصلاحات طفيفة فى ملكية الارض ، وان تكن التقارير الرسمية تدعى بأن هناك زيادة قدرها ٣٪ من الدخل القومى سنويا خلال هذه المرحلة فان هذه الزيادة لم تساير تزايد تعداد السكان ٠ كما كان هناك قدر ضئيل فى مستويات المعيشة للعمال والفلاحين أو أنه لم يكن هناك تغيير على الاطلاق، بل ان أكثر الاصلاحات تواضعا كانت نادرا ما توضع موضع التنفيذ٠

لقد كانت الخطة الخمسية الثانية (١٩٥٦ـ١٩٦١) هى التى بدأت تحويل اقتصاد الهند المتخلف وكانت أهدافها تنمية الصناعة الثقيلة وتوسيع القطاع الحكومى للانتاج بشكل أكبر من القطاع الخاص واحراز ألوان أوسع من التقدم فى الاصلاح الزراعى ٠ ومنذ البداية ووجهت بعقبات جسيمة ٠ فأولا كان هناك الهبوط فى الأسعار العالمية للسلع الأولية مما ترتب عليه أنقاص الأرصدة المالية للهند فى الخارج وثانيا جاء الضغط الشديد من الرجعية فى الهند تماما مثلما جاء من الخارج للحد من القطاع الحكومى لصالح القطاع الخاص ٠ أما القروض التى قدمت من الكونسورتيوم (التحالف المالى المؤقت) المكون من بريطانيا وكندا والولايات المتحدة (تحت رعاية البنك الدولى) كانت مشروطة على أساس من تضييق نطاق الخطة وقد قبلت هذه الشروط فى جوهرها ٠

وخلال هذه الخطة الثانية كانت الهند تعتمد على قروض أجنبية سنوية تبلغ قيمتها ٢٥٠ مليونا من الجنيهات • وفى المشروع العام للخطة الخمسية الثالثة التى بدأت فى ١٩٦١ قدر أن تحتاج الهند الى قروض سنوية قيمتها ٣٠٠ مليون جنيه

• ان هذه القروض من الغرب مشروطة بتحديد نشاط القطاع الحكومى للاقتصاد • وعلى حد قول مستر يوجين بلاك مدير البنك الدولى (آنذاك) بأنها تعتمد على « مزيد من الحوافز من المشاريع الخاصة سواء داخليا أو خارجية » وكانت هذه هى الشروط الثلاثة التى أعطيت لثلاثة من ممثلى البنك الدولى الذين زاروا الهند فى منتصف فبراير ١٩٦٠ للحكم على طبيعة الخطة والتوصية بالمعدل الذى يمكن ان تصل اليه القروض مستقبلا •

وفى الوقت نفسه فان الشركات فيما وراء البحار تزيد شيئا فشيئا من قبضتها على اقتصاد الهند ، وقد زاد الاستثمار الاجنبى من ٢١٦ مليونا من الجنيهات فى ١٩٤٨ الى ما يزيد عن ٤١٨ مليونا فى ١٩٥٩ منها ٨٥٪ استثمارات بريطانية وكانت الارباح من الاستثمارات الأجنبية لاتقل عن ١٢٣ مليونا بلغ ما أعيد استثماره منها الثلث فقط ــ أما الباقى فأخذ خارج البلاد •

أن السيادة السياسية كما يؤكد هذا الدرس لا تجلب فى حد ذاتها الاستقلال الاقتصادى • ان الرئيس نهرو والرئيس سوكارنو فى اندونسيا ودكتور نكروما فى غانا قد أكدوا كلهم هذه الحقيقة فى اكثر من مناسبة وعبروا فى احاديثهم العامة عن وجهة النظر القائلة بأن الصراع من أجل التحرر الاقتصادى يكون أشد حدة من الصراع لتحقيق الاستقلال السياسى •

ولقد ووجهت غانا بمشكلة مماثلة لتلك التى واجهتها الهند ، وتعتمد خطتها الخمسية الأولى (١٩٥٩ـ١٩٦٤) اساسا علـى القروض والاستثمارات الاجنبية • ومن المجموع الاجمـالى البالغ ٣٤٢ مليونا من الجنيهات رسمت الخطة بالاعتماد على ٩٠ مليونا فقط من غانا • والنتيجة هى أن ١٠٠ مليون من الجنيهات مخصصة لمشروع توليد القوى الكهربائية من الفولتا ستعتمد الى حد كبير على القروض الأجنبية هذا مع غيرها من البنود الأخرى الهامة فى الخطة وفى الواقع أن سياسة غانا الرسمية قائمة على أن تعطى مزيدا من الترغيب للأستثمار الاجنبى واعفاء الشركات الأجنبية التى يقل رأسمالها عن ١٠ر٠٠٠ جنيه من دفع الضرائب ، وتقرر الا تدفع الشركات عن أرباحها فيما يزيد عن هذا الحد سوى أربعة شلنات عن كل جنيه • ولاتزال الشركات الاحتكارية البريطانية تحكم قبضتها القوية على اقتصاد غانا • أن الشركة الافريقيـة المتحدة (وهى فرع من شركة يونيليفر العاتية) تفاخر بأن ثلث مجموع تجارة غرب أفريقيا (بمـا فيها غانا) لا تزال فى قبضتها ، وقد عادت بعثة بريطانية صناعية زارت غانا حديثا لتقرر أن ٨٥٪ من واردات غانا فى قبضة الشركات فيما وراء البحـار و١٠٪ فى أيدى شركات أسيوية وأن ٥٪ فقط للأفريقيين فى غانا •

وتوضح التجربة فى الهند وغانا (وغيرها من الدول المستقلة) أن الاستقلال السياسى لايجلب معه آليا التحرر الاقتصادى وكل مايفعله أنه يزود الدول المستقلة حديثا بالسلطة السياسيـة (اذا ماكانت مستعدة لممارستها) لتحويل اقتصاديتها المتأخرة والتقدم نحو الاشتراكية •

أما وأن المساعدة الاقتصادية الاشتراكية أصبحت ممكنـة وكريمة (بلا ارتباطات سياسية) فان هذه الدول أصبحت أكثر إستعدادا لتحقيق هذاالتحول وفوق هذا فان الحقيقة الواقعة هي أن المساعدة الاقتصادية الأشتراكية صارت تسهل لهذه الدول أن تمارس ضغطا أكبر لتنال شروطا اكثر ملاءمة للقروض التى تطلبها من الدول غير الاشتراكية ٠

١٠

العدوان خارج الامبراطورية

ان الامبريالية لاتعرف لها حدودا · ومع الحكم الاستعمارى المباشر لايزال للامبريالية البريطانية (حتى بعد استقلال الهند) قبضتها السياسية والاقتصادية على بلدان أخرى خارج الشكل الدستورى للامبراطورية الاستعمارية · ولقد كانت هذه القبضة تشمل مصر التى أعلنت الحكومة البريطانية استقلالها ، أبان حكم الملك فؤاد فى ١٩٢٢ · وظلت مصر مربوطة الى عجلة بريطانيا بمعاهدة ١٩٣٦ وظلت قوات الاحتلال البريطانى باقية لعشرات من السنين ·

وكان هناك العراق التى سلمت لبريطانيا من عصبة الأمم على أنها اقليم تحت الانتداب بعد الحرب العالمية الأولى وأعلنت الحكومة البريطانية أنها صارت دولة مستقلة خلال حكم الملك فيصل فى ١٩٢٧ · ولقد ظلت تحت السيادة البريطانية بعد الحرب العالمية الاولى وجرت جرا الى حلف بغداد فى ١٩٥٥ ولم تحصل على استقلالها الحقيقى الا فى ثورتها الوطنية المنتصرة فى يوليه ١٩٥٨

وكان هناك الأردن التى أعلنت الحكومة البريطانية أنها مستقلة ، أبان حكم الملك عبد الله فى ١٩٤٦ ، وقد خلفه الملك حسين حيث ظلت سيطرة بريطانيا حتى ١٩٥٥ بشكل سافر تماما · ومع السيطرة كان هناك جلوب باشا والاعانة الكبيرة ·

وحتى بورما التى أعلنت الحكومة البريطانية فى سنة ١٩٤٦ أنها مستقلة ، كان فيها البعثة العسكرية البريطانية وظلت خاضعة للمساعدة الاقتصادية والضغط المالى من جانب بريطانيا ٠

ولم تكن ايران فى يوم من الأيام مستعمرة بريطانية ولكنها ظلت أساسا وفى مدى أربعين عاما حتى ١٩٥١ منطقة نفوذ بريطانى وأرض الصيد الثمين لشركة النفط الانجلو ايرانية (هى الآن شركة البترول البريطانية ليمتد التى تملك الحكومة البريطانية نصف أسهمها) لتربح منها أرباحا هائلة ٠

حقا كان هناك تغيير فى علاقات بريطانيا بهذه الدول من ذلك الوقت ٠ فالثورة الوطنية المصرية فى ١٩٥٢ مهدت الطريق لانسحاب كل القوات البريطانية فى ١٩٥٤ ، ولكن بريطانيا متحالفة مع فرنسا واسرائيل حاولت أن تسترد وضعها بغزو السويس فى ١٥٩٦ غير أنها دحرت تماما ٠ ولم تعد مصر بعد تحت السيطرة الامبريالية ٠

ومع مساهمة امبريالية الولايات المتحدة النشطة فى مؤامرة الجنرال زاهدى فى ١٩٥٤ (التى أسقطت حكومة مصدق التى كانت قد أممت صناعة البترول) أصبحت الامبريالية البريطانية الشريك الأصغر شأنا فى استغلال البترول الايرانى ٠ وللمرة الأولى حصلت احتكارات البترول فى الولايات المتحدة على نصيب يعادل ٤٠٪ (مع ١٤٪ لشركة رويال دتش و ٦٪ للاحتكارات الفرنسية) فى تحالف دولى حيث كان من قبل احتكارا بريطانيا كاملا ٠

ومن ذلك الحين تزايد نفوذ الولايات المتحدة السياسى بشكل

أقوى في ايران وأصبح أحدث أشكاله الحلف العسكرى مع ايران فى أوائل ١٩٥٩ • حقا إن الامبريالية البريطانيـــة لم تتخل عن أطماعها فى العودة ، كما أن اغداق المنح على شاه ايران أبان زيارته في ١٩٥٩لبريطانيا كان جـزءا من المجهودات اليائســـة والملحة لاستعادة نصيب بريطانيا من النفوذ المتدهور فى ايران

أما العراق فقد ضاع من الامبريالية البريطانية وأن كان لايزال هناك بقايا من نفوذ اقتصادى فى ادارة شركة نفط العراق • وفى الوقت نفسه فان جمهورية العراق تفرض رقابة مشـــددة على هذه العمليا ت كما أنها تفرض شروطا تضمن أكبر فوائد ممكنة فيمـا يختص بدخل العراق وأجور عما ل النفط وظروف معيشته • وواضح أنه لم يكن فى مقدور أمبريالية الولايات المتحـدة أن تحـل محل السيطرة البريطانية على نحو ما فعلت فى ايران •

وفيما عدا هذا فان الامبريالية لاتزال تحتفظ بسيطرتها على منتجات النفط فى الامارات الواقعة على الخليج الفارسى (الكويت والبحرين وقطر) والامارات الساحلية وسلطنتى مسقط وعمان ، ولقد وقعت معـــاهدة سيب ١٩٢٠ كل من الحـكومة البريطانيـة وسلطان مسقط ـ ولم تدرج عمان فى هذه المعـاهدة الخاصـــة ، بالحماية ، ولم يمنع هـــذا الحـكومة البريطانيـــة من الادعاء بالحقوق على كل من مسقط وعمان ومن أن تشن حربا مستمرة ضد شعب عمان • والامر بالمثل فان محمية عدن (التى يجثم عليهـــا الاستعمار البريطانى) تســتخدم كقاعدة لشـــن غارات بريطانية متلاحقة على دولة اليمن المجاورة لاقتطاع أجزاء تضمها الى حكمهـا الاستعمارى فى عدن •

وهذا يوضح أن مخالب الامبريالية البريطانية الجشعة تمتد بعيدا فيما وراء الحدود الاستعمارية القانونية ، ان صح التعبير . وليست الفكرة القائلة بأن الامبريالية البريطانية تخلت عن كل أطماعها التوسعية الا خرافة . فانها بدلا من أن تتنازل عنها تستميت ليس لاحكام قبضتها فحسب بل لمد سيطرتها كلما لاحت فرصة لذلك .

ويكمن خلف هذه السيطرة والعدوان الذى يشن ضد الشعوب العربية فى هذه الاراضى رائحة البترول النفاذة . أن مغناطيسية أرباح البترول الهائلة تجتذب الامبريالية البريطانية فى هذه المنطقة كلها . **وليس هذا بمستغرب في ضوء الحقيقة التى تؤكد ان الامبريالية البريطانية تجنى من الأرباح الناتجة عن البترول مايكاد يوازى تقريبا ما تجنيه من كل مستعمراتها .**

حقا ان قبضة احتكارات الولايات المتحدة البترولية فى الشرق الأوسط قد أصبحت أكثر قوة فى السنوات العشر الأخيرة . ففى ١٩٤٦ كانت استثمارات الولايات المتحدة فى البترول ٣٥٪ فقط من المجموع الاجمالى وكانت الاستثمارات البريطانية ٥٨٪ وبانقضاء ١٩٥٦ انعكس الوضع فأصبح للولايات المتحدة ٥٠٪ وبريطانيا ٢٨٪ ويقدر ماتملكه الولايات المتحدة الآن بحوالى ٧٠٪ وماتملكه بريطانيا أقل من ٢٥٪ .

والتحليل الذى قامت به الأمم المتحدة فى أوائل ١٩٥٩ فى تقريرها عن التدفق الدولى لرأس المال الخاص ١٩٥٦ـ١٩٥٨ يوضح أن نصف الربح الاجمالى البالغ ٣٣٣٠ مليونا من الدولارات

(مايساوى ١١٠٠ مليون جنيه) من استثمارات الولايات المتحدة الخاصة فى الخارج كان من البترول ــ متضمنا ذلك الأرباح من خارج الشرق الأوسط . أما الفينانشيال تيمز اللندنية الصادرة فى (١٧ يناير ١٩٥٩) فتكشف احدى نشراتها الدورية عن عوائد الربح أن احدى وعشرين شركة بريطانية للبترول (وهى تابعةلاحتكارات البترول الكبيرة) جنت ربحا اجماليا قدره ٤٣١ مليونا من الجنيات فى ١٩٥٨ ــ أى بزيادة ٣٣ مليونا ــ عن ١٩٥٧ . **وكان هذا ربحا أضخم مما جنته ٤٥٦ شركة بريطانية مجتمعة تعمل فى السلع الهندسية والحديد والصلب وبناء السفن معا .**

وفى ١٨ أغسطس ١٩٥٩ نشرت وزارة الخزانة البريطانية تقريرا عن الصناعة .

وتعليقا عليه نشرت الفينا نشيال تيمز مقالا فى (١٨ أغسطس ١٩٥٩) لفتت فيه النظر الى الغموض الذى لا يزال يكتنف كل شيء يتعلق بالاستثمار فيما وراء البحار ، واستطردت فأبدت رأيها « أن أكثر النتائج طرافة وأهمية هى النسبة الكبيرة من مجموع الاستثمار فيما وراء البحار التى تستحوذ عليها شركات البترول فى الشرق الاوسط ! ومن المؤكد أن هذا ليس موضوعا تميل وزارة الخزانة أو شركات البترول الى كشف المعلومات المباشرة عنه ولكن الأرقام المعطاة والموحية لها دلالتها .

.. ما هو هذا الشيء الذى أذهل الفينانشيال تيمز بمثل هذه القوة ؟ كان هو الحقيقة التالية ! « ان صافى الاستثمارات فيما وراء البحار كان يجرى على هذا النحو بمعدل حوالى ٢٠٠ مليون من

الجنيهات فى السنة أو أكثر قليلا من ١ ٪ من اجمالى الانتاج القومى . والآن يتضح أن بترول الشرق الأوسط اذا ما ترك جانبا فان الاستثمار فيه وراء البحار سوف يكون أكثر قليلا من نصف حجمه حاليا » .

ان افشاء هذه البيانات يطوح بكل ثرثرة المحافظين والعمال الرسميين عن المساعدة الاقتصادية للمستعمرات ـ **انها الأرباح الضخمة والتى تتزايد مرة بعد أخرى هى التى تعمل بمثابة المغناطيس للامبريالية البريطانية . وليس هذا وحده السبب فى الزحف الشديد سعيا وراء بترول الشرق الأوسط بل هو أيضا السبب فى المجهودات المستميتة التى بذلتها الامبريالية البريطانية والأمريكية كى تدمر الحركات العربية التحررية .**

١١

حزب العمال والامبراطورية

لقد كانت الحركة العمالية فى بريطانيا تجنب من وقت لآخر لاتخاذ مواقف التضامن مع كفاح شعوب المستعمرات وضد أعمال العدوان الامبريالى الفاضح مثل حرب السويس في ١٩٥٦ . ولكن مثل هذه المواقف لم يكن نتيجة اعتراف القيادة الرسمية لحزب العمال بالسمات الأساسية للامبريالية ـ بل وأسوأ من ذلك أنها لم تكن نتيجة برنامج معلن لعمل مشترك يستهدف انهاء الامبريالية وانما هى مواقف تنبع من الضغط الجماهيرى للطبقة العاملة والعناصر التقدمية عندما تثيرها أعمال الكفاح البطولى الذى تخوضه شعوب المستعمرات طلبا للحرية .

ومنذ ستين عاما ظهر أول بيان للفابيين عن هذا الموضوع بعنوان « الفابية والامبراطورية » ، واعترف هذا البيان بأن تقسيم الجزء الأكبر من الكرة الأرضية بين الدول الكبرى يعتبر « أمرا واقعا يتحتم مجابهته رضينا أو لم نرض » .. وهكذا صارت مجابهة هذا الامر حينذاك « مسألة وقت فحسب » ثم مضى البيان يوضح أنه « .. سواء كانت بريطانيا مركزا أو نواة لواحدة من تلك الدول الكبرى فى المستقبل أو قدر لها أن تطرد من مستعمراتها وأن تزاح من أقاليمها وأن تجبر على الانكماش الى ما كانت عليه جزرها قديما فسوف يعتمد هذا على المقدرة التى تحكم بها الامبراطورية ككل واحد »

وهذه العبارة « المقدرة التى تحكم بها الامبراطورية ككل واحد » ـ هى مفتاح موقف القيادة الرسمية لحزب العمال فى الستين سنة الماضية • وأنه ليقال ان الامبراطورية كانت دائمة التغير منذ ١٩٠٠ (وبخاصة منذ الحرب العالمية الثانية) وأنها فى حالة تحول سريع الى الكومنولث !

ويزعم الناطقون الرسميون بلسان حزب العمال أن « الامبريالية انتهت الآن » وأن الاستغلال الاستعمارى لم يعد له وجود بعد وأن بريطانيا تقوم (برسالة التمدين) لمعاونة المستعمرات والاتجاه بها الى الحكم الذاتى والتنمية الاقتصادية وايجاد مستويات أعلى للمعيشة • أما الموضوع الرئيسى الذى يوجهون اهتمامهم اليه فهو أن العمال يستطيعون أن يحققوا هذا أسرع وأفضل مما يستطيعه المحافظون •

وتتبلور هذه الأفكار فى كتاب جون ستراتشى John Strachey الحديث المسمى (نهاية الامبراطورية (The End of the Empire ونظريته الأساسية هى أن رسالة بريطانيا « الحضارية فى المستعمرات هى خلق مجتمع ما بعد الامبريالية » ولكنه بعد التباهى بأن « الاستعمار يتلاشى من على وجه الأرض » يجد حتما الاقرار بأن « من الممكن الاستمرار فى الاشراف الامبريالى والاستغلال فى بلد متخلف دون الاحتفاظ بها أو جعلها مستعمرة مباشرة أو رسمية » •

حقا ان مؤتمر النقابات فى ١٩٢٥ اتخذ قرارا صريحا بادانة الاستغلال الرأسمالى فى المستعمرات البريطانية وفيه يعلن معارضته التامة للامبريالية ويقرر :

١) تأييد العمال فى كل أجزاء الامبراطورية البريطانية فى تنظيم النقابات والأحزاب السياسية تدعيما لمصالحهم ٠

٢) يؤيد حقوق كل الشعوب فى الامبراطورية البريطانية فى تقرير المصير متضمنا ذلك الحق فى اختيار الانفصال التام عن الامبراطورية ٠

وكما أن قرار مؤتمر النقابات المجيد بالتضامن مع عمال المناجم فى ١٩٢٥ لم يستطع أن يمنع المجلس العام من خذلان الاضراب فى ١٩٢٦ تجاهلت كذلك حكومة العمال الثانية (١٩٢٩ ـ ١٩٣١) (ومثلها حكومة العمال الأولى ١٩٢٣ ـ ١٩٢٤) قرار التضامن مع شعوب المستعمرات ٠ وبدلا من هذا نفذت سياسة القهر الاستعمارى فى أسلوب لا يختلف عن السياسة التى انتهجتها حكومة المحافظين السابقة واللاحقة ٠ أن اطلاق الرصاص على العمال والفلاحين الهنود وسحق الاضرابات ثم اعتقال المشتركين فيها ومحاكمتهم تقف دليلا واضحا على هذا القهر (*)

وحتى خلال الحرب ضد الفاشية عندما كانت الملايين تبذل حياتها من أجل الحرية والحقوق الديمقراطية كان مسلك حزب العمال الرسمى يتشبث بأن الشعوب الافريقية « متخلفة » جدا الى حد لا تستطيع معه أن تحكم نفسها ٠ وفى ١٩٤٣ أصدر حزب العمال بيانه عن سياسة ما بعد الحرب وفيه أشار قادة الحزب الى « أن المستعمرات تسكنها شعوب متخلفة ذات ثقافة بدائية وأن الغالبية العظمى منها توجد فى أفريقيا » « وليس فى استطاعتها بعد أن تقف على قدميها دون مساندة » ٠

وعلى أساس من وجهة النظر هذه وضع مبدآن أساسيان لسياسة العمال الرسمية بعد الحرب •

١) يتحتم أن تدير هذه البلاد سلطات استعمارية على أنها أمانة لصالح السكان الوطنيين وعلى أن يكون الهدف الرئيسى لها انعاش هؤلاء السكان وتطويرهم وترقيتهم •

٢) والمهمة الكبرى للادارة يجب أن تكون دائما تدريب السكان الوطنيين بكل طريقة ممكنة لكى يتمكنوا فى أقصر وقت ممكن إن يحكموا أنفسهم •

وكان المدخل العام هو « التقدم التدريجي نحو الحكم الذاتى » وبما أن الافريقيين « ليس فى مقدورهم بعد ممارسة حق الانتخاب فان أعضاء المجلس التشريعى يجب أن يكونوا من الموظفين والأعضاء المعينين » وليس من الصعب بعد هذا أن نكتشف المصدر الذى استقى منه كل من مستر لنوكس بويد Lennox Boyd وسير روى ويلنسكى Roy Welensky افكارهما عن وسط أفريقية •

انه فقط بعد الحرب العالمية الثانية (وعلى وجه أدق بعد أن أرغم زعماء حزب العمال الرسميين على الاعتراف باستقلال الهند فى ١٩٤٧) بدأ هؤلاء الزعماء فى التحقق من أن كفاح الشعوب المستعمرة تجاوز فى تقدمه الحدود التى رسمتها السياسة الرسمية لحزب العمال • وهكذا انتهى الأمر فى ١٩٥٤ بأن وضعت (المبادىء) الرئيسية لسياسة حزب العمال الرسمية فى البيان الذى وافق عليه (مؤتمر حزب العمال) فى تلك السنة •

ولا يتضمن هذا البيان السياسى المؤلف من أكثر من ألف كلمة ذكرا للفظ (الامبريالية) انه يبدأ مباشرة فيعلن :

« أن الهدف من سياسة العمال تجاه المستعمرات هو تمكينها من تحقيق حكم ذاتى ديمقراطى فى ظل الأوضاع التى تضمن لشعوبها مستوى مقبولا للمعيشة وتحررها من القهر من أى جانب فى وقت واحد » ٠

كما يبرز الحاجة الى « تنمية اقتصادية متوازنة » فى المستعمرات وأن « مصالح السكان لا بد وأن تكون هى العليا » وفى الوقت نفسه منح تأييده الكامل لقمع (الارهاب الشيوعى) فى الملايو « والاجراءات المشروعة لقهر الماو ماو فى كينيا » وأنه يتحتم على بريطانيا الاحتفاظ بسيادتها فى«المجتمعات المتعددة الاجناس فى شرقى افريقياووسطها ـ طالما أن هذا ضرورى للحيولة دون فرض السيطرة السياسية من جانب أقلية عنصرية » ٠

والنظرية العامة لهذا البيان السياسى هى أن المستعمرات (فيما عدا نيجيريا وغانا وهى حينذاك ساحل الذهب) ليست بعد على استعداد يؤهلها للحكم الذاتى وبدعوى منع « السيطرة السياسية لأقلية عنصرية » يلح فى وجوب احتفاظ بريطانيا بسيطرتها فى شرق أفريقيا ووسطها بينما الحكم البريطانى هو فى وضوح الذى يدعم بقاء الأقلية الاوروبية التى تفرض سيطرتها على الأفريقيين ٠ وحتى بعد وقوع حوادث نياسالاند فان القيادة الرسمية لحزب العمال لا تزال تؤيد بقاء الإتحاد مع التسليم بأن الحكومة البريطانية وحدها هى التى تستطيع أن تعمل بالقوة لحساب المستوطنين الأوربيين !

وفى يونيه ١٩٥٧ قدم حزب العمال تقريرا سياسيا جديدا عن المساعدة الاقتصادية للمستعمرات والشيء الجديد الوحيد فيه كان الاقتراح بأن ١٪ من دخل بريطانيا القومى (وهى نسبة قدرت حينذاك بمبلغ ١٦٠ مليون جنيه) يجب أن توجه من قبل الأمم المتحدة لمساعدة المستعمرات • وفى السنة التالية كشف الغطاء عن أن المستعمرات قد سلبت بمايزيد عن ذلك كثيرا وذلك نتيجة خفض الاسعار العالمية للسلع الاولية •

وفى مؤتمر حزب العمال الذى عقد سنة ١٩٥٨ قدمت شعبة حزب العمال فى دائرة بادنجتون الجنوبية مشروع قرار معارض لهذا البيان السياسى • وفيه اقتراح بتأميم الممتلكات البريطانية فيما وراء البحار وتحويل ملكيتها الى شعوب المستعمرات وامدادها بمزيد من المساعدة الاقتصادية وذلك بتخفيض برنامج التسلح البريطانى وفرض ضريبة على مكاسب رؤوس الأموال •

وحين قدم مندوب بادنجتون الجنوبية هذا التعديل أوضح أن الشركات البريطانية فيما وراء البحار حصلت فى الفترة مابين ١٩٤٩ – ١٩٥٣ على أرباح يبلغ متوسطها السنوى ٤٠ مليونا من الجنيهات من الملايو وأنه بناء على مشروع حزب العمال سوف تحصل الملايو على أقل من ١٢ مليونا من الجنيهات سنويا كمساعدة اقتصادية ولكن الجواب الوحيد الذى استطاعت النائبة بربارا كاسل Barbara Castle أن تجيء به باسم رياسة المؤتمر هو أن اقتراح مندوب بادنجتون غير واقعى ، على الاطلاق فى الوضع الذى نحن فيه كما قررت أن بريطانيا « لم تعد بعد – صاحبة استثمارات كبيرة فى

العالم » وأن « المستعمرات لايزال يعوزها المال الى حد اليأس » ثم أعلنت بعد ذلك :

« أنها (أى المستعمرات) لاتستطيع أن تحتمل التـأميم الى أن يقوم الكومنولث بمجهود ضخم ليرسى لها دعامات نوع ما من الرخاء الاقتصادى القوى ليعطيها الحق فى اختيار اشتراكى حر »

ولم يبد أن الدهشة أصابت بربارا كاسل من أن مسـلكها هذا بعينه هو الذى منع المستعمرات من تحقيق « الرخاء الاقتصـادى » وأنه بالتأكيد حال بينها وبين حقها فى « اختيار اشتراكى حر » ٠

لقد ووفق على سياسة العمال الرسمية أما الاقتراح المقدم من بادنجتون فقد هزم هزيمة مرة ٠

ان زعماء العمال كثيرا مايفاخرون بقولهم « انا منحنـا الهنـد الاستقلال » ولكن حقيقة الأمر أن هذا الاستقلال لم يكتسب الا بعد حقب متعددة من الثورة المتزايدة التى بلغت أوجها فى ثورة البحرية الهندية فى ١٩٤٦ ولم يكن أمام أول وزارة للعمال بعد الحرب (كما أوضح ذلك سير ستافورد كريبس فى مجلس العموم فى ٥ مارس ١٩٤٧) من خيار ألا التسليم بالاستقلال ٠

والأمر بالمثل حين حققت غانا استقلالها السـياسى بعد ذلك بعشر سنوات لأن كفاحها من أجل التحرر كان قد بلغ نقطة لايمكن عندها رفضه ٠ وقبل ذلك بذلت الحكومة العمالية أقصى مافى وسعها لتحول دون ذلك ولكن بعض زعماء العمال ينسون دورهم فى هذا الموضوع ٠

وان يكن واضحا أن القيادة الرسـمية لحزب العمـال مقيـدة بالحفاظ على الامبراطورية وأن مشاحناتها مع المحافظين ليست الا تأكيدا لذلك الاتجاه فثمة علامات لها دلالاتها على وجود اتجاه تقدمى ومستنير داخل نطاق الحركة العمالية • ان هـذا مايعبر عنـه عن طريق كثير من النقابات على المستوى القومى وقطاعات لها نفوذها من الحركة التعاونية وكذلك عن طريق عدد ضخم من دوائر الأحزاب العمالية الانتخابية •

حقـا انه لايـزال يوجـد غموض ملحوظ فى المعنى الحقيقى للامبريالية وطبيعة الاستغلال الاستعمارى وفى طابع الكفاح الموحد للعمال البريطانيين وشعوب المستعمرات ضد العدو المشترك ولكن هناك علامات متزايدة تدل على نمو الوعى بهـذه المواضـيع ولـكن التحليل القاطع لايزال غير قائم • وفى الوقت نفسه فان العناصر الأمينة والمناضلة من حركة العمال تشن معركة دائبة ضد أى شكل من أشكال القهر الاستعمارى ولا تتردد فى أن تشارك فى النشاط لفضح هذه الاشكال سواء بتأييد زعماء الحزب الرسميين أو بدون تأييدهم •

١٢

الامبريالية أم الاشتراكية

ان مائة عام تعتبر زمنا قصيرا فى التاريخ البشرى ولكن سرعة التغيرات الاقتصادية الاجتماعية فى القرن الماضى كانت أشد وأبعد مدى من تلك التى كانت فى الألف سنة السـابقة ٠ ففى ١٨٦٠ استحقت بريطانيا أن تحمل لقب « مصنع العالم » وكانت تستطيع أن تنتج وتبيع منتجاتها فى أى جزء من العالم دون خوف من المنافسة ولكن ماأبعد الفارق فى يومنا هذا ! ففى أحضان العالم الرأسمالى تخلت بريطانيا عن تفوقها للولايات المتحدة ٠ وفى نطاق أوروبا نفسها تمثل ألمانيا الغربية تحديا متزايدا للاقتصاد البريطانى ٠٠ ان امبريالية الولايات المتحدة تتغلغل فى كل دول الكومنولث البريطانى ولقد سلبت بريطانيا مركزها الممتاز فى كندا ونسفت القوة الاقتصادية للامبريالية البريطانية فى الشرق ٠ أما ألمانيا الغربية تغذيها استثمارات الدولار بعد الحرب العالمية الثانية فتمثل القوى الدافعة وراء مشروع السوق الأوروبية المشتركة مهددة بذلك مكانة بريطانيا فى أوربا وأفريقيا ٠

وكما أن التغيرات فى النصف الأول لهذا القرن كانت باعثة على الدهشة فان تلك التى تطرأ فى النصف الثانى من هذا القرن تزيد اثارة للدهشة بدرجة أكبر ففى وسط الحرب العالمية الأولى جاءت ثورة ١٩١٧ الاشتراكية فى روسيا ولم تكن هذه مجرد تحد

للعالم الرأسمالى القديم . كانت أساسا لعالم اشتراكى جديد يقدم ثماره الآن الى كل البشرية وضمانا لتقدمات هائلة جديدة فى الأعوام الآتية . واليوم ونحن فى النصف الثانى من القرن العشرين فان امبريالية الولايات المتحدة تفقد فى سرعة مكانتها الاقتصادية الممتازة . ان خطة السبع سنوات للاتحاد السوفييتى تتفوق تفوقا سريعا على مستوى الولايات المتحدة فى الانتاج وحتى فيما قبل استكمال خطة السوفييت للسنوات الخمس عشر فى ١٩٧٢ ستكون الولايات المتحدة (هذا اذا ظلت باقية كدولة امبريالية) قد تخلفت عنها بمرحلة طويلة .

ولا يقل عن ذلك أثارة للدهشة تلك التغيرات المذهلة فى الصين خلال السنوات العشر الماضية . فقد كانت الصين عندما انتصرت الثورة فى ١٩٤٩ من بين أكثر المناطق تخلفا فى العالم (من ناحية النمو الاقتصادى) واليوم يعتبر انتاجها من الصلب والفحم منافسا لبريطانيا التى كانت منذ قرن مضى أعظم دولة متطورة اقتصاديا فى كل العالم .

وعندما تحل ١٩٦٨ ستكون الصين قد سبقت انجلترا .

وثمة انجازات هائلة تتم الآن فى الدول الاشتراكية الأخرى وفى كوريا الشمالية وفيتنام الشمالية .

وليس تأثير هذا التحول المدهش قاصرا على العالم الاشتراكى . لقد غير ذلك تغييرا كاملا فى علاقة القوى فى كل أنحاء العالم فشجع مئات الملايين من شعوب المستعمرات السابقة وأيدهم فى كفاحهم لتحرير أنفسهم من الحكم الامبريالى .

إن أسس العالم القديم للامبريالية تنهار انهيارا سريعا • أما الظروف التي أصبحت فيها بريطانيا مصنع العالم ، فلم تعد قائمة بعد ، كما أن الأسس التى أقامت عليها الطبقة الحاكمة الانجليزية امبراطوريتها الاستعمارية الواسعة تتحطم يوما بعد يوم • ويواجه الشعب البريطانى بوضع دولى جديد تماما • ولن يحل التطلع الى الماضى مشاكله • فقد تلاشت الظروف القديمة ولن تعود أبدا • أما مستقبل بريطانيا والشعب البريطانى فيمكن أن يتأكد فقط اذ ماوضع على أسس جديدة مبنية على الاعتراف الكامل بالعلاقة الجديدة بين القوى فى العالم •

أن بريطانيا لاتستطيع أن تبقى على الأسس القديمة • وليس هناك أمل للشعب البريطانى اذا ماحاول أن يبنى مستقبله على الأسس المنهارة للاقتصاد الامبريالى • فان الطبقة الانجليزية الحاكمة حاولت لعدة عشرات من السنين (ولا تزال تحاول) الابقاء على هذه الأسس القديمة وهى تلقى التأييد من الجناح اليمينى من زعماء العمال الذين تقوم أفكارهم على أساس الابقاء على الامبراطورية ـ فيما عدا محاولتهم الباسها ثوبا جديدا • ان الامبريالية والاستعمار هما عدو الاشتراكية •

وهذا هو الأساس الحقيقى الذى ترتكز عليه سيطرة الجناح الأيمن على حركة العمال فى بريطانيا •

ان الطبقة الحاكمة فى بريطانيا فى جهودها اليائسة للابقاء على الامبريالية ترهق طاقاتها الى أقصى حد ممكن • لقد ورطت الشعب فى تنفيذ برنامج تسليحى ضخم وحشد قوات مسلحة فى

جميع أنحاء العالم وفى عمليات قهر وحشية للشعوب المستعمرة وفى حروب استعمارية شرسة · ولكن ماهى الفوائد التى يمكن أن تجنى من استمرار الاستغلال الاستعمارى ؟ انها لن تؤدى الى شىء سوى اصابة الشعب البريطانى بالكوارث ·

ان انهاء النظام القديم سوف يدعو قطعا الى تغييرات عنيفة فى اقتصاد بريطانيا · وبدلا من أن تكون بريطانيا مركزا للاستغلال والقهر الامبريالى فستكون مصادر ثروتها الخاصة (متحررة من العبء الثقيل من القوات الموجودة فيما وراء البحار وبرامج التسليح العتيدة) فى حاجة الى أن تنمو نموا كاملا · وفى الوقت ذاته فان تقدم شعوب المستعمرات المتحررة تجاه اقتصاديات جديدة متوازنة ومستويات مرتفعة من المعيشة سوف تهيىء فرصا دائمة الاشراق نحو النفع المتبادل بين بريطانيا وبين المستعمرات المتحررة ·

أن التحرر الكامل وغير المنقوص (سياسيا واقتصاديا وعسكريا) لتلك البلدان التى تقع الآن تحت وطأة السيطرة الامبريالية سوف يوقف نزف وتشويه اقتصادياتها · أنه سوف يفتح الطريق لبرامج بعيدة المدى للبناء والتقدم الاقتصادى وهذا بدوره سوف يتيح فرصا لاحد لها للتعاون بين بريطانيا الاشتراكية الجديدة وبين الدول المتحررة من الامبراطورية الراهنة ·

وهذه العلاقات المستقبلة تعتمد على مايؤدى اليوم لتنمية التضامن · انها يمكن أن تتحقق من خلال الكفاح المشترك الآن ضد السيطرة الامبريالية والحرب ومن خلال الكفاح من أجل السلام والاستقلال الوطنى والتحرر الاجتماعى والاقتصادى ·

وثائق و بيانات

وثيقة رقم ٥٢٣٨

الدورة السابعة عشر ـ الأمم المتحدة

سبتمبر سنة ١٩٦٢

فيما يلي فقرات من التقرير المقدم الى الجمعية العامة من اللجنة الخاصة المعنية بمتابعة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبدان والشعوب المستعمرة الصادر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ عن الجمعية العامة في دورتها الخامسة عشرة ، والمنشأة بموجب قرار الجمعية العامة رقم ١٦٥٤ في دورتها السادسة عشرة .

اعلان الاستقلال

١ ـ ادى انتصار الأمم المتحدة في الحرب العالمية الثانية ، في ظل شعار الحرية للجميع ، الى منح ملايين البشر التي ظلت خاضعة مدى قرون عديدة للحكم الأجنبي ، أملا جديدا في الحرية والاستقلال

وقد وافق انشاء الأمم المتحدة فترة اتسمت بنشاط سياسي كبير من الشعوب المستعمرة التي أخذت في كل مكان تجدد مطالبتها بالحرية وتضاعف جهودها لنيل أمانيها المشروعة .

وقد أعطى ميثاق المنظمة الموقع في سان فرنسسكو في ٢٥ يونية (حزيران) سنة ١٩٤٥ ، الشعوب المستعمرة دوافع جديدة في سعيها نحو الاستقلال اذ أكدت ديباجة الميثاق تجديد ايمان شعوب الأمم المتحدة « بحقوق الانسان الاساسية وبكرامة الشخصية

الانسانية وقيمتها وبتساوى حقوق الرجال والنساء وحقوق الأمم كبيرها وصغيرها » وأعلنت هذه الشعوب فيها أنها عقدت العزم على « تعزيز الرقى الاجتماعى ورفع مستوى الحياة فى جو من الحرية أوسع » كما أن من خصائص الأمم المتحدة المعلنة فى المادة الاولى من الميثاق « تنمية العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ تساوى الشعوب فى حقوقها وحقها فى تقرير مصيرها بنفسها » .. « وتعزيز وتشجيع احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للناس جميعا دون تمييز بسبب العرق (العنصر) أو الجنس أو اللغة أو الدين » .

٣ ـ وقد قبل أعضاء الأمم المتحدة المسئولون عن ادارة أقاليم لم تنل شعوبها قسطا كاملا من الحكم الذاتى التزامات معينة بمقتضى الميثاق .. اذ أقر هؤلاء الأعضاء فى المادة ٧٣ من الميثاق « المبدأ القائل بأن مصالح أهل هذه الأقاليم لها المقام الاول » وقبلوا « أمانة مقدسة فى عنقهم الالتزام بالعمل على تنمية رفاهية أهل هذه الأقاليم الى أقصى حد مستطاع فى نطاق السلم والامن الدوليين الذى رسمه هذا الميثاق » .. وماتعهد به هؤلاء الأعضاء كذلك ، أن يكفلوا « تقدم هذه الشعوب فى شئون السياسة والاقتصاد والاجتماع والتعليم ، ومعاملتها بانصاف وحمايتها من ضروب الاساءة ـ كل ذلك مع مراعاة الاحترام الواجب لحضارة هذه الشعوب » وبأن ينموا الحكم الذاتى ويقدروا الأمانى السياسية لهذه الشعوب حق قدرها ويعاونوها على تنمية نظمها السياسية الحرة نموا مطردا » .

٤ ـ كما أن من الاهداف الاساسية المحددة لنظام الوصاية الدولى

المنشأ بمقتضى الفصلين الثانى عشر والثالث عشر من الميثاق «العمل على تزكية أهالى الأقاليم الموضوعة تحت الوصاية فى أمور السياسة والاجتماع والاقتصاد والتعليم واطراد تقدمها نحو الحكم الذاتى أو الاستقلال .

٥ ـ وقد استقل عدد كبير من الأقاليم الموضوعة تحت الوصاية والاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى خلال السنوات الخمس عشرة الأولى التى انقضت على انشاء الامم المتحدة ، واصبحت دولا اعضاء فى المنظمة .

٦ ـ ورغم أن مناطق شاسعة وأعداد كبيرة من الشعوب قد نالت استقلالها واحتلت مكانها الذى تستحقه فى مجتمع الأمم ، فان ثمة بلدان وشعوبا كثيرة مازالت خاضعة للحكم الاستعمارى مما يشغل بال المجتمع الدولى بشكل جدى .. اذ يرى أن تقدمها نحو التحرر الكامل مفرط فى البطء ، وقد حدا هذا الرأى بالجمعية العامة الى اتخاذ قرارات عدة لحث السلطات القائمة بادارة الأقاليم الخاضعة للوصاية الى أن تحدد المواعيد والاهداف لنيل الاستقلال بالنسبة الى بعض هذه الاقاليم والى أن تضع بالنسبة الى الاقاليم الباقية الاهداف المتوسطة والمتعاقبة التى ينتظر بلوغها فى مواعيد قريبة فى ميادين التقدم السياسى والاقتصادى والاجتماعى والتعليمى بغية ايجاد الظروف الملائمة ، فى أسرع وقت ممكن ، لنيل هذه الاقاليم الحكم الذاتى أو الاستقلال .

٧ ـ وفى هذا الجو المتسم بتوثب الشعوب المستعمرة نحو الحرية مقرونا بحرص الامم المتحدة على أن يتم الانتقال الحتمى من التبعية الى الاستقلال بطريقة سلمية منظمة ، قامت الجمعية العامة ، بناء

على اقتراح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية الوارد فى كل من لبيان الذى ألقاه السيد نيكيتا خروشوف رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفييتى أمام الجمعية العامة فى ٢٣ سبتمبر (أيلول) سنة ١٩٦٠ وفى رسالة مؤرخة باليوم نفسه بادراج بند عنوانه « اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة » فى جدول أعمال دورتها الخامسة عشرة .. وحثت المذكرة الايضاحية المرفقة بالرسالة على منح الاستقلال فورا لجميع البلدان والشعوب المستعمرة .

وقد وافقت الجمعية العامة فى ١٤ ديسمبر (كانون الأول) سنة ١٩٦٠ عقب مناقشة طويلة هامة فى جلسة عامة ، على مشروع قرار يتضمن اعلانا فى هذا الشأن ، اشتركت فى اقتراحه ثلاث وأربعون دولة أفريقية وآسيوية .

وفيما يلى نص القرار رقم ١٥١٤ الصادر عن الدورة الخامسة عشر للجمعية العامة :ـ

ان الجمعية العامة اذ تذكر ماقررته شعوب العالم فى ميثاق الأمم المتحدة من أنها عقدت العزم على أن تؤكد من جديد ايمانها بحقوق الانسان الأساسية ، وبكرامة الشخصية الانسانية وقيمتها ، وأن تعزز الرقى الاجتماعى وترفع مستوى الحياة فى جو من الحرية أوسع .

واذ تشعر بالحاجة الى خلق ظروف تتيح الاستقرار والرخاء ، واقامة علاقات سلمية وودية على أساس احترام مبدأ تساوى جميع الشعوب فى حقوقها ، وحقها فى تقرير مصيرها أو تكفل الاحترام

الكامل والمراعاة الشاملة للحقوق الانسانية والحريات الاساسية للجميع دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أوالدين ..

واذا تعترف بالرغبةالشديدة لدى كل الشعوب التابعة فى الحرية والدور الحاسم الذى تقوم به هذه الشعوب سعيا الى استقلالها ..

واذ تدرك المنازعات المتزايدة الناشئة عن انكار حرية مثل هذه الشعوب أو وضع العراقيل فى طريقها ، الأمر الذى يشكل تهديدا خطيرا للسلم العالمى ..

واذ تضع فى الاعتبار الدور الهام الذى تقوم به الأمم المتحدة فى مساعدة الحركات الاستقلالية فى المناطق الموضوعة تحت الوصاية والغير متمتعة بالحكم الذاتى واذ تدرك أن شعوب العالم تحدوها رغبة قوية فى زوال الاستعمار بجميع أشكاله واذ ترى عن اقتناع أن بقاء الاستعمار يمنع تنمية التعاون الاقتصادى الدولى ، ويحول دون النمو الاجتماعى والثقافى والاقتصادى للشعوب التابعة (غير المستقلة) ويتعارض والمثل العليا للامم المتحدة فى اقامة سلم عالمى .

واذ تؤكد أن فى مقدور الشعوب تحقيقا لغاياتها الخاصة ، التصرف بحرية فى ثرواتها ومواردها الطبيعية دون الاخلال بأية التزامات ناشئة عن التعاون الاقتصادى الدولى القائم على مبدأ النفع المتبادل والقانون الدولى .

واذ تعتقد أن عملية التحرر لايمكن مقاومتها أو الانتكاس بها ، وانه لابد لتجنب الازمات الخطيرة من وضع حد للاستعمار ، ولكل أنواع التمييز العنصرى والتفرقة المرتبطة به :

واذا ترحب بحصول عدد كبير من الاقاليم التابعة على الحرية والاستقلال فى السنوات الأخيرة وتدرك الاتجاهات المتزايدة القوة تجاه الحرية فى الأقاليم التى لم تنل بعد استقلالها .

واذ ترى عن اقتناع أن لجميع الشعوب حقا لاينازع فى الحرية التامة وفى ممارسة سيادتها وفى سلامة أراضيها القومية . .

تعلن رسميا ضرورة وضع حد سريع غير مشروط للاستعمار فى جميع صوره وأشكاله .

وتعلن لهذا الغرض مايأتى : —

١ — أن اخضاع الشعوب لسلطة اجنبية ، والسيطرة عليها واستغلالها يشكل انكارا للحقوق الانسانية الأساسية ، ويناقض ميثاق الامم المتحدة ، ويعرقل نمو السلام والتعاون العالميين . .

٢ — لجميع الشعوب الحق فى تقرير مصيرها ، ولها بمقتضى هذا الحق أن تقرر بحرية وضعها السياسى وتسعى بحرية الى تحقيق نموها الاقتصادى والاجتماعى والثقافى .

٣ — ينبغى الا يؤخذ النقص فى الاستعداد السياسى والاقتصادى والاجتماعى أو التعليمى ذريعة تعطيل الاستقلال .

٤ — وقف جميع أنواع الأعمال المسلحة وكل الاجراءات القمعية من أى نوع توجه ضد الشعوب التابعة لتمكينها منممارسة حقها فى الاستقلال الكامل بطريقة سلمية وبحرية ، كما أن سلامة اراضيها القومية ستكون موضع الاحترام .

٥ ــ اتخاذ التدابير العاجلة فى المنــاطق الموضوعة تحت الوصاية وغير المتمتعة بالحكم الذاتى أو كل الاقاليم الاخــرى التى لم تبلغ الاستقلال بعد لنقل جميع السلطات الى شعوب هذه المناطق دون أية شروط أو تحفظات وفقا لارادتها ورغبتها التى تعبر عنها بحرية دون أى تمييز بسبب العنصر أو العقيدة أو اللون ، لكى تتمكن من التمتع بالاستقلال والحرية التامين ٠

٦ ــ كل محــاولة موجهة الى عرقلة الوحــدة القوميــة وسلامة الاراضى لدولة ماكليا أو جزئيا تتعارض ومقاصد ميثــاق الامم المتحدة ٠

٧ ــ تلتزم جميع الدول بأمانة ودقة بنود ميثــاق الامم المتحدة والاعلان العالمى للحقوق الانسانية وهذا الاعــــلان على أساس من المساواة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية لجميع الدول واحترام حقوق السيادة لكل الشعوب وسلامة أراضيها ٠

وقد اعتبر اتخــاذ الجمعية العامة لهذا القــرار عملا من أعمالها البناءة الكبرى ومرحلة بارزة من الجهود التى تبذلها الامم المتحدة لتحقيق مقاصد الميثاق وأهدافه وكان الاعلان الوارد فى هذا القرار عهدا ومصـــــدر الهام للشعوب التى كانت لاتزال خاضــعة للحكم الاستعمارى ، وتعبيرا عن رغبة عامة فى الاسراع بعملية تحريــر الشعوب المستعمرة ٠

انشاء اللجنة الخاصة

بعد مرور سنة على اقرار الجمعية العامة لاعلانها التاريخي بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة قام اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية بلفت نظر الجمعية العامة الى مسألة تنفيذ الاعلان وبعد أن نظرت الجمعية العامة في المسألة ، اتخذت في ٢٧ نوفمبر (تشرين الثاني) سنة ١٩٦١ قرارها رقم ١٦٥٤ (الدورة ١٦) الذى اشتركت فى اقتراحه ثماني وثلاثون دولة أفريقية وآسيوية وذلك بأغلبية ٩٧ صوتا مقابل لاشيء وامتناع أربعة أعضاء عن الاقتراع .

وفيما يلى نص القرار :-

ان الجمعية العامة اذ تشير الى اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد فى قرارها رقم ١٥١٤ (الدورة الخامسة عشرة) المتخذ فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ .

واذ تذكر مقاصد ذلك الاعلان ومبادئه .

واذ تلفت النظر بصورة خاصة الى الفقرة ٥ من الاعلان التى تنص على مايأتى :-

اتخاذ التدابير العاجلة فى المناطق الموضوعة تحت الوصاية وغير المتمتعة بالحكم الذاتى أو كل الاقاليم الاخرى التى لم تبلغ الاستقلال بعد نقل جميع السلطات الى شعوب هذه المناطق دون

اية شروط أو تحفظات وفقا لارادتها ورغبتها التى تعبر عنها بحرية دون تمييز بسبب العنصر أو العقيدة أو اللون لكى تتمكن من التمتع بالاستقلال والحرية التامين .

واذ تلاحظ مع الاسف عدم تنفيذ الاحكام الواردة فى الفقرة المذكورة أعلاه من الاعلان الا القليل منها .

واذ تلاحظ أنه خلافا لاحكام الفقرة ٤ من الاعلان ، استمر فى بعض المناطق القيام بالاعمال المسلحة واتخاذ التدابير القمعية بقسوة متزايدة ضد الشعوب غير المستقلة التى حرمت بذلك من خاصية ممارستها السلمية الحرة لحقها فى الاستقلال التام .

واذ تبدى قلقها الشديد لأن الاعمال الهادفة الى التقويض الكلى او الجزئى للوحدة القومية والسلامة الاقليمية لاتزال جارية ، خلافا لاحكام الفقرة ٦ من الاعلان فى بعض البلدان السائرة فى طريق الخلاص من الاستعمار ..

واذ تبدى اقتناعها بأن أى تأخير جديد فى تطبيق الاعلان يشكل مصدرا مستمرا للنزاع والتنافر الدوليين ويعرقل التعاون الدولى الى حد خطير ويوجد فى انحاء عديدة من العالم حالة متزايدة الخطورة قد تهدد السلم والامن الدوليين بالخطر .

واذ تؤكد أن نقص الاستعداد فى الميدان السياسى أو الاقتصادى او الاجتماعى أو التعليمى ينبغى الا يتخذ أبدا ذريعة لتعطيل الاستقلال .

١ ــ تكرر وتؤكد من جديد رسميا الاهداف والمبادىء التى نادى

بها اعلان منح الاستقلال للبدان والشـعوب المستعمرة الوارد فى قرارها رقم ١٥١٤ (الدورة الخامسة عشرة) المتخذ فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ .

٢ ـ وتطلب الى الدول المعنية العمل دون مزيد من التأخير على تطبيق الاعلان وتنفيذه بأمانه واخلاص .

٣ ـ وتقرر انشاء لجنة مؤلفة من سـبعة عشر عضوا يعينهم رئيس الجمعية العامة فى الدورة الحالية .

٤ ـ وتطلب الى اللجنة الخاصة تحرى تطبيق الاعلان ، وتقديم الاقتراحات والتوصيات اللازمة بشأن تقدم ومدى تنفيذ الاعلان وابلاغ الجمعية العامة عن ذلك فى دورتها السابعة عشرة .

٥ ـ وتوجه اللجنة الخاصة الى اداء مهمتها باستخدام جميع مايكون فى متناولها من وسائل فى حدود الاجراءات والاساليب التى تعتمدها للقيام بوظائفها على الوجه الصحيح .

٦ ـ وتخول اللجنة الخاصـة عقد اجتماعات خارج مقر الامم المتحدة فى اى زمان واى مكان قد تقتضيه هذه الاجتماعات للقيام بمهامها على الوجه الفعال وبالتشاور مع السلطات المختصة .

٦ ـ وتدعو السلطات المعنية الى مديد التعاون على اتم وجه الى اللجنة الخاصة فى اضطلاعها بمهامها .

٨ ـ وتطلب الى مجلس الوصاية ولجنـة المعلومات الواردة عن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى والوكالات المتخصصـة المعنية ، مساعدة اللجنة الخاصة فى عملها كل هيئة منها فى ميدان اختصاصها

٩ ــ وتطلب الى الامين العام تزويد اللجنة الخاصة بكل مايلزم من التسهيلات والموظفين لتنفيذ هذا القرار .

وانهى رئيس الجمعية العامة الى الجمعية فى جلستها العامة رقم ١٠٩٤ المنعقدة فى ٢٣ يناير سنة ١٩٦٢ انه قام وفقا للفقرة ٣ من القرار ١٦٥٤ (الدورة ١٦) بتعيين البلدان السبعة عشر التالية أعضاء فى اللجنة الخاصة : ــ

الاتحاد السوفيتى
اثيوبيا
إستراليا
أورجواى
ايطاليا
بولنده
تنجانيقا
تونس
سوريا
فنزويلا
كمبوديا
مالى
ملغشقر
بريطانيا
الهند
الولايات المتحدة الامريكية
يوغوسلافيا

وعقدت اللجنة الخاصة جلستها الاولى فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٢ وافتتحها رئيس الجمعية العامة ، فقال ان من دواعى سروره البالغ أن يرأس الجلسة للجنة الخاصة

وواصل كلامه فقال ان استقلال عدد من الدول الجديدة فى الآونة الاخيرة ودخولها الامم المتحدة قد يسر كثيرا اقرار الجمعية للاعلان التاريخى بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وأنه أخذت تشتد من ذلك الحين ضرورة التعجيل بحصول الامم التى مازالت خاضعة للحكم الاستعمارى على سيادتها وفى الوقت نفسه يستحسن جدا أن يسير تقدم هذه الامم نحو السيادة على نهج سليم وسلمى وأن يكون خاليا من الهزات التى من شأنها اثارة الاستياء والارتياب ولذلك رأت الجمعية العامة ضرورة ضمان استقلال الامم المعنية على وجه السرعة فأنشأت اللجنة الخاصة لهذا الغرض . واستطرد فقال ان مهمة اللجنة جليلة الشأن ينبغى اداءها دون انفعال وبتعاون تام مع السلطات القائمة بالادارة ، وأوضح أنه عظيم الامل فى أن تتمكن اللجنة بفضل هذا التعاون من الاسهام الملحوظ فى الاسراع بانتهاء استعمار الشعوب التابعة انهاء تاما .

وانتخبت اللجنة باتفاق الآراء ودون اقتراع أعضاء مكتبها كمايلى:

السيد شاندراشيخارجها (الهند)	رئيسا
السيد سورى كوليبالى (مالى)	نائبا للرئيس
السيد نجم الدين الرفاعى (سوريا)	مقررا

ميثاق منظمة الوحدة الافريقية

اديس أبابا ـ ٢٥ يونية سنة ١٩٦٣

نحن رؤساء الدول والحكومات الافريقية المجتمعين فى مدينة أديس أبابا بأثيوبيا •

نعرب عن اقتناعنا بحق جميع الشعوب الثابت فى أن تقرر مصيرها بنفسها •

وندرك هذه الحقيقة وهى أن الحرية والمساواة والعدالة والكرامة أهداف جوهرية لتحقيق الأمانى المشروعة للشعوب الافريقية •

وندرك المسئولية الواقعة على عاتقنا من أجل استغلال الموارد الطبيعية والبشرية لقارتنا فى سبيل تقدم شعوبنا فى مجالات العمل الانسانى •

ويلهمنا التصميم المشترك على تشجيع التفاهم بين شعوبنا من أجل تقوية أواصر اخوتنا وايجاد التضامن فى وحدة أكبر تسمو على جميع الخلافات العنصرية والقومية •

ونحن مقتنعون بأنه لترجمة هذا التصميم الى قوة ديناميكية من أجل قضية التقدم الانسانى يجب ايجاد الظروف الملائمة للابقاء على الأمن والسلام •

ونحن يحدونا التصميم على ضمان وتدعيم استقلال دولنا الذى

حصلنا عليه بمشقة وصعوبة وكذلك على سياتها وسلامة أراضيها وعلى محاربة الاستعمار الجديد بجميع صوره ٠

ونحن نكرس أنفسنا لتحقيق التقدم العام فى أفريقيا ٠

ونحن مقتنعون بأن ميثاق الأمم المتحدة واعلان حقوق الانسان

وهما اللذان نؤكد تمسك مبادئنا بهما يوفران أساسا متينا للتعاون الايجابى والسلمى بين الدول ٠

واننا نرغب فى توحيد جميع دول افريقيا ومالاجاس من أجل ضمان رفاهية ومستقبل شعوبنا ونعرب عن عزمنا على تعزيز الروابط بين دولنا بانشاء وتقوية منظماتنا المشتركة ٠

وبناء على ذلك نعلن اتفاقنا على انشاء منظمة الوحدة الافريقية ٠

المادة الأولى :

تعلن الأطراف العليا المتعاقدة على ضوء الميثاق الحالى انشاء منظمة تعرف باسم « منظمة الوحدة الافريقية » وتتكون هذه المنظمة من دول قارة افريقيا ومن مالاجاس (مدغشقر) والجزر المجاورة ٠

المادة الثانية :

يكون للمنظمة الأغراض التالية :

أ) تشجيع وحدة وتضامن الدول الافريقية ٠

ب) تنسيق وتعزيز تعاون دول المنظمة وجهودها التى تبذلها فى سبيل تحقيق حياة أفضل لشعوب افريقيا •

ج) الدفاع عن سيادة دول المنظمة وسلامة أراضيها واستقلالها •

د) القضاء على جميع صور الاستعمار من قارة افريقيا •

هـ) تشجيع التعاون الدولى مع النظر بعين الاعتبار الى ميثاق الأمم المتحدة والاعلان الدولى لحقوق الانسان •

٢ ــ ومن أجل تحقيق هذه الأغراض ستقوم الدول الأعضاء بتنسيق وتنظيم سياستها العامة وخاصة فى الميادين التالية ••

أ) التعاون السياسى والدبلوماسى •

ب) التعاون الاقتصادى بما فيه النقل والمواصلات •

ج) التعاون فى ميادين التعليم والثقافة •

د) التعاون فى ميادين الصحة والطب والتغذية •

هـ) التعاون العلمى والفنى •

و) التعاون فى ميادين الأمن والدفاع •

المادة الثالثة :

تؤكد الدول الأعضاء وتعلن تمشيا مع الأغراض المذكورة فى المادة الثانية تمسكها بالمبادىء التالية :

١ ـ المساواة فى السيادة لجميع دول افريقيا ٠

٢ ـ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول ٠

٣ ـ احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وحقها الأكيد فى الحياة تحت ظل الاستقلال ٠

٤ ـ تسوية جميع المنازعات بطريقة سلمية عن طريق المفاوضات أو الوساطة أو التراضى أو التحكيم ٠

٥ ـ الاستنكار التام لأعمال الاغتيال السياسى بجميع صوره وكذلك أنواع النشاط الهدام من جانب أية دولة سواء أكانت مجاورة أو بعيدة ٠

٦ ـ تكريس جميع الجهود الى أقصى حـــد من أجــل تحقيق الاستقلال الكامل لجميع الأراضى الافريقية التابعة ٠

٧ ـ توكيد سياسة عدم الانحياز فى مواجهة جميع التكتلات ٠

المادة الرابعة :

لكل دولة افريقية مستقلة ذات سيادة الحق فى ان تصبح عضوا فى المنظمة لها حقوق واجبات الـدول الأعضاء ٠

المادة الخامسة :

تتمتع جميع الدول الأعضاء بحقوق وواجبات متساوية ٠

المادة السادسة :

تتعهد الدول الأعضاء بأن تلتزم بكل دقة بالمبادىء المنصوص عليها فى المادة الثالثة من الميثاق ٠

مجالس المنظمة :

المادة السابعة :

تقوم منظمة الوحدة الافريقية بتحقيق أهدافها عن طريق المنظمات الاساسية التالية :

١ ــ مجلس لرؤساء الدول والحكومات ٠
٢ ــ مجلس للوزراء
٣ ــ السكرتارية العامة ٠
٤ ــ لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم ٠

المادة الثامنة :

مجلس رؤساء الدول والحكومات هو الهيئة العليا للمنظمة ويخضع فى عمله لما ورد فى هذا الميثاق من نصوص كما يناقش هذا المجلس الامور ذات الأهمية المشتركة لافريقيا بغرض تنسيق وتنظيم السياسة العامة للمنظمة ويكون للمجلس بالاضافة الى ذلك اعادة النظر فى تكوين المنظمة ووظائفها وقوانينها وكذلك استعراض أعمال أية وكالات متخصصة تابعة للمنظمة يتم انشاؤها وفقا للميثاق الحالى ٠

المادة التاسعة :

يتكون هـــذا المجلس من رؤساء الدول والحكومات أو من ممثليهم المفوضين على أن يجتمع المجلس مرة على الأقل كل عام .

ويجتمع المجلس فى دورة طـارئة بنـاء على طلب أى عضو من الدول الأعضاء على أن توافق على ذلك أغلبية الأعضاء

المادة العاشرة :

١ ـ لكل عضو من الدول الأعضاء صوت واحد .

٢ ـ تتم الموافقة على جميع القرارات بأغلبية ثلثى الأعضاء .

٣ ـ القرارات الخاصة باجراءات العمل فى المنظمة تتم الموافقة عليها بأغلبية بسيطة وتحدد الأغلبية فى أصوات الدول الأعضاء الممثلة فى الاجتماعات والتى تشترك فى التصـــويت ما اذا كان يمكن اعتبار احدى المسائل خاصة باجراءات العمل أم لا .

٤ ـ يشكل ثلثـــا الدول الاعضاء المشتركة فى المنظمة العدد القانونى اللازم لعقد اجتماع مجلس رؤساء الدول والحكومات .

المادة ١١ :

يكون لهذا المجلس سلطة تحديد قواعد اجراءاته الخاصة .

المادة ١٢ :

يتكون مجلس وزراء المنظمة من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو أى وزراء تحددهم حكومات هذه الدول .

ويجتمع مجلس الوزراء بما لا يقل عن مرتين فى السنة ٠ ويجتمع فى دورة طارئة بناء على طلب أى عضو من الدول الأعضاء على أن يوافق على ذلك ثلثا الدول الأعضاء ٠

المادة ١٣ :

يكون مجلس الوزراء مسئولا أمام مجلس رؤساء الدول والحكومات ويقوم بأى مهمة يحيلها عليه مجلس رؤساء الدول كما يوكل اليه أمر تنفيذ قرارات هذا المجلس ٠

ويقوم مجلس الوزراء بتنسيق التعاون بين دول افريقيا وفقا لتعليمات مجلس رؤساء الدول وتمشيا مع المادة الثانية من الميثاق

المادة ١٤ :

١ ـ يكون لكل دولة من الدول الأعضاء صوت واحد ٠

٢ ـ جميع القرارات تصدر بأغلبية بسيطة من مجلس الوزراء ٠

٣ ـ يكون العدد القانونى مستوفيا لأى اجتماع للمجلس بحضور ثلثى الأعضاء ٠

المادة ١٥ :

يكون للمجلس سلطة تحديد قوانين اجراءاته ٠

الدول الافريقيـــة

رقم	الدولة	المساحة بالكيلو متر مربع	تعداد السكان	بيانات أخرى
١	الجمهورية العربية المتحدة (الاقليـــم المصرى)	١ر٠٠٠ر٠٠٠	٢٥ر٠٣٢ر٠٠٠	احتلت القوات البريطـانية مصر في ١٨٨٢ وفيما قبل ذلك كانت جـزءا من الامبراطورية العثمانية فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ أعلنت بريطانيا انتهاء الحماية واعترفت مصر مملكة مستقلة . ظل الاستقلال اسميا حتى تم جلاء آخر جنـدى بريطانى فى ١٩ يونيو سنة ١٩٥٦ . أعلنت الجمهورية فى ١٩٥٣
٢	الحبشة	١ر١٨٤ر٠٠٠	٢١ر٦٠٠ر٠٠٠	ملكية دستورية . فى الدورة الخامسة للجمعية العامة للامم المتحدة (٢ ديسمبر ١٩٥٠) تقرر تكوين اتحاد فيدرالى من الحبشة وأرتيريا (وهى مستعمرة ايطالية سابقة) تحت ادارة الحكومة الحبشية وتنفذ هذا فى ١٥ سبتمبر ١٩٥٢ .
٣	جمهورية ليبريا	١١١ر٠٠٠	١ر٢٥٠ر٠٠٠	أعلنت جمهورية رياسـية فى ٢٦ يولية ١٨٤٧

رقم	الدولة	المساحة بالكيلو متر مربع	تعداد السكان	بيانات أخرى
٤	اتحاد جنوب أفريقية	١ر٢٢٣ر٠٠٠	١٤ر٦٧٣ر٠٠٠	عضو في الكومنولث البريطاني وأصبحت جزءا من الدمنيون في ١٩١٠ · في ٥ أكتوبر سنة ١٩٦٠ أجرى استفتاء لم يشترك فيه سوى البيض وأسفر عن قيام جمهورية اتحاد جنوب أفريقية ·
٥	المملكة الليبية المتحدة	١ر٧٦٠ر٠٠٠	١ر١٥٣ر٠٠٠	مستعمرة ايطالية سابقا · أعلن استقلالها في ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ · ملكية دستورية
٦	المملكة المغربية	٤٤٤ر٠٠٠	١٠ر٣٣٠ر٠٠٠	كانت تحت وصاية كل من فرنسا وأسبانيا استقلت منذ ٢ مارس ١٩٥٦ ·
٧	جمهورية تونس	١٢٥ر٠٠٠	٣ر٩٢٥ر٠٠٠	كانت تحت الحماية الفرنسية من قبل · أصبحت مستقلة في ٢٠ مارس سنة ١٩٥٦

رقم	الدولة	المساحة بالكيلو متر مربع	تعداد السكان	بيانات أخرى
٨	الجزائر	٢٫٣٨٢٫٠٠٠	١٠٫٣٠٠٫٠٠٠	احتلتها فرنسا فى ١٨٣٠ • وبموجب دستور فرنسا فى ١٩٥٨ اعلنت جزءا من الوطن الفرنسى ومنذ ١٩٥٤ شن الشعب الجزائرى حربا فدائية لينال استقلاله • وأعلنت الجمهورية الجزائرية فى سبتمبر ١٩٥٨ فى القاهرة وتم اعتراف بعض الدول بها • اعترفت فرنسا باستقلالها فى ١٩٦٢
٩	جمهورية السودان	٢٫٥٠٦٫٠٠٠	١١٫٣٩٠٫٠٠٠	احتلتها بريطانيا فى ١٨٩٨ وغطت هذا احتلال باعلان مشاركة مصر فى حكمها فى ١٨٩٩ ، أصبحت دولة مستقلة فى ١ ينساير سنة ١٩٥٦
١٠	جمهورية الكونغو	٢٫٣٤٥٫٠٠٠	١٣٫٥٥٩٫٠٠٠	كانت مستعمرة بلجيكية أعلن استقلالها فى ٣٠ يونيه ١٩٦٠
١١	جمهورية الصومال	٦٣٨٫٠٠٠	١٫٩٨٠٫٠٠٠	كانت موضوعة تحت وصاية الأمم المتحدة تحت الادارة الايطالية فى الاقليم الجنوبى وتحت السلطة البريطانية فى الاقليم الشمالى • أعلن استقلالها فى ١ يولية ١٩٦٠

رقم	الدولة	المساحة بالكيلو متر مربع	تعداد السكان	بيانات أخرى
١٢	جمهورية داهومى	١١٦٫٠٠٠	١٫٧٢٥٫٠٠٠	مستعمرة فرنسية سابقة وعضو فى المجموعة الفرنسية أعلنت دولة مستقلة فى أغسطس ١٩٦٠
١٣	جمهورية النيجر	١٫١٨٩٫٠٠٠	٢٫٥٥٥٫٠٠٠	مستعمرة فرنسية سابقة وعضو فى المجموعة الفرنسية • أصبحت مستقلة فى ٣ أغسطس ١٩٦٠
١٤	جمهورية فولتا العليا	٢٧٤٫٠٠٠	٤٫٠٠٠٫٠٠٠	مستعمرة فرنسية سابقة وعضو فى المجموعة الفرنسية أصبحت مستقلة فى ٥ أغسطس ١٩٦٠
١٥	جمهورية ساحل العاج	٣٢٣٫٠٠٠	٣٫١٠٣٫٠٠٠	مستعمرة فرنسية سابقة وعضو فى المجموعة الفرنسية أعلن استقلالها فى ١٧ أغسطس ١٩٦٠
١٦	جمهورية غانا	٢٣٨٫٠٠٠	٦٫٦٩١٫٠٠٠	مستعمرة انجليزية سابقة • أعلن استقلالها فى ٦ مارس ١٩٥٧ • عضو فى الكومنولث البريطانى

رقم	الدولة	المساحة بالكيلو متر مربع	تعداد السكان	بيانات أخرى
١٧	جمهورية الكمرون	٤٣٢٫٠٠٠	٣٫١٨٧٫٠٠٠	أقليم تحت وصاية الأمم المتحدة تحت ادارة فرنسا سابقا أصبحت دولة مستقلة فى ١ يناير ١٩٦٠
١٨	جمهورية توجولاند	٥٧٫٠٠٠	١٫١٠٠٫٠٠٠	أقليم تحت وصاية الأمم المتحدة تحت ادارة فرنسا ٠ أعلن استقلالها فى ٢٧ ابريل ١٩٦٠
١٩	جمهورية السنغال	١٩٧٫٠٠٠	٢٫٥٥٠٫٠٠٠	مستعمرة فرنسية سابقا ٠ أصبحت مستقلة فى ٢٠ يونيه ١٩٦٠ وكانت فى الأصل جزءا من اتحاد مالى ٠ وهى عضو فى المجموعة الفرنسية ٠
٢٠	جمهورية مالى	١٫٢٠٤٫٠٠٠	٤٫٥٠٠٫٠٠٠	مستعمرة فرنسية سابقا من السودان الفرنسى أعلنت مستقلة فى ٢٠ يونيه ١٩٦٠ كجزء من اتحاد مالى ٠ منذ ٢٢ سبتمبر ١٩٦٠ وهى دولة مستقلة وعضو فى المجموعة الفرنسية
٢١	جمهورية مدغشقر	٥٩٠٫٠٠٠	٥٫١٨٤٫٠٠٠	مستعمرة فرنسية سابقة (جزيرة مدغشقر) عضو فى المجموعة الفرنسية ٠ أصبحت دولة مستقلة فى ٢٦ يونيه ١٩٦٠

رقم	الدولة	المساحة بالكيلو متر مربع	تعداد السكان	بيانات أخرى
٢٢	جمهورية تشاد	١ر٢٨٤ر٠٠٠	٢ر٦٠٠ر٠٠٠	مستعمرة فرنسية سابقة ، عضو فى المجموعة الفرنسية . أصبحت مستقلة في ١١ أغسطس ١٩٦٠ .
٢٣	جمهورية وسط أفريقية	٦١٧ر٠٠٠	١ر١٧٧ر٠٠٠	مستعمرة أفريقية سابقة ، وعضو في المجموعة الفرنسية أصبحت دولة مستقلة فى ١٣ أغسطس ١٩٦٠ .
٢٤	جمهورية الكونغو	٣٤٢ر٠٠٠	٧٩٥ر٠٠٠	مستعمرة فرنسية سابقة وعضو فى المجموعة الفرنسية أصبحت مستقلة فى ١٥ أغسطس ١٩٦٠
٢٥	جمهورية جابون	٢٦٧ر٠٠٠	٤٢١ر٠٠٠	مستعمرة فرنسية سابقة وعضو فى المجموعة الفرنسية أصبحت مستقلة فى ١٧ أغسطس
٢٦	اتحاد النيجر	٨٧٨ر٠٠٠	٣٣ر٦٦٣ر٠٠٠	مستعمرة انجليزية سابقة أصبحت مستقلة فى ١ اكتوبر ١٩٦٠ والدمنيون البريطانى

رقم	الدولة	المساحة بالكيلو متر مربع	تعداد السكان	بيانات أخرى
٢٧	أنجولا	١٫٢٤٧٫٠٠٠	٤٫٥٥٠٫٠٠٠	مستعمرة برتغالية منذ نهاية القرن التاسع عشر ويخوض شعبها كفاحا مريرا لينال استقلاله .
٢٨	باسوتولاند	٣٠٫٠٠٠	١٥٨٫٠٠٠	محمية بريطانية منذ أواخر القرن التاسع عشر .
٢٩	بتشوانالاند	٧١٢٫٠٠٠	٣٣٧٫٠٠٠	استولت عليها بريطانيا فى ١٨٨٥
٣٠	جامبيا	١٠٫٤٠٠	٢٨٩٫٠٠٠	تتألف من محمية ومستعمرة بريطانية . استولت عليها فى أوائل القرن التاسع عشر .
٣١	غينيا الاسبانية	٢٨٫٠٠٠	٢١٦٫٠٠٠	مستعمرة استولى عليها الاسبان فى ١٨٦٠ .
٣٢	غينيا البرتغالية	٣٦٫٠٠٠	٥٦٥٫٠٠٠	مستعمرة منذ القرن ١٨ .

رقم	الدولة	المساحة بالكيلو متر مربع	تعداد السكان	بيانات أخرى
٣٣	زنـــزباز	٢ر٦٠٠	٣٠٤ر٠٠٠	محمية بريطانية • استولت عليها انجلترا فى أواخر القرن ١٩ • حصلت على الحكم الذاتى سنة ١٩٦٣
٣٤	جزر الرأس الاخضر	٤ر٠٠٠	١٩٢ر٠٠٠	مستعمرة برتغالية منذ أواخر القرن ١٥ •
٣٥	افنى	١ر٥٠٠	٦٣ر٠٠٠	محمية اسبانية منذ ١٨٦٠ •
٣٦	الكميرون	٨٨ر٠٠٠	١ر٦٢١ر٠٠٠	اقليم تحت وصاية الامم المتحدة وتـديرها انجلترا استولى عليه الألمان فى ١٨٨٤ • أصبحت بعد الحرب العالمية الأولى اقليما تحت الانتداب البريطانى
٣٧	كينيا	٥٨٣ر٠٠٠	٦ر٤٥٠ر٠٠٠	كانت مستعمرة ومحمية بريطانية وتم الاستيلاء عليها في ١٨٨٠–١٨٩٠ • حصلت على الاستقلال سنة ١٩٦٣ ، عضو فى الكومنولث البريطانى •

رقم	الدولة	المساحة بالكيلو متر مربع	تعداد السكان	بيانات أخرى
٣٨	موريتيوس	٢ر٠٠٠	٦٣١ر٠٠٠	مستعمرة بريطانية منذ ١٨١٠ .
٣٩	جمهورية موريتانيا الاسلامية	١ر٠٨٦ر٠٠٠	٧٢٥ر٠٠٠	مستعمرة فرنسية سابقا . استقلت فى ٢٨ نوفمبر ١٩٦٠ وأصبحت عضـوا فى المجموعة الفرنسية .
٤٠	موزمبيق	٧٨٣ر٠٠٠	٦ر٢٣٤ر٠٠٠	مستعمرة برتغالية منذ أواخر القرن ١٩ .
٤١	رييونيون	٢ر٥٠٠	٣١٨ر٠٠٠	من الأملاك الفرنسية تم الاستيلاء عليها فى ١٦٤٣
٤٢	رواندا أوراندى	٥٤ر٠٠٠	٤ر٧٠٠ر٠٠٠	كانت تحت وصاية الأمم المتحـدة وتديرها بلجيكا . استولت عليها ألمانيا فى نهاية القرن ١٩ . وبعد الحرب العالمية الأولى أصبحت تحت الانتداب البلجيكى . استقلت فى ١٩٦٢ .

رقم	الدولة	المساحة بالكيلو متر مربع	تعداد السكان	بيانات أخرى
٤٣	جزر القديس كومى وبرنسيب	١٫٠٠٠	٦٢٫٠٠٠	مستعمرة برتغالية منذ ١٤٧١
٤٤	الصحارى الاسبانية	٢٦٦٫٠٠٠	١٣٫٠٠٠	مستعمرة اسبانية منذ أواخر القرن ١٩
٤٥	سوازيلاند	١٧٫٠٠٠	٢٦٧٫٠٠٠	محمية بريطانية تم الاستيلاء عليها فى القرن ١٩
٤٦	سانت هيلانه	١٠٠	٥٫٠٠٠	أصبحت من الممتلكات الانجليزية منذ ١٦٥٩
٤٧	جزر سيشل	٤٠٠	٤٢٫٠٠٠	من الممتلكات البريطانية وتم الاستيلاء عليها فى ١٧٩٤
٤٨	الصومال الفرنسى	٢٢٫٠٠٠	٦٩٫٠٠٠	مستعمرة فرنسية منذ أواخر القرن ١٩

رقم	الدولة	المساحة بالكيلو متر مربع	تعداد السكان	بيانات أخرى
٤٩		٧٢٫٠٠٠	٢٫٢٦٠٫٠٠٠	تتألف من محمية ومستعمرة لبريطانيا وتم الاستيلاء عليها في أوائل القرن ١٩٠٠ منحت استقلالها في ٢٧ أبريل ١٩٦١ مع بقائها عضوا في الكومنولث ٠
٥٠	تنجانيقا	٩٣٧٫٠٠٠	٩٫٠٧٦٫٠٠٠	كانت تحت وصاية الأمم المتحدة وتديرها بريطانيا ٠ استولت عليها ألمانيا في ١٨٨٤ – ١٨٨٥ ٠ ثم أصبحت تحت الانتداب الانجليزى بعد الحرب العالمية الأولى ٠ استقلت في ١٩٦١
٥١	أوغنده	٢٤٣٫٠٠٠	٦٫٥١٧٫٠٠٠	كانت محمية بريطانية تم الاستيلاء عليها في ١٨٩٠ – ١٩٠٢ ٠ استقلت في ١٩٦٢
٥٢	اتحاد روديسيا ونياسالاند	١٫٢٥٣٫٠٠٠	٧٫٩٩٠٫٠٠٠	تأسس في ١٩٥٣ ويتألف من روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية ونياسالاند (مستعمرة انجليزية ومحمية منذ أواخر القرن ١٩)
٥٣	جنوب غرب افريقية	٦٣١٫٠٠٠	٥٥٤٫٠٠٠	أصبحت مستعمرة ألمانية في ١٨٨٤ ثم اقليميا تحت الانتداب بعد ذلك ٠ ألحقت باتحاد جنوب افريقية الذى رفض وضعها تحت وصاية الامم المتحدة ٠

كتب قادمة



الثمن ١٠ قروش وخمسة قروش لقراء الجمهور

مطابع شركة الاعلانات الشرقية